

ΣΥΛΛ

نظم القدوس

...۶۵۸...

~~67/1 p. 12~~

أوله

آخر ۵

اسم التاسع

نوع الخط وتاريخ النسخ :

ملاحظات :

440

سورة الحافض (١٥٠) مائة (٥٠)

Σ ۲۸۶

Σ ۳۸۶

لا يقرأ القرآن أصلا حينئذ

وإذا حضرنفقاسوا كتبوا

ولا يمس المحدثون مصحفنا

بلا غلاف متجاف فاعرفوا

كلا ولا درهم فيه لا ينز

الاوراصة وقتك فيه

لو طهرت أنفسكم لدرت العشر

لا وطني إلا بعد غسله بخري

وإن تدع بعد الحاق أدنى

وقت صلاة غسلها الجنا

إن كان قدر الغسل والتحرير

ذلك فما قرأها جرمية

وإن يكن لعشر أنقطاعها

يجوز قيل غسلها جماعة

بين الدين الطهر لو خلا

في العشر كالجاري يكون فاعفوا

ثم أقل الطهر نصف شهر

وليس للأكثر قد ذري

إلا إذا احتج بنصيب الغارة

فالطهر شهر أو في زيادة

فتستقضى حله من أضلت

ذاك وبسبع أشهر توات

• وعشر من ساعة تحلت •

ومن أضلت تحيضها والطهر

تعد شهرين وشهرا

لا مئح في قلافس و برقع
 من ربط الكسر على غير وضو
 لا يبطل المئح سقوط يحصل
باب الأحكام ذوات الحيض
 ياسا إلى في الحيض عن معرفته
 وان تكون دون ثلاث قد جرت
 والعشر على مدة والزائد
 وما ترى من حمرة او صفرة
 حتى تترك البياض يضي خالصا
 وبطل الثاني حيض الكدة
 وتسقط الصلاة في أيامه
 وتمنع المسجد والطوافا
 وتمنع الصلاة والصوم ولا
 ولا على لقفا رين الشاير في
 جازله المئح عليه فاحفظوا
 من غير برء ولين يبطل
يفيض بالعلوم أعني فيض
 أيامه الثلاث اذ في مدته
 فهو استخاضات لعند قد جرت
 دما استخاضات طهر فاسد
 في الوقت حيض وكذلك الكدة
 فقد غدا المئح عن الشاير
 الا عقيب حمرة او صفرة
 ويجزئ الصور لما انصراهم
 والزوج لا يقسو اعفا
 تقضى سوى الصوم لنقض نقلا



• • • وعشرة الايام • • • تنقص نزرا •
 دم استخاضات النساء حكمه
 حكم الرخاف لا يزيد رشمه
 لا يمنع الصلاة والصيام
 ولا يكون ولجها حراما
 اذا استمر الدم فوق العشر
 وعادة المرأة ذات قدر
 • • • مرت الى العا • • • دة فاحفظ قدك •
 من استحيضت فابتدا المبلغ
 فالعشر في الشهر جميع المبلغ
 والمستخاضات تجدد الوضو
 لكل وقت لصلاة يفرض
 كذا الرخاف المستمر والفسا
 والجرح والنحو ويؤكل لسا
 ثم يصلون بذلك الطهر
 في وقت ماشا وتامل تدرى
 وينبطل الطهر اذا الوقت
 واستأنفوا الغيرها بل الحرج
 لو ضحوة طهرت رب عذرى
 لم ينقض الى دخول العصر
 وعند يعقوب دخول الظهر
 نقص وعندها هذا نادى
 والعذر ما استمر وقتا واحدا
 في كل وقت يعضه فان فقد

المكتبة
 الخطوط
 دار
 القاهرة

وقت تمامًا علم انقضاءه

فصل حوى مسائل النفاس

ثم النفاس خارج الدماء

وما تراه من دم قبل الولد

واربعون أكثر النفاس

والدم ان جاوز الاربعين

وان يكن من قبل ان يولد

نفاس حبل معها طفلان

وملأ من الثاني لدى الشبان

وملأ تنقضي عنها بالثاني

نفاس امر التوأمين بالبدن

وبالاخير حكمهم

ومن انت بولد وولد

وضاد دا ابتداء وانهاؤه

وحفظه يذكر كل ناس

بعد الولادة من النساء

فهو استحاضة دم كان فسد

وليس للاقل من عتاس

ردت الى عادتها يعقبا

فاحسب لها بالاربعين كثر

من اول اوجبه الشبان

وابن الهذيل قايس المعاني

عند الجميع فاحفظوا بياني

وزفر لعكس مع محمد

في العكد

فانما نفاسها من البدن

وملأ من الثاني لدى محمد

باب عظيم الفقد والاسل

طهارة الاثواب والابدان

تغسل بالماء وما يتعص

كمثل ما لا لوزد والمستعمل

والذلك طهر الخف في الجرحى

والرطوبة الثوب فيغسل

غسل المني الطيب فرض اذا

غسل المني واجب وهو نجس

والسدق والمراة ان تنجسا

كذا الصقيل الصليب لاطفا

وتطهر الارض بيبس فاعلم

وليس يغني فوق قد الدماء

وزفر كقولهم في العكد

نظم في مسائل الخلاص

تلتزم في الصلاة كما لمكان

من طاهر المايح في تطهر

والحل في القلع فزعي العمل

وخصه الاخير كما لمسني

كالبول كيف كان حيث حصل

جف على الثوب كفاه فرك اذا

وفرك تطهيره اذا ليس

فالمسح طهرهما فاقنيسا

والعاج والابنوس في الحار

فصل في تسلك ولا يتم

من نجس مغلط مثل الدم

الانجاس

والبول والجمرة وبول الحمر
ودون ربع التوب في الخفف
والرؤف والحنى بقول الصد
فالشبر في الشبر بقول الشا
وخفف الشبان نول الفرس
وخفف آخر طيور تحرم
لعاب بعل وجمار طاهر
وما انتضخ البول بالمغير
ثم من لا نجاس ما اذا نشد
لكن زوال العين طهر بر
وطهر ما ليس له عين بترك
في الاستنجاء ونظم
ليس الاستنجاء بالاحجار
ومثل خر الدجاج فانظر
كبول ما يوكل عيني فاعرف
مغلظ وخفف فاني الامر
وبالدراع قدر الشيطان
وما ولدى الا خير غير نجس
وغلظ الاخير ذاك فافهموا
ثم دم الحوت وهذا الطاهر
ان كان في صغر ركب الا بر
رؤف ونوع يخفف في جفن
لا اثر بعد ثلاث عصر
ليخلط ثلث قدرا
وراق بالنسبيل منكم
وكل ما ينقي من الاقدار

والحجر لو احدث في استنجائه
وليس بالمستنون فيه العذر
وان عدت نجاسة مخرجها
قال ولا استنجاء بالشر
نظم كتاب صلاة الصلاة
فصل في اوقات الصلاة اذ علم
فالصبح من بياض المعترض
والظهر من زوالها او طله
واول العصر خروج الظهر
فيه تؤدى العصر ما لم تغرب
وينقضي حين غيب الشفق
فهو البياض عند صلات العلماء
واول العشاء وقت الشفق
يكفي اذا بالغ في الفتاه
والغسل في السرة منه اجود
فان فرض الغسل قد توجها
والعظم والطعام باليمين
صلى الله على خير الصلوة
فصل في اوقات الصلاة اذ علم
في الافق وهو بالشرق ينقضي
يلقاه مثليه وقت الصلاة
على المقالين ففكر قد رز
وبالعروب جاء وقت المغرب
لكمهم في وصفها اتفقوا
والشفق الحمر على قولها
لا ينقضي الى طلوع الفلق

والوتر من بعد العشاء باق

القول في اوقانها المظنة

وينبغي اشغاره بالفجر

والسبوق اوله

ثم اخر العصر ذوالصفرة

وقرئت ثلث الليالي العشاء

ذوالورد في اخر ليلة وتر

وينبغي تأخير الفجر

وبالعشاء وعصره يحيل

فصل الموقيت في الصلاة

فصل لما الصلاة فيه تكرر

من في شروق وغروب وسبوق

وان على الميت صلى او سجد

حتى يضي الفجر بانفلاق

لاجره بالسنة المكرمة

وحسن لمراد بظهر حيدر

الشتا فاذرى

والمغرب لنا خير فيما يكن

افضل من سواه في الامداد

ومن يخاف النومة لا يؤخر

والظهر والمغرب عند القطر

في العيون والعينين تجعل

فيها الصلاة والوقوف ارج

من الزمان والوقوف انزه

ادى سوى عصرها قد غوي

لما تلى بكن وهو قد فسد

وما

وما يند من عقيب العصر والفجر باس كالقضا فاذر

وانما يكره منه جهنما

فليس من بعد طلوع الفجر

وهكذا قبل صلاة المغرب

باب في رفع الاصل في المبادئ

ليس للفرد ضرورة النجس

وشهرة الاذان في الاسلام

يزيد من بعد فلاح الفجر

وكما اذان عندنا المقامة

بعد الفلاح ذكر لفظتين

وافضل اذا ادت واخذت

محوه للوجه عند الحيلة

لكن اذا استدرك في الطمع

احسن في تبليغ كل سامع

ونقل ولو شفع طواف خت

نقل سوى السنة في قدر

كراهة النقل ووقت الخط

نظم في مسائل المبادئ

دون سواها بلامتدح

تغني عن التعريف والافهام

خير من النوم الصلاة فاذر

لكن يزيد مكمل اعلام

قد قامت الصلاة مرتين

تقيم والقبلة واجز فيها

يمنى ويسرى قبل ان فعله

احسن في تبليغ كل سامع

يجعل أصبعه اذنيه ويجلس للترك وما عليه
 وينبغي التثويب الفجر فقط
 لكن به يعقوب في الحسري
 مثل الامير العدل في الولاية
 واختير لكل هذا الزمان
 وليجلس بعد الاذان في
 يعقوب لنا شيخا نبيا
 وان تفتك صلوات حمله
 كذا في الباقي لم يرد
 وينبغي للمراة ان تودع
 ولا يقيم مع احد وانما
 ولا تودع مرأة ولا حب
 ولم يبح تركها في السفر
 ويجلس للترك وما عليه
 بما جرت عادة من النمط
 لكل مستغرق هم في الورك
 وجملة المفتين والقضاة
 لفظة الناس عن الاميان
 مغربهم وبالحكم اقسيا
 يقيم من غير جلوس فيها
 اقم واذا نحيب تعضى الاوله
 ويكتفي من شام الاقامة
 وان يقيم طاهر مستيقنا
 وفي الاذان مثل وقيل الشا
 وان حرا استونق فاحفظه
 بل كحصول قاطر في الحضر
 القور

الفوائد الشرايط اللوحي
بها جواز الفعل للصلوة

على المصلي بعد اخذ اهسته
 من اسفل ليرحم حتى ركبت
 وعورة الحق كل المبدن
 وعورة الحق جسمه الا اعم
 وعورة جميع جسم الحق
 وعورة الحق غير وجهها
 وكشف ربع الساق يمنع
 او فوقه فهو بصير
 ولم يجز صلاحها الجران
 والقدر فوق النصف الثاني
 والشعر والبطن كذا والظهر
 وعورة الاماء كالذكور
 من طهره للارزق ليسر عورة
 وعندنا ركبتة من عورة
 الا المحيا والا كفا فطر
 سوا المحيا والا كفا فطر
 وكفها غير الوجه عورة
 وكفها والقدر من فاقها
 وعند يعقوب ان النصف بسا
 مفسدا
 اذا بدامن ساقها ثمتا
 وعند النصف رايان
 ونحوها والمخرجان فادرا
 وزد بالبطون والظهور

من عدم الماء لظلم النجس
 وتارة التوب يصلح عاريا
 وإن يصلح قاربا كقائه
 لا يفصل السنة عن تحرمة
 والمقتدر خلفا من موقعه
 ونشر ط القبله اما الخا
 ولتجند عند اشتباه ثلثة
 وبعد لو بان الخطا لا يثنى
 ان متخرون جهات جهلوا
باب بيان صفة الصلاة
 وهي قيام المرء والتحرمة
 مع الركوع والسجود الجيد
 وما عدا ذلك فهو سنة
 صلاة به ولم يعد فاقلش
 بلا ركوع وسجود موميا
 والا فصل القعود فاعرفا
 يعمل لم يرك من فرضيته
 ينوي صلاة الوقت المتنا
 قبلته الوجه الذي يصاد
 اذ ليس من يسأل بحضرة
 اما المصلي فليدروا مسني
 حال الامام حازا ما قد فعلوا
فروضها ست على البناء
 وايسر السلاوة الكريمة
 وقعدة الختم بها التمسد
 او واجبة سنة مستندة

واجبها

واجبها ان تنزلوا المشاي
 وواجب تعيينك القراءه
 ورتبها لافعال في المكرر
 وبعد ختم الاما وليين فاقد
 ثم قنوت التوسيع امام
 روايد العيد من مما يجب
 قعوده بعد الفراغ فاغرف
 فمن يغني ان يجمع سنة
 كبر بعد رفع يديه
 لو بدلك لتكبير التعظيم
 وخصه يحقوب بالتكبير
 ولو قرأ بالفارسي او نسخ
 وخصصا في الذبح داوود
 وضم سورة خذوا بياني
 في الاما وليين فاخذوا لاساء
 وعدل الاما كان خذوا الخير
 فانه الواجب كما لتشهد
 فاعلم ولفظك السلام
 والجزء الاسرار فيما كتبوا
 لاجل سنة الرسول الاشرف
 مكمل صلاة سنة
 رفعا يجازي شحمي اذنية
 اجزاء كسائر التخميم
 وهو مع التعريف والتكبير
 صلاة جازك اذا اذبح
 والكحل في العزل الذي صحيح

والفارسي كالفضيخ الضل
وبالدعاء فتناع في الضل
وليضع اليدين تحت سر
مستفتحاً يثنى على
مبتهلاً سرا وبالمشائي
وليخف لسم الله استناب
• اواية من بعدها •
معقباً الحمد بالتأمين
وليكرعن من بعد ما يكبر
• واختار في الجامع ذا •
فقر روا •
ويحذف التكبير ثم يشر
كفيه فوق ركبتيه فاشعروا
وظهره ببسطه اذ يركع
لا يحفض الرأس ولا يقنع
يسبح الرب العظيم اذ
تكراره الثلاث فيم سنا

ويرفع

ويرفع الرأس بقول قصده
ثم يحيب المقنذون بالعمد
وقد كفى التسميع من تقدم
والشيخ افتى في سؤال الثا
بانه يحمد ثم يسكت
وليستوي مكبراً وليسجد
ووجهه ما بين كفيه يضع
وليستجد بانفذه وجهته
والانفك كفي فية عند الصدة
وجاز منه بكون عمة
بيدي في سجود ضبعيه
اصابع الرجل لها يستقبل
بقوله سبحان رب الاعلى
قد سمع الله لمن قد حمد
بالقول منهم ربنا لك الحمد
من غير تحميد خلافا لما
من رفعه بطلب الغفران
كذلك بين السجدة ينفض
بكفة للارض فصد اعلم
وحذوا ذنبه يديه فليدع
وجاز بالجهة قصر سجدة
وجوز ذلك عند العذر
وقاضى الشوق اذا سجدة
محافياً للبطر عن فخذيه
وبالسجود قائلاً يستقبل
مثلاً ان قصد الا قلا

سجود انثى بانخفاض الترت
ويرفع الرأس من السجود
ثم يعود ساجداً يكبر
على صدور القديسين ^{يعتد}
كذا ثباتي ركعة يا صاحي
لا يرفع اليد عن التكبير
ثم اذا اكملت الثانية ركعة
ويصلي اليمنى مع استقبالي
وليست تشهد باسط الاصابع
وتجلس انثى لدى التشهد
وتخرج الرجلين عن ميسنها
ولستع مذهب عبد الله
والصلوة عاطفا بالواو
وبصرها بالفخذين تلتصق
مكبراً مستمكن القعود
ثم الى قضبانها فيشتم
بلا قعود واغماز بيدي
لكن بلا عود ولا افتتاح
اليدى التحريم والتشهير
افترش الرجل اليسار مرة
بالانمالات فهو من كماله
من فوق فخذيه كفعل الشارح
على يسار اليسر هاتمتد
مجموعتين انه من ميسنها
بعد التحيات روى لله
والطيبان بالمراد

وعرف السلام للتفضيل
وبعد ايشهد لله تليد
وبعد ايشهد للمفسار
بان عبد رسول الباري
ولا يرد ذكر اهل التشهد
في هذه القعدة للتعبد
في الاخرين يقرأ الحمد فقط
وقعدة عند التمام شرط
مضلياً في آخر التشهد
على النبي المصطفى محمد
يدعوا بما يشابه القرانا
او بدعاً مستنداتنا
وليحمد الداعي كالمات
وشبهه ولا يكن ناسي
وبالسلام عن يمين يمين
وعن يسار مثل هذا فقد
ينوي به الرجال والنساء
والحافظين لا يرى خصاً
والمقندي ينوي الامام ابن
كان يميناً او يسرى ^{علما}

فصل في القراءة في الصلاة
ويحتمل الامام في الفركت
والاوليين في العشاء والمغرب
لكن في الاخرين حتى
توازنا ليس به من خلف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد واله الطاهرين
الطاهرين

والقرء بالخيار ان شأجهر
 واسمع النفس وان شأسر
 وليخفف من يوم في الظهر
 سرا ولو عرفات الزين
 يتلو الامام ظهر العصر
 سرا ولو عرفات العرا
 والجمعة في العيد من عايش
 من الامام وكذلك الجمع
 وام يتلو افيته بالجمهار
 ولو قضا العشا بالزهار
 وان لم يفردا
 فبالاسرار
 وتارك الحمد يا اول العشا
 في الاخرين لا يعيد زيشا
 وتارك السورة ياتي بالقضا
 في الاخرين جاهر كما مضى
 واية قصرى لذي المقدم
 تكفى لتصلح الصلاة فاعلم
 وصاحباه بالثلاث قدرا
 او اية طويلة بلا سرا
 ويقر الحمد ولى السور
 شالذي استغما في السفر
 ويقر الحاضر ان يعينا
 في الفجر بعد الحمد استينا
 وفي العشا والظهر ثم العصر
 كذا وفي المغرب في قار
 وينبغي نطويل اول الفجر
 وعم في الجمهر الاخير قار

كذا في الظهر ثم العصر
 كذا في المغرب في قار
 وينبغي نطويل اول الفجر
 وعم في الجمهر الاخير قار

ما في جوار الصلاة يخبر
 بسورة لكن يده لتضيق
 كسجدة كسوة السجدة والاشا
 في كل يوم وجمع الزمان
 الا اذا بد
 ل في اوان
 قال ولا يقرأ ما مومرا
 امامه فتمنيه تقررا

باب الامامة

ثم اجتماع الناس للصلاة
 من سنن الدين المؤكدا
 ولا يحل تركها وانما
 افقهم والى بان يقدما
 وبعد الاقراء ثم الاوع
 وان نساوا واما المنسج
 ولا يوم العيد والزييم
 والباد والضرير والاشيم
 وان يوموا
 برك الماموم

وان يطل صلاة الامام
 اكثر من مسنونا يلام
 ولا يصلي معا وان جرى
 توسطت مامد فقر
 من ام شخصين معا فقد
 وموضع الفرد اليمين قار

علما

ولا يجوز للرجال الاقتداء بامرأة ولا صبي أبدا
ثم الصقوف فليكن أولها صف الرجال انه افضلها
وبعد هذا موقوف للصبي واخر الصقوف للنسوان
وان رقم شريكه المصلي بحجبه تفسد صلاته فخلد
وللنساء مكره الحضور الى الجماعات هو المشهور
بل يخرج الجوز غير الظهورين وحاز في الكمال بقول النجاشي
لا يقعدن في القاري غير قار والمكشي لا يقعدن في عمار
والطاهر وزيد والغدار كالدور والبول مع استمرار
لكن يصلي قاعا بقاء وعادة الما بعد زعم
ومارس الحف بغاسلنا لا الرجل الموم يساجد
فول النفل لا يومه وفرضه كان على العكس يجوز فاشهر
وعند ما يخلف الفرض ليس لشخص ان يؤم الشا
والمقتدي بعيد ان كان علم ان الامام الطهور قد

امامة الامم المثل ومن يتلو افساد الجميع علم
وجوزا ما صنع الامام وكل من ضاهاه والسلام
لا يصلح الامم للمذموم خليفته في الاخيرين فاشعرا
ولو جرى ذلك في الشهيد تفسد ايضا فنامل التذ
باب الحديث في الصلاة
ولينصرف عن الصلاة من حدث عليه اثنا عشر سجدة
مطهر ايبنى على ما يصل مستخلفا ان هو كان اصلا
. لكن اذا انشأ . نف كان اولي
ومن يطرخ حدثا فانصرفا وفاز في المسجد فليستنا نقا
ان بيان الانقضاء ما ان علم قبل الخروج فهو يبنى ثم
ويلزم استقبالنا انما في النوم او من فطرنا اجنا
كذلك يستقبلنا اذ يغى عليه او قهرته فاحفظ علما
من يعي عن قراءة وقدم خليفته جاز خلا فالحما

وتيسر للسلام من حيث
 وعند ادراك الكلام
 وبالحل صلاة ذي التيمم
 وان رآه بعد ان شتم
 او خلع الحفين رفقار علم
 او التمسى العاركي والمومي
 او ذكر الصلاة من فائسته
 فاستخلف الامي اذ في الفجر
 او جاني الجمعة وقت العصر
 او انقضت عذرذو الاعذار
 يبطل في الكل صلاة اهل
 من نابه المبرق ثم عند
 صلاتهم تمت وبلغوا فرضه
 به الذي تسليح سبقت حدث
 وفعل غير حسيها تمام
 ينظر فيه الما فاعفظوا
 او كان ذا خفيين فانقضت
 سورة الامي وها او فهم
 على الركوع والسجود قنا
 او احدهما القاري بعد
 بدش عليه الشمس من ذا القدر
 او سقط الربط لبر الكسر
 كالاستحاضا وعذر جاري
 وبالتمام افتيا في كلها
 ام فرض المصل قد تكالما
 كذا اذا حدث او يفتقه

• • او جازا لمسجد • • فهو مثله • •
 وازيك الامام لم يحدث وقد
 يفسد على المبرق ما صلا
 وما الكلام وفراق المسجد
 لوقا في ركوعه وسجدة
 والتركة افساد خلافتين
 ان بعد الركوع فهو احسن
 من ام شخصا فاشني اذ عرفا
باب ما يفسد
 بلغ الكثير وكلام الناس
 كذا اذا ان وان تاوها
 وان يكون خوف عذاب قد ذكر
 وقاطع تشبته لمن عطس
 قهقهة او احد بعد ما قد
 في مذهبا شيخ وصحابة
 منه لدا الكل لها مفسد
 يعيد ذاك الركوع عند
 سجدة اول في ركوعه وخر
 والتركة لا يفسد ها فاقوا
 صار وان لم ينو مستخلفا
الصلاة وما لا يفسد
 يبطلها من غامدوتاي
 وان بكي بصوته لما دعي
 او جنة جميع هذا الميض
 وفتح لغير اصل الشمس

ويقطع الجواب بالتهليل وسأخ الأوسط في هذا القيد
 ومن يصلي ركعة من ظهر ثم انشئ مفتتحا العصر
 أو سجدة فظهره قد مضت وإن نوى الظهر ^{أو سجدة} ^{أو سجدة}
 وإن تلا من مصحفا فسد وجوز أيا وله قديها
 وما فرور امرأة بقاء وينبغي الدرع أنظر الشارح
فصل ما يكره في الصلاة من عيب كلبس وذات ^{٤٧}
 وكفة أو ثوب وسدله بالراس أو بالكفين يكره
 وقلبه للحصى يكره وإن جمى الساجد سوى حرم
 ولا يكن مفرقا أضاعه وليس في تحضره سعة
 ويكره الشفاعة الوقفا ثم افترش الساعدين شرعا
 وعقصة للشعر والربع لغيره ففعله مبذوع
 ولا يردن إلا ما بيد يكره وإن لم يلفظ ^{بشيء}
 من أم في المسجد وهو سجد في وسط الطاق قد كان ^{كلمة}

وإن

وإن يتم في وسط المحراب يكره لأشياء ذوا الكتاب
 وقد ينج أن يصلي خلف من يقعد يوما الحديث فاعلم
 وإن تواجد مصحفا أو صارا معقلين لا يكون أمثا
 ويأثم الساجد في الضوء وإن يطأ بركله لم يضر
 وإن تكن فوقه أو متبيلة لو علق ولز تحاذي يكره
 وحل ما يقطع منه راس **و** ما يقتل الأسير ^{باس}
 ولم يك النعمان بالمبيع للعدو الأياف والسبيح
 والفرج بالقبلة لا يقال أصلا بحال فيسمى الفاعل
 وجا في استدبار تلك الفضا رواتان فليقف معترضا
 ويكره استقبال البدن والشمس بالفرج ^{والفجر} ^{والفجر}
 ومدة رجليه نحو قبلته يكره حاله ^{بشيء} ^{بشيء}
 إلا المصلي حاله استلقاه بالظهر في الصلاة من أعيان
 وحال اختصاره أو الفضل كذا في تكفينه والحمل

ونحو كتب لفقه مذهب الفدية
 والبول والجماع والنظام
 امام مصلح البيت المتعبدين
 وقيام المخلوق للمسجد
 وجابر من بينه بالذهب
 بانه صلاة
 والوتر ركعات ثلاث مجله
 والحمد والسورة في كلية
 من قبل ان يسبح مع تكبير
 ولا قنوت في سوا الوتر بلا
 ماموم يفتي فخر ابيك
 وقال بعض ان ذلك لا يفتي
 من اقدم يقاسن في الفجر
 يكون فاحفظه تلو كمال العلم
 على صوت ربنا اقام
 فسطح ليس كسطح المسجد
 وقت حضور الصلاة فاعرف
 والجهر والساج من الكتب
 الوتر
 ليس بتسليم غدت مفصلة
 ودانما يفتي في ثلثه
 ورفع الكفين حذو لبته
 يفتي في الفجر اذا انتهى بلا
 اما الذي لا وطفه يفتي
 محققا فيه خلافا فاشهد
 بسكت لرحمة محمد والصدور

واختار

واختار يعقوب لقنوقا دار
 محققا خلافة
 باب النوا
 والسنن اثنتان قبل الفجر
 وبعد هاشمي وقبل العصر
 وركعتان بعد فرض المغرب
 وبعد هاشمي ركعتان وان
 والنفل بالنهار امام شني
 والنفل بالليل عن النعمان
 وان نذر يكون وقلا انقله
 وخبر الجامع بين الرابع
 والفرض ان يتلو اربع ركعات
 والراجح السني تعيينها
 واختار فيما بعد ان
 والبعض افتي بقعود يجري
 كما في الامر
 فصل
 واربع قبل صلاة الظهر
 ثنتان والاربع اولى فاذا ذكر
 واربع قبل العشاء فاكت
 المراد ركعتين فاحفظ
 او اربع وان نذر ركعتان
 يجوز في التسليم بالثاني
 بالليل مشني يستحب فعله
 والست والستين فاحفظ
 من ركعات الفرض غير عين
 في الركعتين انما وليين فاعلم
 اوجب الله او ذكرنا

وليتل فيما بعد وليسج
وفي جميع ركعات الوتر
وكل من شرع نفل بقصد
ومن تلا في الشفع بعد ^{قعد}
او كان لم يقرب شفعين
وان يدع شفعين من شفعين
واوجب له اخير ركعتين
المصلاة مثلا لا تقرر
وجاز في النفل صلاة القا
وجاز للمشارع بالقيام
وخارج المصلح السفل
لكن متى ينزل ربي واذ
فصل في فينا
ويستحب الجمع بعد العشا
والصمت قد جاز ولكن يفتح
والنفل يتلو افهوض فاذا
يلزمه قضاء اذ يفسته
وافسد الشاقي قضاء واحده
شفعا ويعقوب شفعين
اعاد شفعين من الشفعين
وقد جرت اثار الحذنين
قراءة لا عده افا تقنوا
في حال امكان القيام الزايد
فعود فيه لدى الامام
يومى على المركب فيقبل
يقعد بالمحكوس يستأنف
منه من مضنا
في رمضان ويصلى من يشا
خمس

خمس تراويح وفي تروحيته
تسليمان قاصدا لسته
في تراويح تروحيته كقدرها
وبعد ذا يختمها بوترها
ولا يصلى التوتربا اجتماع
في غير شهر الصوم المتنا
باب في اداء الفريضة
ولو قيام الظهر من بعد الاذان
ركعة اضا فآخرى او قعد
لكنه بعد ثلاث يكمل
ثم مع القوم بنفل يدخل
ولو اقاموا الفجر بعد ركعة
يقطعها ويقعد في عزم
وداخل المسجد من بعد النداء
يكره ان يخرج من قبل الامام
وان يكن قد اسقط الفرض خرج
قبل يقيمون الصلاة خارج
فان اقاموا في العشا والظهر
يشي الصلاة تسجدة للاخير
وان يقيم في الفجر وفي المغرب
والعصر لا يشي ويمضي فاكث
ومن رجا ان يدرك الامام
بركعة من خمس ايتاما
بركعتيها عند باب المسجد
بيد ثم بالامام يقندي

ويترك السنة مما خاف ان يفوته الفرض مع الجمع اذ
وقايت السنة فالفرض اما الاخير في الضمى به قضا
ومن الى المسجد بعد كلوا يحسن في الوقت لا التقل
منه في بعض الفرض بالجمع صلاة بالجمع وبالفضل سما
ومسنة الى امام قد ركع كبر ثم قام ريثما رفع
فليس بالمذكر تلك الحركة وقد اجاز ابن هذيل صنفه
لور كالمأموم قبل الادل يجوز ان ادرك في الفعل

باب قضاء القرائين

وليقتض ما قد فاته اذا ذكر قبل صلاة وقته الذي حضر
وان تخففه فواتا بالوقت وواجب ترتيب وركعت
كمثل ما قد وجبت لم تجز في السن ترتيب ولكن احب
ويقتض العصر بذكر ظهرك في عصر عند اشاع عصر
كذا لعل النعمان ذكر وتر في حجره يفسد فرضه

باب سجود السهو

ثم سجود السهو للانسان ثم سجود السهو للانسان
بعد السلام سجدة واحدة يلزمه ان تراد فيها فعلا
او ترك المسنون في الافعال او ترك القنوت والاشهاد
او جهرا لا مامرا في اسواك وان سهرى الامام بسجدة على
وان سهرى المومنين لم يلزمه وان سهرى الامام ولا عليه فاعفوا
لقرنها لا البعد منها في السجدة الاولى ذكر
وليرجع القائم قبل السجدة وليرجع القائم قبل السجدة
ويبطل الفرض بعقد الحامسة وعاد نقلا فليضم واسمه
ومن رجع من بعد ثاني قعد من جمع للسلام قبل السجدة

وان يقيد خمسة بسجدة
 والفرص قد تروى وكناه
 وان سمي في شفع نفل وسجد
 من اقتدى به ربهم وهو قد
 وداخل ذال الذي محمد
 لمسلم السامي بقصد القطع
 لو غير معشاد الشكوك شكك
 ويتبع المعتاد غلب الظن
 وذلك بالفعلة ان كروا
باب
 ان عجز المريض صلى قاعدا
 او مضطجعا ان لم يطو فاقبنا
 كذا لا يرفع حين يسجد
 يضم اخرى صائنا السجدة
 نفل والنقصا بسجدة
 لم يبين شفعان ثانيا له قصد
 سلم لا يدخل الا ان سجد
 ان سجدا امام اولم يسجد
 يسجد للسمون لحق الشروع
 اعداد ما صلاه فليست اية
 ان كان او على الاقل يبنى
 في كل ما يحسب اخرها
صلوة المريض
 بلا قيلم ركعا وساجدا
 سجود من الركوع اذ في
 شيئا الى الوجه فليس سجدا

ثم متى يجز عن القعود
 على القفا والوجه نحو القبلة
 ثم لو استلقا على الخبثا
 يجعل تحت راسه وسادة
 ثم اذا اغيا عن الهمما
 لا يؤم بالعين ولا بالخطا
 وان يكن على القبا يقدر
 فالافضل الصلاة القعود
 وشان الصلاة بالقبيا
 يسجد في قعوده او مضطجعا
 والقاعد الساجد ان
 واستوت نقت عند الاخير يا حكم
 واستانف الموحى بعد اقد
 على الركوع ويأخذ رقبته
 يوحى مع استلقاية الجسد
 ونحوها ايضا بعد ركعة
 والا فضل استلقاوه
 حتى يجازي قبلة العباد
 اخرها بنيتا القضا
 ولا بقلب فهو غير واجب
 وعن ركوع وسجود يقصر
 يوحى بالركوع والسجود
 يقعد اذا لم يحض للاتمام
 ان لم يطو ذلك او مستلقيا
 اتتهما مع القيام واستتم

ذو النفل لا ياتم بآثابه
 أما القعود فهو عند الصد
 ثم مضى الفلك ان كان
 ولم يجزاه لغير عذر
 وفايت الاما يقضى
باب
 سجود ما يتلى من القرآن
 في اخر الحروف ثم الرعد
 وربهم والحق والفرقان
 وضاد والتقصير والنجاة
 قد وجب السجود في الموضع
 لا فرق بين لقصد ولغيره
 وان شلى المأموم لم يلزم
 بالعود والحائط في عيابه
 يجوز القعود في غير العذر
 لغير عذر عنده فمفسد
 والافضل القيام عند الصد
 خمس فادون وان زاد سقط
سجود التلاوة
 أربع عشرة فاحفظوا بياني
 والتخل والأسرا فخذ بالجهد
 والتمل والأسرا تلحقان
 في الانشقاق ثم في اقل
 طرا على الشالي وكل سامع
 ويسجد المأموم مع امامه
 اصلا للذي الشيعين

راوج

قوله في اخر الحروف
 يطلع فاحفظوا ما من وراء
 يوايد

وواجب الاخير حين تمها
 لو سجدوها في الضلالتة
 واو وواخير في النوادر
 سامعها ان الامام ان دخل
 لوسم الامام ثم اخرها
 وان يكن قبل الدخول خلا
 او وجد يسجد ان لم يد
 وليس يقضى سجدة قد لم
 وفي الصلاة لو تلا ما كان
 اذا انى بسجدة اذ صلى
 وان تكن من قبلها ادا
 وان يكن قبل الصلاة سجدا
 من تكرار آية في مجلس
 وان يكن بعد السجود ذمها
 وليقضي ما سمع اذ سلا
 اما الضلالتة فاعلمها معتبر
 فسادها وهو خلاف الظاهر
 بعد السجود معه عند فطل
 بعد السجود معه في الزمان
 يسجد مع الامام فيها قد تلا
 مع الامام في الضلالتة عقيل
 وسط الصلاة بعد ما مضى
 تلا في خارجها وما سجد
 فسجدة الصلاة تكفي الكلا
 ليسجد في الصلاة ان شأنا
 يسجد اخر في الضلالتة سجدا
 فسجدة تكفي فاحفظ وقس
 تلا لا تجزئ فاكنا

وان يكن في اوله بسجدة
وليات بالتكبير عند سجدة
وليس في تكبيرها رفع يدي
وقاري السون طرايا
واية السجدة ان نزلها
اما الاجير يستحب سبقتها
وقد احب سبقتها محمد
تلمر سجدتان فاحفظوا ^{محمد}
وراسه يرفع مع تكبيرة
ولا سلام ولا تشهد
ان ترك السجدة منها فالله
يكفر ان يترك ما سواها
باية اوائتين فاقفها
باية اوائتين فاجدوا

صلاة المسافر

السفر المحلل الاحكام قد مر بالثلاثة الايام
مسافة ما بين مصر ^{من} قصد وبين ما يقصد من البلد
وهو يستير لابل ومشي ^{الشعر} والماء ليس سير بالمعنى
وركعتان فرضة في الاربع وان يزد يكره فاحفظوه
لوا ربعا صلي في الوسط ^{فقد} والاخر بيان النقل ^{الغنى} والفرص
ويجوز الجميع ان لم يقعد في الوسط فاحفظوا ^{بفضل}

وجاز

وجاز شروعه في القصر
ولم يزل مسافرا او يضررا
في بيلة او قرية وان نوى
عزما على السير عدا او بعد
ولا يتم عسكرا اذا نوا
او حاصروا مدينة او حصنا
وحضر باعين غير مصر
لكن يصلي ربعا اذا اقتد

وفي القضاء

وان يوم الحاضر المسافر
وليستحب قوله اتموا
ومن اتى مسكنه وما نوى
لكنه يقصر ان وافاه
بعد الخرج من بيوت مصر
مقام خمس عشرة او اكثر
اقل يقصر وكذا اذا تطوى
حتى مضت سنوك يقصر ^{في الابد}
اقامة في ارض حربة وثوبا
فيها فلا اتمام فيما قلنا
كذلك والحضر بوسط البحر
مسافر خلف مقبلي الماء

لا يجوز ابد

فاذ ليسم ليستمر الحاضر
فاننا سفر يروى الوهم
اقامة اكل فهو قد نوى
بعد اتخاذه موطن سواه

ولا يستدان نوى المقام في منى وفي مكة ذات الشرف
 وليقصر ما قد فات حال السفر من الصلاة ركعتين الحضر
 وكل فرض فاته في الحضر يقضيه بأربع حال السفر
 ويستوى المطيع للحبار ومن عصى في رخص الأسفار
 وتستوى الهداة والفجار في كل ما يتجمل الأسفار
 وجاز للبلغى الحديث **القول في الجمعة والإمام**
 تجوز في المضر وقرب المضر لا في القرى والموقف الأخر
 بل في مناجوزها الشيخا وصحة الجمعة بالسلطان
 تختص بالظهر خطبتين قبل الصلاة ^{في البين} قاعدة
 وقابها يخطب حال الظهر وعندك بكفية بعض الذك
 وللطويل أو جبا ما يحسن أقل ذكر يسمى خطبة
 وأوجبا فيه طويل الذكر ذكر يسمى خطبة في الأمر
 وترك قيامه أو ظهره يجوز في الخطبة لكن يكره

ثلاثة

بلغ

ثلاثة غير الإمام وتشرط للجمع واثنان كالثاني
 لو نفر والا لكان قبل ان يسجد يستقبل طهرا فامس
 وجوز اتمامه للجمعة ان نفر والبعد فستأجهم
 وان يكن بعد السجود نفروا بني عليها جمعة فقرر
 وما على النساء جمع السفر ولا الهما ليلك وذوي الف
 وان يصلوها عن الظهر تقع وحازان اموا سوى المتتابع
 ومن ان من غير عذر ظهر يومئذ جاز ولكن مكره
 ويبطل الظهر سعى الجمعة ويؤيد جاز ولكن مكره
 ويكره اجتماع اهل العدة واخر الى المشرق رغبة
 كذا كاهل المسجد فليقل للظهر يوم الجمعة في المضر
 ومدرك الامام في جمعة وان تصد عضبة لم تبطل
 قالوا في السهو والتمتد بيني عليها جمعة في وقتها
 وتكره الصلاة والكلام كذا وشفا لدى محسد
 في يومها اذ يخرج الامام

والا اذا كان في المضر
 والامام في المضر
 والامام في المضر
 والامام في المضر

ولا يجزئ في تكبيرة واحدة

ويحظر البيع الاذان الاول
ويجلس الامام فوق المنبر
ثم يقوم بخطب الامام
باب
والعيد كالجمعة في الوجوب
قال اذا اجتمع العيدان
فالسنة الاول اما الثاني
وينبغي تقديم الاكل
والطيب قبل خير ثياب القد
ينحو المصل ومولا يكثر
والنفل قبل العيد لا يجزئ
من مطلع الشمس الى الزوال
ثم صلاة العيد كعتان
ثم الى الجمعة كل تكبيرة
واذ توابين يد يرفاع شعره
ثم اذا اكملها اقاموا
صلاة العيد
وسنة في الجامع المكتوف
معا بيوم ليس يترك ان
فرضه ثمان رواينان
في الفطر والسواك الغسل
يلبسها ثم يودى الفطرة
جهر وقالا في الذهاب
ثم الصلاة وقتها يحل
وبعد يحكم بالزوال
ترفع في تكبيرة اليدان

تكبيرة

تكبيرة الاحرام فتح الاولى
ويقرأ الحمد وسورة
ثم ثلثي اول اخرى ورفع
هذا هو المذهب اقفينا
اما ابن عباس يرى اذكرا
واقترح الاخرى محسرة
وخطبان بعد هاتين الا
وفي صلاة العيد تسقط
لكن اذا شهد بالهلال
قضى الامام في غدا قد مضى
ويستحب في نهار الفجر
مؤخرا بعد الصلاة الاكل
ثم يصلي صلاة الفطر
ثم ثلث بعد مكمله
وبعد هاتين تكبيرة
تثليث تكبيرة اخرى اذ رفع
يقول ابن مسعود براقبتنا
مفتتحا بالسبع يا مظهر
وقيل بالاربع فيها قدرا
شحا الحكم صدقات الفطر
من بعد ما صلى الامام المصلي
بعد التوارى عقب الزوال
وان تفت فيه بعد الصلاة
للمرء غسل والتامس عطر
مكبرا في لقم المصلي
وخطبان بعد في الاثر

يُعلم الاقام في العلامية

وان قيلت للعدو صلواتها
قال وما التعريف ^{نصيح} حين

فصل في

واول التكبير في عرفه
والختم في فتواهما

تكبير خلف الفروض اربع
لله بالحذر من سبع

وما على المقيم في المضار
وليس في جميع النساء شر

واوجبا ذلك على من صل
وان سمي عنه الامام كبروا

باب

تكبير تشرية وحكم الاحكام

اول بعدد وهو ثمانية المدا
تشبهها بالواقفين بشرع

تكبير التشرية

الى الثمان عند شيخ المصنف
في اخر التشرية وقت العصر

لهيلة في وظهر شرع
ومرتكفيه لا يسحج

صلى اجمع مستحب جندا
ان لم يكن معهم فخلقوا

فرضا على العموم خذوا
عن شيخنا فيقول هذا يذكر

صلاة الكسوف

وفي

وفي كسوف الشمس فليصل

يا نذكوعا واحدا في ركعتيه
واقنبا ابا

وبعد ها يدعوا الى التحلى

وان يكن امامهم لم يجمع
ولا اجتاح في خسوف القمر

وليس في جميع الكسوف خطبة
باب

نعم وقد قال ابو حنيفة
ليس في الاستسقاء صلاة الجمع

وانما السندان يستغفر
واقنبا فيه ركعتين

يقراء فيها جاهرة او خفية

اما هم شفعا كمثل النقل

يتلو اطويلا فيها بحقيقة
له في وظيفته

ثم امام الجمعة المصلي

صلوا فرادى اهل ذاك الموضع
لكن يصلون فرادى في شعور

فاستمع النظم وباركته
الاستسقاء

ذوالهمزة العالية المنيفة
تسبوا والوجدان غير بدع

فيه وان يدعى الحمد للوزا
مع الامام وهي كالعيدين

ونقصدا القبلة فان غبوا

غبوا

يدعوا الى الله ويقيموا الصلاة
ويمنعوا الحظور اهل الذمة

باب

والخوف منها أشد الصيغ
للقوم فتسم ونوم فرقة
ثم الى وجه العدو تمضي
وليتقوا الله وليسلموا
وصلت الاولى في احدى
الصلوات من بعد ما تشهد
وجاءت الاخرى بصلوة
وبعد اياتون بالسلا
وليتقوا واخلف امام الحضر
لكن في المغرب تاى الاولى

وركة

وركة للاخرين فاجهدوا
عند اشغالهم وحدا
يؤمنون بالركوع والسجود

باب

كل بر انتى للفتا مبتد
يلقى ليمنى به يستقبل
والمرطبة شلقا ومسهل
فان قضى شدة والحيث
يوضع للغسل على الارض
وسنة نزع الثياب عنها
وفوقها يفاض طهر
والما بالاشنان والبيد
وتغسل الحية والراس معا

ثم الفتا للصدقة
عند اشغالهم وحدا
والفتيلة المكمرة في الجموع

المنازل

فينبغي فيمن اياه
في شدة عند ذلك
والمقلح المقبول منه
وغمضوا حينئذ عيونه
ويجعلون خرقة بعودته
ويترك المنشقوا
ويجتر السرة ايضا
يعنى وضاب الما يكفوا
بالسدر والخطى ثم اضجعا

درى

لشفة الأيسر حتى تغسلا
ثم على الأيمن أيضا يضحج
وبطنه يمسح بعد قعدا
ولا يعاد الغسل بل يشف
وخطوا الحية والراس
وشعر الميت لا يبرح
وليس بالحية قص قطرة
كلا ولا يضل عقصر شعور

فصل في التكفين

والسنة التكفين في ثلاثة
لغافة ثم منصر وازار
ازار من قرنه الى القدم
قبضة من اصل عنقه يتم
وليحط في الأيسر من لغافة
قبل ليميزه في كاشمالة

ثم

ثم اذا خافوا انتشار الكفن
وتكفن المرأة في الازار
والخامس للغافة الكبير
ودرعها تحت خمار فوقه
ثم على الشوبين والجمار
ويجمل الكفار وتر قبل ان

فصل في الصلاة على الميت

يؤمهم سلطانهم اذا حضر
او الولي بل له ثنائها
اما اذا صلى الولي لم يجز
ثم على القبر يصلى ان دفن
وصورة الصلاة ان يكبر
ويتثنى مكررا بلا خفا
او فاما الجي محسوب الاثر
اذا سوي السلطان قد
غير الصلاة من بعد خبز
بلا صلاة في الشكافا
وبعد يحمد بارئ المولى
مصليا على النبي المصطفى

م

مكبرا يدعوا اليه الكرم
 وتعد رابعة يكتب
 لا يتبع الامام من اكبر
 ويرقب الحسين بالتكبير
 لكن لدى يعقوب لا ينظر
 وليقم الامام اذ يصلي
 وليقم الامام للذكر
 وحاز في القياس للبيان
 لا ياتن بالاذن والاذان
 لكن في اداها شناعة
 من استهل بعد وضع
 لكن مرة لم يستهل وضع
 ايضا ولا على صبي في
 له وللميت وكل مسلم
 ولسلام بعدها ينشد
 خمسا بل المختار ان ينظر
 تكبيرة اخرى لدى الحضور
 لكنه يشرح حين يحضر
 خذاء صدر امرأة وفحل
 واللانات بخذاء الصدور
 صلاتها وليس باستحسان
 فيها اي الاعلام للاخوان
 ان صليت في مسجد الجماعة
 عليه ذسمى بعد الفصل
 في خرقة ولا صلاة تشرع
 مع واحد من ابويه غلبا

لا اذا اقر وهو يعقل
 لكن يصلي حين يسجد
 وحاز تقبيل الولد في
فصل في
 وياخذ السرير كل غارم
 يمشون بالاسراع دون الحب
 يحل بالمقدم ثم المؤخر
فصل
 والحفر والحد صنع الله
 يقول من يلقيه بسهم الله
 ثم يولي وجهه للقبلة
 ثم يسوي اللبن لكن يستر
 ويكره الاجرونية والخشب
 بالذين او احدهما هلك
 عليه اذ منا بدارنا غدا
 لكافر الميت ودفن وكفن
في المباشرة
 في حمله يارب القوا ايهم
 لا يجلسون قبل يلقى فاكب
 على اليمن وكذا في الاسر
في الدفن
 وليدخلوه من ازاء القبلة
 ثم على ملة رسول الله
 وكل عقد فليبادر حله
 على النساء الرجال فاشعروا
 وانما لا بأس فيه بالقصبة

والجامع الصغير قال الليث
 ثم قال الترمذي لكن يصلح
باب
 هو الذي يقتل في الكفر
 كذا قتل المسلمين ظلمًا
 لا يغسل الشهيدان يكتفون
 قتل أهل الحرب والباغين
 والجنب الشهيد والطفل
 ثم دمر الشهيد ليس يغسل
 والفرور والسلاح ممتنع
 وجازان تقصوا أوزادوا
 وذاك من مشرب ومن ياكل
 أو يتداوى ومن المسك
 والقصة المذكور فيها حسن
 في القبر تستقيم ولا يسطح
الشهيد
 أو بيان فيه شرًا لمعترك
 ولم يجب عقل بذاك غمًا
 ثم يصلون عليه فافطنوا
 يغسل والقصاص كيف قتل
 يغسلان وهما قد منعًا
 عنه ولا أثواب تحوّل
 والخفت والكنة والحشو
 والغسل للمرتب يستجاء
 أو وقت فرض غاشر يغسل
 يقال للعذر وهو يند

وجود

يوجد مقتون بمصر يغسل
 وإن عدا أو قصاص قتل
 مقتول قطاع الطريق
باب
 فرض الصلاة جائز والنفل
 والجمع أن صلوا وظهر البعض
 ولم يجز ذلك ممن جعل
 والجمع أن صلوا مع الإمام
 ومن فلا صلو كعبه السلام
 اجراه ما يصل وظهر الكعبة
كتاب
 وتلزم الزكاة كل مسلم
 قد ملك النصاب ملكًا
 ما لم يكن بالصيف ظلمًا
 ملى عليه بعدما قد غسلا
 محرم عليهم الصلاة
الصلوات الكعبة
 في كعبة الله حكاة القتل
 فيها المظهر الإمام يضي
 ظهر إلى وجهه الإمام فاعقلوا
 تخلفوا في المسجد الحرام
 ولم يكن في جانيه الإمام
 تحريم الصلاة فوه في عصره
الزكاة
 حر لبيب بالغ معظم
 ثم عد الحول عليه حاملا

والصالح بالقاتل شرطا عقلا
 ان علم الجاني في الاصل
 وهو

ولا زكاة عند قايلى
ولا الهدية من نكاح فضل
ما في عبيد خدمته وسكن
فرض زكاة ومتاع المنزل
ولا الذي يخدمه من زكاة
جارية يتجر فيها أو ناقة
وليقرن النية بالاداء
لكن اذا لم ينو بل تصدقا
ولو بكل المال لو تصدقا
باب
في كل خمس من الزكاة
تنت المخاصة فرض خمس
وضعت في مستحقين
ولا على المجنون والمكاتب
عنه نية قدر النصاب والمكاتب
ومركب وفي ثياب البند
ايضا ولا سلاح المستعمل
ليشهد به بعد نية وكذا
تخدم بل في عكسها ان شريته
او عزله ما يفرض في الاشياء
بالكل يسقط فرضها محققا
وما نواها سقطت فحقا
صدقته السواية فصل
عشرين والا نقص عن
ست ثلاثين بها بنت
وحدة في احدتين

وحقة

وحقة في ست واربعين
واستأنفوا من مائة وعشرين
وثلاث مائة وخمسين
بمائة وستة
والفرض بعد المائتين سنة
والبحث في ذلك كالعرا
فصل
ثم ثلاثون بما يبيع
ثم المسن فرضان بعينا
في الرايس ربع العشرة
وجا خمس عن الزعمان
وبعد في كل ثلاثين
والفرض في الجاموس مثل البقر
وضعت في احدتين
واستأنفوا من مائة وعشرين
واستأنفوا من مائة وعشرين
بمائة وستة
والفرض بعد المائتين سنة
والبحث في ذلك كالعرا
البقرة
او قبيح تقربا للشرعة
والفضل بالقسمة المستينا
قالا الى السنين عفو
وفرض سنين ببيعتهان
والاربعون بالمسن الجميع
في العلم عري فاجتوبن

فصل في الغنم

شاة بأربعين ثم في مائة
كما يتبين والثلاثة
وأربع المائتين فيها أربع
والسوم ثم الحول بغير
شاة تركى بالشاة ابن سنة
وجوزا في جذع من صنان

فصل في الخيل

خيل ذكر وانثى سائمة
وان يئود قومها وولها
وفي الذكور والافات
والخروا ليغال لا تحب

فصل

لا يشي

لا يشي في الحملان والفضلات
السمع الكبار والشباب
عادم سن واجبة لا يغلي
اود وها وياخذ الفضل
لا يشي في المعلوف والغول
ومستفاد الجنس زكوا في نصف
وان يكن اعلى نصف العا
وان يكن في نصفه واكثر
والفرض قالا في النصاب
دفع الخراج والزكاة للبغا
طفل بني ثعلبة سائمة
وهلك ما فيه الزكاة نحو

باب زكاة المال

فصل في الفضة

لا فرض دون ما بين ورها وفيها الخمسة بعد العام

وما ورا المائتين يلزم في كل أربعين منها درهم

واوجبا بعدها ان يعطى من القليل والكثير قسطا

لغايب الفضة حكم الورق اما كثير العشر عذر فسق

فصل

في الذهب

والفرض في عشر من مثقال واجب نصف من المثقال في العام

ثم لكل ربع قيراطان ودونها يعفى بقول النعمان

وفي الاواني والحلي قد وجب

فصل في

العروض

ثم يزكى كل عرض بخبر ساوى من التقديرات فاذا ربي

تقويمه بانفع للمصرف وهو ما ياتي نصابا وفي

تقويمه بانفع للفقرا وهو ما ياتي نصابا فسر

ثم الزكاة في النضا ان كل في طر في حول وفي الوسط

والعرض

والعرض بالصفر والبصا

كذلك ضم فضة الى ذهب

باب

يضم بالقيمة للايقان

والضم بالاجزا قالا قد و

فيمرر على العا

اولم يحل صدق حين تقسم

او اخذ ساع وسواه ما

من غير خطوله الاصل

وخضر والحريه بام الولد

وضغفه الذمي بجبا قادر

وفي العفا والنقص والره

ان لم يكونا فيه اخريتا

ونحن اولى ان عفو بالكر

في الدار قبل الحول ^{العشر} عفو

في الحول لامر ولا شأ

لوقال اديت واني غارم

كذا السوا بمر في سوى عوى

وان يكر صدق بالحلف فقط

وصدق الذمي مثل المنة

ويدفع المسلم ربع العشر

والعشر حر في الحرب الشار

لا بعشر الحر في خسينا

بل بعشر النصاب ان لم

ولو عشر ناه ورا خري

ولو مررا مر لم يجب لنا

ولو اتى ديان وقد دفع
لو مردى بنجر بعشر
عشر أنتى ثعلب كالفحل
عشر أنتى ثعلب كالذل
ولا الذى يضع المضار
والعندل دين عليه بعشر
بل نحو ما قال يكون ايبا
من مرمنا بالبعاء وعشر

باب

في معدن الفضه والجد
لامعدن الدار كالتعا
والكثر بعد الخمس للمخط
داخل دار الحرب بالامان
وهو

عشر في يومه اذا رجع
وليس في الخنزير شي فاسطر
بالغرم لا التقليل لطفل
وما على الصبي شي فاعقل
كذا وكان الشيخ قدما يتق
وما عن الشيخ رجوع يذكر
ان كان هذا يشبه المضار
ومن العادى لشي فاذكر

المعادن والركاز

في كل ارض خمس المجرى
وعنه في الارض وايتان
وهو لى الثاني للفظ
رد كثر احاز من عمران

في قوله ديان وقدر دفع
في قوله بنجر بعشر
في قوله ثعلب كالفحل
في قوله ثعلب كالذل
في قوله يضع المضار
في قوله العندل دين عليه
في قوله يكون ايبا
في قوله مرمنا بالبعاء
في قوله عشر

زوائد

وموله ان كان في الصحرا
مستأمن منها بدرا الكفر
وليس فيه ربح الجبال
وفيهما اوجب يعقوب
ويجسر الواحد كثر العرض

باب

في القليل من ثبات الارض
وليس توى السقي ببيع الماء
الا الحشيش فهو عفو الخطب
قال ولا يعش الماء
والوئس مستون بصاغة
وما سقى بالقرى والدر
ويكزنم العشر بقول الثاني

من غير خمس واجبل ادا
يصنفوه كثر المضر
خمس ولا العنبر واللا
كل حلى التجر فكل يعرف
اذا حواه من مواضع الارض

ركاة الزرع والثمار

عشر في كثيره بالقرض
فيه وسقى ما طر السماء
لا عشر فيه واجب لا القصب
بعد مبلوغ خمسة اوساق
واسقطا عشر الزطافا
ففيه نصف العشر مثل الساقية
في الري من قطر وزعفران

في قوله ديان

ان بلغت قيمة نصيبا
 واعتبر الخمسة الاخر
 في الزعفران خمس معتبر
 في العسل العشر بارض
 يعقوب عشر قرب لا اذني
 محمد خمسة الافراق
 عشرون رطلا ثم عشر
 وكل ربع فيه عشر يجب
 ويضعف العشر بارض
 وان حوها مسلم او امما
 وان يبيعها مسلم نصراني
 ويلزم العشران عند الثاني
 وهكذا ان اسلم النصراني
 من الجبل المكمل خذ جوابا
 من خير ما النوع فيه بقدر
 وخمسة الاحمال في الفطن ذكر
 يقل او يكثر عند الصدقة
 بعشرها وعنه خمس ما
 بوجوبها والفرق العراقي
 ثم الخراج مسقط للعشر
 فالاجر والافاق ليس
 ولو حرم الدفني ذلك فاكت
 تبقى لدى الشيخ خلافها
 فيها الخراج مذهب النجاشي
 وقد عثر بوجوب الشبان
 خلاصهم او ببيع ذابناني

وشفعة

وشفعة المسلم للعشر قد
 لو احدث قسمة المسلم اراق
 لاشي في دار المجوس وان
 طفل يتي تغلب المرأة في
 لاشي في عين من القير اذا
 وفيها الخراج في الخراجية
 اذ الحرهم صالح للبذرية
باب من يجوز دفع الصدقة اليه ولا يجوز
 لسبعة تعطى سوا المؤلف
 ثم الفقير ماله اليسير
 وقيل بالعكس اما العاقل
 له ولا عوان قد راسع
 وفي الرقاب فالمكاتبون
 والغارة المديون ليس ملك
 والرد حين يفسد البيع فسد
 بما عشر عشر واما اوقيت
 احدثها فيها الخراج فا
 ارضى ما عشران كالفحولة
 كانت بارض العشر والنقط
 اذ الحرهم صالح للبذرية
 مذهب الله التخذ والفة
 وليس للمساكين من فقير
 بقدر ما يعمله يئاوك
 بالشر لا يختصه اذ دفع
 في فكمها منها يعاونونا
 فضلا عن الذين ضايا فالوا

وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ غَارُ مَعْبُورٍ
 وَأَنْبَرُ السَّبِيلِ مَوْثِقٌ وَطَنُهُ
 يُعْطَى الْمَرْكَزُ هَوَاً وَإِذَا
 وَجَرَ الدَّعَى مِنْهَا لَأَسْوَأُ
 لَا يَغْنَمُ الْمَسْجِدُ بِالزَّكَاةِ
 وَلَا قَضَا الدِّينِ الْحُجَّ وَلَا
 وَلَا غَنَى تَوَابٍ وَحِدٍ
 وَالزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ عِنْدَ الصَّدِّ
 وَمَعْتَقُ الْبَعْضِ كَالشَّيْخِ
 عِنْدَ غَنَى وَصَغِيرٍ وَلَدٍ
 أَلْ رَجَالُ خَمْسَةٍ لَا تَنْكُرُ
 وَجَارَتْ ثُمَّ عَقِيلٌ حَبْدًا
 لَوْظَنَةٌ مَقْتَرَةٌ عِنْدَ الْإِذَا
 وَمَقْتَرُ الْحَاجِّ مَرَاهُ الْآخِرُ
 وَفِي سَوَاهٍ مَعْبُورٍ فِي زَمَنِهِ
 أَعْطَى الصَّنْعَةَ وَأَخَذَ بِحِزِّهَا
 وَالْكَلْ عَنِ الْعَقُوبِ فِي الْمَنْعِ
 وَلَمْ تَخْرُجْ كَفَرٌ بِالْمَحَوَاتِ
 شَرَّ مَلِكٍ لِعَتَقٍ وَوَلَا
 فَإِنَّ عِلَاوَانِ دَنَامٍ وَلَهُ
 وَعَبْدٌ وَمَعْتَقٌ عَزَّةٌ وَبِشْرٍ
 كَوْنٌ بَلْ أَمَّا الْوَلِيدُ وَامْنَعُ
 ثُمَّ بَنَى هَاشِمٌ أَهْلَ سَوْدَةَ
 عَلِيٍّ وَالْعَبَّاسُ ثُمَّ جَعَزَ
 مِنْ مَعْشَرٍ ثُمَّ مَوَالِيَهُمْ كَذَا
 لَيْسَ بَعِيدٌ أَنْ غَنِيًّا قَدْ بَدَا

لَوْظَنَةٌ عِنْدَ الْإِذَا مَقْتَرَةٌ
 زَكَاةٌ لَمْ تَطْنِ مَقْتَرَةٌ
 أَوْ هَاشِمِيًّا أَوْ كَفُورًا أَوْ
 وَأَوْجِبُ الثَّانِي فِي الْعِيدِ
 وَدَفْعُهَا الْمَالُ لِلنَّصَا
 وَمَنْ لَدُونِ النَّصَا
 دَفْعُ النَّصَا لِفَقِيرٍ قَدْ كَرِهَ
 وَقَدْ أَحْبَبَ لِعَالَمِ الرِّبَا
 وَيَكْرَهُ النُّقْلَ لِنُظْرٍ خَيْرٍ
بَابُ مَدَّةٍ
 تَلَزَمَ كُلُّ مُسْلِمٍ حَرَامًا
 وَالذَّارُ وَالْأَثَاثُ وَالْعَلَا
 عَنْهُ عَنْ عِبِيدٍ لِحَدَثِهِ
 أَجْرٌ أَوْ لَيْسَ بَعِيدٌ أَنْ يَدَارِبَ شَرًّا
 أَجْرٌ أَوْ أَنْ يَدَارِبَ شَرًّا
 فِي اللَّيْلِ لِابْنِ أَوْ ابْنِ شَرِّهِ
 كَاتِبُهُ قَدْ وَجِبُوا الْعَوْدَ إِذَا
 مِنْ أَيْ مَالٍ هَذَا فِي الْبَابِ
 مِنْهَا وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا يَكْتَسِبُ
 وَجَارَ فِيمَا دُونَهُ لَا بَأْسَ
 أَعْنَاهُ بِذَلِكَ لِلْإِنْسَانِ
 إِلَّا لَفْظُهُ أَوْ كَثِيرُ الضَّرْدِ
الْفَطْرُ
 قَدْ وَالنَّصَا فِي فَضْلِهِ الْمَنِيَابِ
 وَالْطَّرْفُ أَوْ لَا يَجِدُ
 وَالْوَلَدُ الصَّغِيرُ لَا غَيْرَ

وَالْوَلَدَ الْكَبِيرَ غَيْرَ وَاجِبٍ وَأَنْ تَعْلَمَ لَا وَلَا الْمَكَاتِبَ
 وَاعْبُدَ الْحَجْرَ وَعَبْدَ اثْنَيْنِ وَالشَّيْخَ لِعَفْوِ عَيْدِ الشَّخْصِ
 وَتُخْرِجَ الْمُسْلِمَ عَنْ عَيْدِكَ أَمَّا الْمَبِيعُ بِالْجِنَارِ يُنْظَرُ
 لِمَنْ بَصُرَ وَزَكَاةُ الْفِطْرِ تَقْدِيرُهَا بِنِصْفِ صَاعٍ بِرِ
 أَوْ مِنْ قِيقٍ وَسَوْتٍ قَادِرٍ وَالصَّاعُ فِي الشَّعِيرِ شَعِيرٌ
 وَالصَّدْرُ فِي الرِّبِيِّ رِي وَالْحِقَاةُ بِالشَّعِيرِ فَاسْطُرَا
 وَهُوَ عَنِ الصَّدْرِ رَوَاهُ الْحَسَنُ وَالصَّاعُ قَالَا بِالْعَرَقِ يُوْزَنُ
 ثَمَانِ أَرْطَالٍ عِنْدَ الثَّانِي خُمْسٌ وَثَلَاثٌ وَلَمْ يَعْصَانِي
 وَأَوْجِبَ لِفِطْرِهِ يَوْمَ الْفِطْرِ أَوَّلَ وَقْتٍ طُلُوعِ الْفَجْرِ
 لَا فِطْرَ فِيمَنْ قَبْلَهُ مَاتَ مِنْ يُولَدُ أَوْ يَسْلَمُ مِنْ عَيْدٍ وَلَنْ
 وَتُخْرِجَ الْفِطْرَةَ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْخُرُوجِ لِمَصْلُ الْمَصْرِ
 وَجَازَانُ قَدَمَاهَا أَوْ آخِرَا ثُمَّ الْفِطْرُ لَا زَمَ بِلَا مَرَا

كِتَابُ الصَّوْمِ

فَالصَّوْمُ

فَالْصَّوْمُ مِنْهُ وَاجِبٌ نَفْلٌ فَوَاجِبٌ فِي وَقْتِهِ يَحِلُّ
 كَالْقَدْرِ أَنْ عَمِلْتَ زَمَانَ أَوْ مَصَانٍ فَمَا مَثَلَانِ
 يَحْجُوزُ بِالنَّبِيِّ فِي اللَّيَالِي أَوْ بِالنَّهَارِ سَابِقُ الزَّوَالِ
 وَالنَّصْرُ فِي الْجَمْعِ الصَّغِيرِ وَصَحِّهِ قَبْلَ انْتِصَافِ يَوْمِهِ وَهُوَ
 وَوَاجِبٌ ذِمَّةُ الْإِنْسَانِ يَتَوَبَّهَ بِاللَّيْلِ بِلَا تَوَانِي
 كَالصَّوْمِ فِي التَّكْفِيرِ الْفَضَا لِمَصَانٍ وَاجِبٌ لِأَذَا
 وَاجِبُ النِّقَالِ يَحْجُوزُ أَنْ يُؤْ قَبْلَ الزَّوَالِ الْحَدِيثُ قَدَرُ
 فِي تَامِ الْعِشْرِ مِنْ رَحْمَتِهِ لِمَنْ هَلَالَ الصَّوْمُ بِالْحَيَاتِ شَعْبَانِ
 فَإِنْ بَدَأَ صَامُوا وَالْإِنْفَرُوا ثَلَاثَةَ أَشْهُارٍ الشَّكُّ ثُمَّ افْطَرُوا
 لِأَصْوْمِ يَوْمِ الشَّكِّ غَيْرُ نَفْلٍ وَمَنْ رَأَى الْهَلَالَ دُونَ الْكُلِّ
 صَامَ وَإِنْ لَمْ يَقْبَلِ الْإِمَامُ شَهَادَةً مِنْهُ وَلَا يَلَامُ
 وَأَنْ تَوَارَى لَا قُوَّةَ غَلَا فَالْعَدْلُ مَقْبُولٌ عَلَى الْهَلَالِ
 أَنْ شَهِدْتَ اثْنَيْنِ أَوْ ذَكَرُوا وَالْعَبْدُ كَالْحُرِّ مَا ذَكَرُوا

شَعْبَانِ

وَفِي هَذَا الْقِطْرِ شَاهِدَاتُ
 وَأَنْصِفَا الْحَقَّ فَجَمْعُ يَكْثُرُ
 وَمَبْدَأُ الصَّوْمِ طُلُوعُ الْفَجْرِ
 وَالصَّوْمُ نَزْكَ الْأَكْلِ بِالنَّهَارِ
 أَوْ جُلُّ عَدْلِكَ وَمَرَاقَاتُ
 عِلْمًا يَفْقِدُونَ إِذَا لَمَّا اخْتَرُوا
 الْحَمِيمُ شَمْسُهُ فِي الْقِطْرِ
 وَالشَّرْبُ بِالْوُطْحِ مَعَ الْأَضَاءِ
 مَا يَنْبَغِي الْقَضَاءُ **لِلْكَفَانَةِ**
 لَا يُوجِبُونَ قَطْعَ صَوْمِ النَّهَارِ
 أَوْ سَرْدُهُنَّ إِذَا كَرَأُوا حَتْمًا
 وَمَنْ عَدَا مَكْتَحِلًا أَوْ قَتْلًا
 أَوْ لَحْمَةً يَبْعَثُ الشَّيَاطِينَ أَكْلًا
 يَقْضِي وَلَا تَكْفِيرُ فِي الْجَنَّةِ
 بِالنَّفْسِ بِلَكُمْ أَنْ كَانَ فِرْدُ
 يَنْقُضُ عَمْدَ الْقِيَامِ أَنْ كَانَ مِلًا
 بِلَعِ الْحَمِيدِ وَالْحَصَابِ يَفْطُرُ
 لَا الدُّنْيَا أَنْ عَادُوا لَا يَكْفُرُ

زوايد
 ومذكر رأه وحسن لا يقطر

ووطي

٢٢
 وَوَطِي أَحَدُ الْمَخْرُجِينَ يَفْسِدُ
 فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ لِحَافِيهِ الْغَدَا
 وَالْقَدَرُ فِي كِفَانَةِ الْفَطْرِ
 وَلَمْ يَنْجِبْ كِفَانَةً بِالْفَطْرِ
 وَوَالْحَيُّ غَيْرُ الْفَرْجِ بِالْأَنْزَالِ
 وَلَا اسْتِعْطَا طَاهِرٌ وَحَقَّقَانَهُ
 مَفْطُرٌ طَالِبُ الدُّوَا أَوْ وَصَلُ
 لَا الْقِطْرُ فِي الْحَمِيلِ أَمَّا التَّائِي
 وَالشَّيْءُ مِمَّا ذَاقَهُ يَفْسِدُ
 وَمُضْغُهَا الطَّعَامُ لِلْفَصْلِ
 وَأَنْ مَضْغُ الْعِلْكَ لَا يَفْطُرُ
 وَيَفْطُرُ الْهَرَبُ إِذَا خَافَ إِذَا
 وَالْأَفْضَلُ الصِّيَامُ لِلْمَسَافِرِ
 وَالْقِطْرُ وَالْقَضَاءُ غَيْرُ صَابِرٍ

وَيَلْزِمُ التَّكْفِيرُ مَنْ يَعْتَمِدُ
 أَوِ الدُّوَا كِفَانَةً مَعَ الْقَضَا
 كَالْقَدَرِ فِي كِفَانَةِ الظَّهْرِ
 فِي غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ فَادْرِكْ
 يَقْضِي وَلَا تَكْفِيرُ الْفَعَالِ
 وَلَا إِذَا الْفَطْرِ إِذَا نَهَ
 جَوْقًا أَوِ الدَّمَاعِ فِي قَوْلِ
 ظَرْفٍ وَاضْطُرَّ الشَّيْءُ بَيْنَ
 يَكُنْ وَلَا فَطْرٌ يَكُونُ فِيهِ
 مَا كَانَ يُدْفَعُ فَلَهَا يَكُونُ ذَا
 وَذَاكَ مَكْرُومٌ عَلَى مَا ذَكَرُوا
 صَامًا إِذَا يَدُ سَقَمَ لَمْ يَقْضِ
 وَالْقِطْرُ وَالْقَضَاءُ غَيْرُ صَابِرٍ

هذا عام الفريضة فاعلم
 زوايد

ولا التي توطأ وهي صايمه
فصل فيما لو جبه الزل
 وصوم يوم النحر بالندب
 وان نوى اليمين ايضا كفرا
 نادر صوم العام بالتحقيق
 تمت يقضي واليمين يلزم
 لو افسد الصيام يوم النحر
 وعنه الخلا في النوادر
باب
 ويستحب وهو يشق يقصد
 لا يخرج الخاكف للجمع
 واكله والشرب والامساك
 وليس من يابس عليه الشرا

كوما ولا مجنونة وفانميه
على تقص
 والفتور اول القضا
 وليس غير المذرعقوب
 يفطر في العيلة والتشريق
 اذا نواها فيه ايضا فارقا
 لم يسلم المقصا عند الصد
 وغير نضروفا ولا اخر
الاعتكاف
 في مسجد الجمع بصوم قد
 او حاجه الانسان شرعا
 يكون في المسجد ليلة
 والبيع من غير حضور المشركي

والوطي

منه
 من يوم النحر
 من يوم النحر

والوطي بالليل وبالنهاري
 من وجب اعتكافا يام
 ويلزم اعتكافا ممتا
 وليعتكف في نذر يوميه
 وعن اني يوسف لم يندخل

كتاب

ويلزم الحج اصطحة القوي
 ان وجدوا المركب الرادف
 والقوت للعيال حتى يرحل
 والزوج او محرمها يعفى
 وان مضت وليس معا محرم
 لو بلغ الصبي في الاخر
 اذا مضى عليه والعبد اذا

يفسد في الشبان والندب
 ليت الليالي معها كما رسم
 له وان لم يشتر التتابع
 يوميه ايضا مع ليلتيه
 ليلته الاولى فحيدوا

الحج

البلغ الاحرار بالالحج
 حوايج الاصله وسكن التو
 والامن في الطريق شرط
 ان كان مقدار الثلث السفر
 ولا حليل حجها محرم
 لم يحسن عن حجة الاسلاء
 اغتبق في الاخرام فالحكم

ثم المواقيت التي لا تسلك
وهي ذو حليقة للمدني
والخففة الشام وأهل اليمن
وجايز تقدم الأحرار
ومن يكن داخلها فالجمل
بمكة من جملها يعكس تمر
باب
والغسل للأحرار يفضل
أما حديثا أو غسلا يلبس
ثم يصلي ركعتين نائما
إني أريد الحج ياربنا
ثم يلبس عبدة والمفرق
ليبيك اللهم مع ليبيكا

الأمم الأحرار خمس لك
وذاق عرق العرق الحسن
يلملم وأهل قرن قصر
على المواقيت بلا ملام
منقاة كذاك من جمل
وحجة من حرم معتبر
الأحرار
وللانرا روا الردا ينهض
والطيب إن كان له يلمس
أحرارته ثم يقول داعيا
فاقبل ولي يسر بأهوا
يتوكلها الحج والقطا يسر
ليبيك لا شريك لك ليبيكا

وبعد

وبعدان الحمد والنعمة لك
فان يرد فيها فلا مروع
والنقص من اللفظ ليس
ثم اذا البى يصير محرما
من الفسوق والجدال والكر
والنقص والقبأ والتعما
والخف كن عام النعلاين
وراسه والوجه من تغطيته
وليس ثوب لودر والمرغض
لا بأس بالحام والغسل ظل
والراس لا يغسل بالخطي
وليكثرت تلبية الجهار
وان راى كبا وان على شرف
وبعد والمملك لا شريك
والنقص من الفاظها ممتنع
وجايز ان زاد ما لم يرد
فليتنق المنهى والمحرم
وقتل الصبي بدلا وبج
او السر او بل والتعما
يقطعه من اسفل الكعير
والطيب والحلق وقصر الحية
الافظ في الغسل والمغفر
يبت وطعن في اختيار جمل
كذا كفي لحيته والجسم
خلف الصلاة ثم بالاسحا
وذكرها لها بطر الوادي شرق

وَاذَا فِي مَكَّةَ بِالسَّلَامِ
 ثُمَّ اِذَا عَابَرِ كَعْبَةَ الْعُلَا
 وَهَكَذَا يَفْعَلُ عِنْدَ الْحَجِّ
 بِلَيْثِمٍ وَيَشِيرُ اِنْ خَازَا
 قَدْ جَمَعَ الرَّدَّ اَقْوَى اِلَيْهِ
 طَوَافُهُ خَلْفَ الْحُطَيْمِ يَوْمًا
 وَكَلَامُهُ يَقِيلُ الْحَبْرَ
 وَيَخْتِمُ الطَّوَافُ بِاسْتِلامِهِ
 ثُمَّ يَصَلِّي رَكْعَتَيْنِ لِهَيْتِهِ
 وَلَمْ يَجِبْ طَوَافُ الْمَدَامَةِ الْحَكِي
 وَلِلصَّفَا يَعْلُو اِلَى الْبَيْتِ
 مَصْلِيًّا عَلَى النَّبِيِّ اَعْيَا
 وَيَبِينُ مِيلِيَّةً بِحَيْثُ اَعْيَا

يَجُوزُ قَائِلًا اَلَا الْحَجَّ فَقَدْ اَبْرَأَ بِلَا اَمْرٍ
 زَائِدٌ

فَلْيَبْتَدِئْ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
 قَابِلًا لَهَا مَكْتَبًا مَهْلًا
 مَعَ رَفْعِهِ لَكَفَيْنِ كَالْمَكِينِ
 وَطَافَ سَبْعًا بِالْيَمِينِ اخَذًا
 مِنْ كَتِفَيْهِ كَأَشْفَا لِلْآخِرِ
 ثَلَاثَ اشْوَاطٍ وَتَعَدُّكَ
 ثُمَّ اِلَى مَانِي كَمَا جَا الْحَيَّ
 لِلْحَجِّ اِلَاسُودَ فِي تَمَامِهِ
 عِنْدَ الْمَقَامِ اَوْ بِنَاءِ الْحَجِّ
 بِلِسْنٍ لِلْقَادِمَةِ لِلْمَكِيِّ
 مَهْلًا لِلرَّبِّ مَكْبَرًا
 ثُمَّ عَلَى الْهَيْئَةِ يَدْعُو مَا شَاءَ
 ثُمَّ اِلَى الْمَرْوَةِ يَمْشِي وَابْنَا

وَكَالْصَّفَا

وَكَالْصَّفَا يَكُونُ وَذَا شَوْطُوتِهِ
 وَمَحْرُمًا مَكْتَبًا فُلَامَ الْفَرَى
 وَيَوْمَ سَبْعٍ يَخْطُبُ الْإِمَامُ
 سِيرَ مَنَاوَالِ الصُّغُرِ لِلزُّمَرِ
 وَإِذَا يُصَلِّي الْفَجْرَ يَوْمَ الثَّرْوَةِ
 يَتَوَلَّى بِأُخْتَى يَصَلِّي الْفَجْرَ
 يَخْطُبُ وَقْتُ الظُّهْرِ لِلتَّغْرِ
 وَالْحُلُوفِ ثُمَّ الزُّوْرُ ثُمَّ النَّحْرُ
 يَكْفِي إِذَا نَ وَأَقَامَتَانِ
 لَا يَجْمَعُ الْفَذْلَ دِيمَا شَيْخُ
 وَعُرْفَاتُ الْحَجَّاجِ مَوْقِفُ
 وَالْفُسْلُ لِلْوُقُوفِ مَا يَسْتَحِبُّ
 وَدَفْعُهُمْ عِنْدَ الْغُرُوبِ جَمْعًا
 وَيَتَّبِعُ سِتَاخْتِمًا بِمَرْقَةٍ
 يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ مَنَا قَدْرًا
 بِخُطْبَةٍ تَذَكُّرِي بِأَحْكَامِ
 ثُمَّ الْوُقُوفُ صَلَاةُ عَرَفَةَ
 مَكَّةَ يَنْحُو مَنَا عَلَانِيَةً
 يَوْمَ الْوُقُوفِ وَلَهُ تَحَدُّرًا
 بِالرُّعَى وَالْوُقُوفُ الْوَقْدُ لِيَفِ
 مُقَدِّمًا بَعْضُهُمْ فِي الظُّهْرِ
 وَجَا زَانُ لَمْ يَخْطُبِ الْإِمَامُ الْفَضْلُ
 وَجَبَلُ الرَّحْمَةِ خَيْرٌ مَوْقِفًا
 وَعُرْفَةُ بَيْطُهَا لَا يَوْقِفُ
 ثُمَّ يَجِدُ اَعْيَا بِمَا أَحَبَّ
 بِهَيْئَةٍ حَتَّى يُولَى فَوَاجِعًا

والأفضل النزول من قريب فتح ثم العشاء ^{بصل} اذ فتح
 اقامته يفرد مع اذابه ^{ومع} الطريق يفسد انه
 والعود قبل الفجر ^{يوحيا} وجوز الا وسط في اوانه
 ثم يصلي مغسلا ^{باب} بالصبح ويقفون للدعاء ^{الحج}
 وليس في موقفها محسب ^{ويغدي} نحو مني اذ يسفر
 ويندي بحمرة العقبة ^{يحمي} من الوادي حصار ^{المرتبة}
 سبعة اقصاء ^{في} حصى الخد ^{مكبر} فيها بغير وقف
 يقطع في اوله ^{وان} النلبية ^{احب} المذبح ^{يدج} بنية
 ثم ليخلف ^{وحل} هو القصر ^{الا} في الشاف ^{اقلا}
 ومكة ياتي زمان ^{لفرض} خوف الزور ^{فكره}
 يرمل ^{ثم} يسعي ^{له} اذ ^{قر} الم ^{بشقا}
 ولو مضتا ^{طاف} يا مخر ^{لزو} را ^{حيث} ^{دما} ^{التبج}
 ثم منا ياتي وثاني ^{جمارها} في وقت الظهر
 ما ^{مكبر} على ^{امعها} ^{ويدعو} ^{ابا} ^{ليد}

والاخر

والاخر ^{يا} ^{مثلا} ^{ولا} ^{يقف}
 وفي عند ^{عند} ^{زوال} ^{الشمس}
 وان اراد ^{النفر} ^{تجمل} ^{انقر}
 كي ^{يرمي} ^{الثلاث} ^{بالشابع}
 وان رمى ^{في} ^{ذلك} ^{بعد} ^{الفجر}
 وان رماها ^{دا} ^{كبا} ^{جازيلا}
 المشي ^{عند} ^{الحجر} ^{قريب} ^{افضل}
 يكون ^{قبل} ^{النفر} ^{تقديم} ^{النقل}
 ولما ^{سبعا} ^{لوجوب} ^{الصد}
 ويرتوي ^{من} ^{زمر} ^{ويرمي}
 وذلك ^{بين} ^{ياها} ^{والحجر}
 مغتسل ^{اليدين} ^{بالاستار}
 وينشئ ^{للأهل} ^{والقرار}

الوقوف لعرفة

باب

طَوْفًا لِقَدُومِ الْوُقُوفِ ^{يسقط} مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ بِلِاسَاؤِهَا ^{صنطوا}
 وَيَدْرِكُ الْوَاقِفَ بِطَهْرِ ^{المصباح} النَحْرِ حِجَابًا ^{فأدر}
 وَلَوْ بَاغَمًا وَنَوْمَ جَارَا ^{في عرفات} فَجَمَلُ جَارَا
 وَلَوْ عَنِ الْمَغْيِ عَيْنَ احْمَرَا ^{جاء} لَذِي الصَّدْرِ وَقَالَ ^{لهدم}
 وَتَفْعَلُ الْمَرَاةُ كَالْفَحْلِ ^{سوي} كَشَفَ لِرَأْسِهِ مِيلَتِي خَفَا
 بَلْ تَكْشِفُ لَوَجْهِهِ وَلَيْسَ تَرْمَلِ ^{لكن} لَهَا لَيْسَ الْخَيْطُ مَعْمَلِ
 وَالسَّغْيُ فِي الْمَيْدِينِ يَنْقُصُ ^{وعن} حِلَاقِ الرَّاسِ بِلِانْقِصِ
 بَدَنٍ لِنَذْرٍ وَلِنَقْلِ الْجَرَا ^{قلدها} مِنْ بَيْدِجٍ وَمُضَى
 فَذَاكَ إِحْرَامٌ وَغَيْرُ مُحْرَمٍ ^{باعثها} قَبْلَ الْحَاوِقِ ^{علم}
 وَصَاحِبُ الْمُتَعَةِ بِالْتِقِ ^{يجرم} مِنْ غَيْرِ لِحَاقٍ فَافَقَ
 وَلَيْسَ بِالْإِحْرَامِ تَقْلِيدُ الْغَنَمِ ^{ولا} بِتَحْلِيلِ وَأَشْعَارِ نَعَمِ
 وَالْبَذْرُ مِنَ ابْنِ النَّاسِ وَالْبَقَرُ ^{فاحرص} عَلَى الْعِلْمِ تَقَرُّ بِالْظَفَرِ

بَابُ الْقَرَانِ

وله

وَمِنْهَا لِأَفْرَادٍ وَالتَّمَتُّعِ ^{اولى} وَهَآكَ وَفَرَا سَمِعَ
 لَيْلٍ بِالْعَمْرَةِ وَالْحُجِّ مَعَا ^{من} وَقْتَهُ ثُمَّ يَتَشَى بِالْعَمَا
 يَطُوفُ فِي مَكَّةَ عِنْدَ الْمَدَى ^{بالبيت} سَبْعًا أَمْلا فِي الْإِلَا
 وَسَاعِيًا بَيْنَ الصَّفَا وَمَرْوَةِ ^{وهذه} أَفْعَالِ الْعَشْرَةِ
 وَلَيَاتٍ بِالطَّوْفِ وَاللْقَدُومِ ^{والسعي} كَالْمَقْرَدِ فِي الْحَكُومِ
 وَالْجَمْعُ لِلطَّوْفَيْنِ السَّعْيَيْنِ ^{يجوز} بَلْ يَكُونُ فِي هَذَيْنِ
 فَإِنْ رَمَى الْجَارَ يَوْمَ النَّحْرِ ^{يذبح} لِلْقَرَانِ شَاهِدًا شَكْرَ
 أَوْ تَأَقَّةٍ أَوْ فُجْزُورٍ أَلْبَقَرِ ^{أو} سَمِعَ هَذَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَبْقَرِ
 صَامَ ثَلَاثًا قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ^{وسبعة} بَعْدَ ثَلَاثِ الْعَشْرِ
 لَوْلَمْ يَصُمْ وَجَاءَ يَوْمَ النَّحْرِ ^{لم} يَحْزِ إِلَّا الدَّعْوَةَ فَادْرَكَ
 وَبِالْوُقُوفِ لَوْ بَدَأَ قَدْفُزُ ^{عمرته} ثُمَّ دَمَ الشُّكُّ ^{نقص}
 لَكِنَّهُ يَلْزِمُهُ لِرَفْضِهَا ^{شاة} وَعَنْ ذِمَّتِهِ فَلْيَنْقُضْ

بَابُ

التَّمَتُّعِ

أول من الأفراد نوعه إذا ساق وإن لم يسق الهدى كذا
بعمر الميقات بالي طائفا وساعيا وحالقا أو حادقا
وحل منها وانقطاع التلبية بالاسلام ثم يوم النحر
بحرم بالحج ووسط المسجد وفعله فيها كفعل المفرد
لكون عليه الذم للتمتع أو صام كالقارن إن لم يسقط
صوم الثالث بعد حرام الحرام شرط وأما قبله لا يغني
ولو يشترط الحج أما الأفضل تأخيرها إلى الوقوف قالوا
وإن أراد شوق قد أحرم شرط وأما قبله لا يغني
فإن يك الهدى المسوق به تأخيرها إلى الوقوف قالوا
واستحسننا الأشعار ^{بشوق} إلى ما عداها
وليات بالطواف والسعي يحل قبل الحج حتى يحرم
في ثامن أو قبله ثم الذم عليه للمتنعة فرضه بلم
وكما عجل في الأحرار بالحج حان الفضل بالتمام
و

وحل في الحلاق يوم النحر من قيد أحرامه طافا
وليس للمكمن من تمتع ولا قران غير أفراد في
قد أتى أهل عقيب عمره وكان ماسا ولغا عن
من طاف للعمرة قبل الأثر بعضا وفيهم أتى بالأكثر
وجع في العام فقد تمتع وعكسه لو طاف قبل رجعا
وحج من بعد أن أحرم بالحج من قبل الشهور فاعلم
وهن شوال كذا ذو القعدة وعشر ذي الحجة أيضا بعد
مغتم الكوفة فيها أحيا من يضيق حج فقد تمتع
وعكسه مفسدها إذا قضى أذ عاد للحج الشيخ الرضا
ومتعة إن عاد نحو أهل ثم قضى وعاد عند الكل
مفسد إحدى السنتين ثم دم المتنعة عنه بطله
وإن تخص عند الوقوف ^{غسل} وأحرقت وكالرجال فعلت
ولم تطف ما دام بل بلغ الصد بالحض بعد زورا إذا

من يتخذ مكة دارا يسقط عنه الطواف للوداع فاقضيا

الجنائيا في الحج

يكفر المحرم ان تطيبا فكمال العضو ما قد اوجبا
ونصف صاع البئر يتقصد والشاة بالحناء في ذابن خضبه
وفي الدهان الزيت عند الظلم دم وقا لانصف صاع فاعلم
والشاة في لبس المحيط اخطا للرأس يوما بالكمال فاقسطا
وفي الاقل نصف صاع بغيره وحلق ربع الرأس من الحية
وهكذا في حلق كل الرقية والابطال والابطين ايضا او
واوجبا في حلقه العضو وان يكون اقل منه اضعافا
في اخذ الشاة بحكم عدل بالربع من حية يستعمل
قالوا خلق كان المحجم شاة وقا لانصف صاع فاعلم
من خلق المحرم اذ تصدق وهو دم واقوا وما وافقه
في قصه ظفار الحلال اولا اطعام ما شاك ذلك الشاة
قله

وهكذا في حلقه العضو وان يكون اقل منه اضعافا
في اخذ الشاة بحكم عدل بالربع من حية يستعمل
قالوا خلق كان المحجم شاة وقا لانصف صاع فاعلم
من خلق المحرم اذ تصدق وهو دم واقوا وما وافقه
في قصه ظفار الحلال اولا اطعام ما شاك ذلك الشاة
قله

زوائد

قله الاظافر معافيه كذا الرجل او يد تقلم
وقلم دون الخمسة صدقة والحفاها خمسة فرقة
نصف من الصاع لكل ظفر واجبالشاة الاخيرة
والظفر المتكسر المعلق ليس على اخذ تصدق
والطيبا واللبس حل الغد والحلق بخياره هذا الامر
صوم ثلاث او ثلاث صوم لينة او ذبح شاة فامع

فضل

في المناسك المشهورة واللتهم دم لادان راح الفرج فامعوا
وقوله في الجامع الصغير من فامع ليس للتقدير
اما الوقوف فالجامع قبل يفسد فليكن يقضى مثله
وفيه شاة لا فراق تزوجة في قوله حال قضا حجة
ويجده فناقة وما فسد وفيه بعد الحلق شاة تعتمد
وفيه افساد على المعتمر ثم دم قبل طواف الاكث

وليقتصر وليكمل وبعد الأكثر
شاة ولا يفسد فاحفظوا ^{ذكرى}
والويهي والشيان العبد
في الحج والعمرة فعمله عوي

فصل

وفي الطواف محدثا للصد
او القدوم نصف صاع ^{ذكر}
ويوجب الشاة طواف ^{ما كتب}
وناقه في جنب الزيار
ان لم يعد ذلك على طهارة
بل يسقط الذبح اذا اعاد
مادام في مكة بل اجادا
وتارك الاكثر منه ماله
يجل ما لم يطف كماله
والشاة في اقله كالأكثر
من صذر وكله وفكر
من طواف الواجب ^{الحج}
بالكلين في اويتم فادر
لكن عليه الدم حين يرجع
لاهلته قيل يعيد فاسعوا
والمحدث الطائف للزيارة
لو طاف للوداع بالطهارة
في اخر السيرة وقيل غير دم
والجنب لدمان قال الاعظم

لو طاف للعمرة ايضا وسعى
ذو حدث حل منها ان جعا
هذه من فالحجير لكن يلزم
من لم يعد حتى الى الاهل
وترك سعي المرفوتين بحجر
بالشاة اما حجة معتبر
كن افاض سابو الامام
اولم يقف في المشعر الحرام
او ما روى الجمار في الايام
او اخذ الايام بالتمام
وترك احدهن بالاطعام
نصف صاع من الصاع بل الام
تارك يوم النحر اذا عقبه
عن رميها فالدم فيه احيه
في ترك رمي جمرة العقبة
في يوم اضحاه دم قلاد
من اخر الحلون زمان النحر
تلزمه الشاة بقول الصد
ومثله الطواف للزيارة
وفيها لم يوجب كفارة
وحقة في غير خرو وحرم
فيه لذي الامام والاخر دم
ومثله او حلق المعتمر
في الحل والاوسط قال يعذر
وسا حوا من عاد نحو الحرم
وفيه بالحلق اني عن الدم
في سبوح حلق القارن الذبح
عندهما واشان قال الاعظم

فصل

ان قتل المحرم صيدا البر اودل يلزمه الجزا قادر
اما الحلال في صيد الحرم لودل من يقتله لم يغرم
ويلزمه العايد مثل الميتد ويلزمه الناسي كما لم يغتمد
وفي الجزا صور الشيطان يقوم الصيد له عدلان
في موضع القتل من الامضا او قربان كان في القفار
فان يشاء يبتاع هذا يدج ان بلغت قيمة ما يصلح
او طعاما يشترى رقة على المساكين يؤدى صدقة
لكل شخص نصف صاع بر او صاع تمر او شعير قادر
وليس يجزئ دون هذا القد لكل مسكين تامل نذرى
او قليصم عن كل نصف صاع من حنطة يوما بلا امتناع
وان بقى او منه اخرج او صام يوما عنه فاحفظ
والذبح للقد بغير الحرم تكفى عن الاطعام فكرتهم
واوجب للنظر في المشلى محمد من نعم الله

في الطي شاة وكذا في الضبع وقال في الحرم جديا فاسمع
واجبك لناقة في النعام والتوزى العير برك الزا
وجفوة اوجبة البروع وخير العذلين المجمع
في جرحه الصيد تنف الشعر والقطع للعضو ما ان الكسر
والكل في اعضا صيد تقطع ورش طير صار لا يمتنع
وقيمة البيض على من كسر وان يد اميت فرخ جبره
ما في الغراب الذباب والحد والصل والعقرب الفار
لاشى في البرغوث ثم النملة والبق والقراد بل في القمل
تصدق ما يشاء او يطعم شيا به الجمع الصغير حكم
وليعطى الجراد ما اراده وتمر خير من الجراد
ذبح السكفاء بغير مغرم بل قيمة في طي صيد الحرم
ويضمن السبع اذا لم يصل لقضاء شاة لا يزيد
لكن اذا اضطر لصيد يكله يلزمه جزا وم اذ يفنله

ومثل الضعف والذباب
فانهم من ذباب

بل يذبح الشاة ويطبخ الأهل
 ويضمير الطبخ إلى لوف عقل
 ويحرم الصيد بذيبح المحرم
 ويعتبر الذابح أيضا ما
 واجمعوا أن الضمان
 صيد الحلال أكله للمحرّم
 لو ذبح الحلال لصيده
 وليس يجزئ الصور الجاف
 ويرسل الصيد الذي في يده
 وبيعه يفسخ في الموجد
 وهكذا أن يباع صيد محرّم
 وعندنا أن يسأله لا يلزم
 بل ضامن من يده
 وسأحرر أينما يصيد
 والثور والرجاج مثل الأبل
 مثل الحمام الألف المسرور
 كميتة ليس تحل فاهم
 قال وقال ليس بكل يد
 عن محرّم آخر من ياء كل
 أن عدم الصنع خلال فاهم
 فليصدق بكمال القيمة
 وجا في الهدى وإيتان
 عند دخول الحرم المنز
 ويكره الجزاء في المفقود
 من محرّم أو من حلال فاهم
 من قفصا ومنزل إذ يحرم
 قال وقال لا ضمان فافقه
 حمله عن الضمان فارقوا

لو قتل المحرم صيد محرّم
 ثم يعود بالذبيحة أه
 في الشجر الحر وغير المزروع
 في الشجر الحر الرطب الحرّم
 كذا الحشيش الرطب غير الآذ
 ويضعف المقارن كل مفرم
 والصيد الوارد أه محرّم
 وواحد في قتل صيد الحرّم
 وباطل في الصيد بيع الحرّم
 في طينة أخرجها من الحرّم
 وليس في هلاكهم من خدم
 ان ولدوا بعد ضمان أه
باب مجاوزة الميثاقان بغير حرام
 وترتعد موقته وأخرهما
 ويشترط أن عوده لا التلبس
 ورجع الطائفة غير

وَمَنْ لَقِيَ الْبُسْتَانَ بَغْيًا طَرَا

وَحَازَانِ حَجْرًا ذَانِ حِلِّهِ

وَمَنْ لَقِيَ مَكَّةَ غَيْرَ حَجْرٍ

وَفَعَلَهُ بَعْدَ مَضَى الْعَامِ

مَحَاوِزًا حَرَمًا ثَمَّ افْسَدَا

لَوْ خَرَجَ الْمَلِكُ مِنْ أَرْضِ الْحَرَمِ

تَلَزَمَتْهُ الشَّاءُ إِذَا لَمْ يَرْجِعْ

وَإِنْ جَرَى هَذَا وَقَدْ كَانَ خَرَجَ

وَإِنْ جَرَى ذَلِكَ وَقَدْ كَانَ خَرَجَ

وَإِنْ جَرَى ذَلِكَ مِنْ الْكَوْفِ

وَإِنْ يُعِيدُ حَرَامَهُ بِالْحَرَمِ

يَدْخُلُ غَيْرَ حَرَمٍ أَمِ الْقُرْبَى

بِالْحَجِّ فَهُوَ وَقْتُ كَاهِلِهِ

فَالْحَجُّ فِي الْعَامِ سَقَطَ الْمَلَزِمُ

لِذَلِكَ غَيْرَ مُسْقَطٍ إِلَّا لِمَا

يَمْضِي وَيَقْضِي وَلِغَايَةِ الْفِدَا

يَرْجِعُ حُجَّاءُ وَبِهِ حَرَمٌ مَثْمُ

إِلَيْهِ مِنْ قَبْلِ الْوُقُوفِ ^{لِسَمْعِ}

لِحَاجَةٍ لَيْسَ عَلَيْهِمْ حَرَجٌ

لِحَاجَةٍ لَيْسَ عَلَيْهِمْ حَرَجٌ

بَعْدَ عَتَمٍ هُوَ كَالْمَلِكِ

قَبْلَ الْوُقُوفِ لَا وَجُوبَ لِلدَّمِ

بَابُ إِضْلَاقَةِ الْأَحْرَامِ إِلَى الْأَحْرَامِ

لَوْ طَافَ لِلْعُمْرَةِ شَوْطًا وَهَلْ

بَرَفَضَهُ الْحَجُّ فِي الرِّفْقِ وَحُجَّةٌ وَعُمْرَةٌ تَلَزَمُ

وَأَنْ

وَأَنْ يَمْضِيَ عَلَيْهِمَا اجْتِرَاهُ

بَرَفَضِهِ الْعُمْرَةُ يَفْتِيَانِ

مِنْ أَكْمَلِ الْحَجِّ وَيَوْمَ النُّحْرِ

مَنْ يَقْضِي حُجَّةً فَاحْرَمَا

وَالْتَمَزَ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَحْرَمَا

وَقَبْلَهُ أَنْ كَانَ فَالْصَّدْرُ

وَسَاحَا الشَّارِكِ بِالْتَقْصِيرِ

مَعْتَمِرٌ قَبْلَ الْحِلِّ وَاحْرَمَا

وَمَحْرَمٌ الْحَجُّ أَنْ يَحْرَمَا

وَلَيْسَ بِالرَّافِضِ مَنْ تَوَجَّهَا

وَلَعْدَمًا يَطُوفُ لِلْحَجِّ إِذَا

يَلْزَمُهُ الْكُلُّ وَلَكِنْ الدَّمَا

وَالرَّفْضُ لِلْعُمْرَةِ أَوَّلَى ^{النَّضَا}

وَفِيهِ شَاءَةٌ ثُمَّ صَاحِبَاهُ

وَالدَّمُ وَالْقَضَا يَوْجِبَانِ

لَبَّاءُ بَشَانِ صَحَّ ذَلِكَ فَادْرُ

فِي يَوْمٍ مَخْرُوسٍ سَوَاءٌ لَنَا

بَعْدَ الْحِلِّ وَبِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ

بِالدَّمِ أَنْ قُضِيَ أَوْ مَا قُضِيَ

فَاحْفَظْهُ وَاحْذَرْ كَسْلَ التَّقْصِيرِ

بِعُمْرَةٍ ثَانِيَةٍ يَهْدِي دَمًا

تَلَزَمُ وَالْوُقُوفُ ^{فِي الْعَمَلِ} فَرَضُهَا

مَا لَمْ يَقِفْ عَمَلُهَا فَرَضُهَا

لَبَّاءُ ثُمَّ مَضَى فِي ذَا وَذَا

يَلْزَمُهُ لِيَجْمَعَهُ بَيْنَهُمَا

عَلَيْهِ ثُمَّ الشَّاءُ جَمْعُ مَا يَمْضِي

كذا كان احرم بوم الفجر
بها او التشرية فكل تدرك
ومن يفته الحج ثم احرما
بعمره او حجة من فضها

باب الاحصار

ان احصر المحرم من عدا
او مرض يمنع من عبادة
جاء له التحلل استحسانا
بيعت شاة واعد انسانا
يد بحمار فوم كذا بالحرم
وليات بالتحلل المتقدمة
وبيعت لقارن شاة غنم
وفي حكام وقت بالحرم
وجاز قبل النحر عند الصد
وفي وقت شاة ففكر
وجاز ذبح المحصر المعتمر
قضى وراة عمره مبدلا
ومحصر الحجة ان تحللا
وعمره محصرها فلا سق
وليزد القارن اخرى عمر
وما على معتمر سوى القضاء
وليقض ما قد حل منه وعمر
ومحصر العمرة ان قضى جبل
لو

لو بعث القارن هديا يذبح
ان ادرك الحجة والهدى معا
والحج ان فات وهديا يكون
لم يتحلل بل ينتمى
حل وفي العكس كذا يستحسن
ولم يجز التحلل للمحصر
ويجعل الممنوع في امر القرا
لا امر على لك او ذاق ذرا
لتركه توفيتة بالتحلل
في الحج من بعد الوقوف
عن الطواف والوقوف
بلا خلاف في الصحيح قرا

باب الفوات

من قاته الوقوف ليل النحر
طوافه والسعي والتحليل
بلا دم ولا نفوت العمر
بل فعلها يكن يوم معرفة
فحج فأن وخير الامر
والحج يقضيه عام يقبل
في كل وقت فعلها
واربع من بعد ياعرفه
وهي تسن بل هي الاحرام
والسعي والطواف والسلام

وإن نكح في طهارة

باب الحج

مامور شخصين بحجته
فهي له ويضمن المالك
دم القران بلزم المامور
يا مريد الحج والثاني
ومو على الأمر بالاحصاء
هذا لدى النعماء والشيء
ووافقاه في دم الجماع
أوصى حج فاحجوا رجلا
بعد الخروج يستد الحجته
ويستد من حيث ما
الحج باقي الثلث عند
ومحرم في الحج عن مرام

باب

باب القصد

أدناه شاة وهو من أنواع
من بل ويقدر عنهم
والشاة لا تجزى لحائض
الجنب الطائفة وراؤا
وأكل هذا النفل والقرا
والذبح للقران والتمتع
وفي الكتاب هكذا في النفل
والافضل الذبح زمان الحج
ثم الهدايا ذبحها في الحرم
ولحمها يعطى مساكين الحرم
وليس تعريقه هدايا بحج
وغيرها الذبح له يستحب
يعطى الجلال في الخطام الفقرا

والذي ساق ركوباً لبنة ان كان ضرراً قد اصابه
والدرا لا يجلبه بل ينضح ببارد الماء الصريح ينزع
يسقط هدى النفل ^{عطب} ومن لم يزل الابدال عما يجب
وذا ان عيباً خسر يصنع ماشاً بالمعيبين فاسموا
وتنخر الناقة جبر ^{عطب} قبله لبلوغ وهي تفل فابتوا
ويصنع القدام من باله ويضرب الصنح كما لمعلم
ولحم يطعمه للفقر لا يأكلن منه ولا ذو الشرى
وان تكن واجبة فليبد وتلك ماشاءه فالفعل
ثم دما القران التمتع يقلدان كدما التطوع
ومادما احصار المقلد ولا الجنايات تاملهم

مسائل مستثناة

لوقوفوا وبيان يوم النحر ذلك يفتي بجواز الامر
ومن رعى الوسيط ^{العقبه} ذات ثم اتى برحاً ولو عقبه
جاز وان عاود في الشتين من بعد فهو افضل الفعلان

ناذر

فاذرح ماشياً الى ركب حتى يطوف زائراً وينذهب
والاصل افتى انه بخير ما بين مشى وركوب فاذكروا
لمشتري محرمه بالاذن تحليها وطهرها لا يجني
ونسخة تشهد بالتحليل او الجماع فاحفظوا ^{تفصيل}

كتاب النكاح

يعقد بالقبول والابحار بماضى اللفظين الخطاء
او واحد كقوله زوجني فقال زوجتك فاحفظ ^{عنى}
ولفظ انكحتك او كنت يكفي تصدقت كذا
لا لفظ اخلتكم ولا اجئت ولفظ اجرت ولا عود
ولا نكاح بين مسلمين الا بشاهدين بالغين
حرين مسلمين عاقلين او رجل فرد ومراثنين
من العتول او بشاهد في القذف ^{فاسقين} محمد ودين
والشرط اشهادهما في مجلس لا مجلسين فاحفظوا ^{فتيس}

بلغ

وجوز الشيخان نكاح المسلم
لوزوج الصغرى محض الأب

ولا يجوز في مغيبة الوالد
غير شهيدين سوى المأ

فصل في بيان المحرمات

ولامة الجدة والبنات
محرمات وكذا العمات

وبنت اخت او اخ او ولد
وان سفلن ثم اخت فاحمد

وخالة المرد وام زوجته
لا يشترط الدخول بعد

وبنت مدخولها والحجر
في تلك لا يشترط أصلا

وزوجة الوالد ولو جد
ثم البين وبين الأولاد

والجمع للاختين بالاجماع
وطياخذ العلم تصادق

اما نكاح او ملك يميني
بالحمل ولا ياتيهامرسة

ناكح اخت امة موطوءة
بما رأى حل جماع زوجته

لكن اذا حرم وطئ امته
عند

وعند فقد لوط في مملوك
ليس بباح لوط في مملوكته

لوط الاخنتين في عقد
وليس يترك اول الامر

يفسخ في الكل والشتين
نصف من المهر لغير ميم

والجمع بين امة وبنت اخ
وخالة وبنت اخن فسخ

وجمع ثنتين اذا احداها
فحل حرام نكح اخرهما

وامرأة وبنت زوج قيل
كان له وطئهما يحل

ومن زنى او مسها الشهوة
فامها وبنتها في حرمة

وعقد اخت في عقد ادخل
ينطلي في رجعتها والبد

لا عقد بين مالك وامته
وبين مملوك ولا سيده

وجازم تزويج الكتابيات
لا الوثنيات والمجوسيات

وباطل تزويج صابيات
ان كن للنجوم عابدات

وجازان واحد وامرسل
يصدقون وكتاب منزل

والعقد من محرمة ومحرم
في حالة الاخر اثم يحرم

ثم نكاح الأمة البتية يجوز كالسلفة التقية
 ثم نكاح حرة على امة يجوز لا بالعكس فانهم كلمة
 ولا يجوز في اغتدار الحرة من باري ويطلق امر
 للحزب جمع اربع لا اكثر حرا يرا او من امارا فزكا
 ومن ميسر لم يستعصم حتى تفي عدة من ابانها
 في جميع المملوك وحين خبل الزنا تزوجا بخل
 ولا يركب الثاني بعد الجواب ولا بطلوا في ثانيا لانا
 والنكاح مع خبل السفاح بنقده ولا يجوز وطئها حتى تلد
 وان علمنا نسب الحمل فسد وقد ادى الى لو جمين يعقوب ورد
 والعقد في جنين السبي وحامل السيد بعقد
 ناكح من جامع مولاها من قبل يا يمينها واستبرا
 كذا الذي مما اين زناها

وتبطل

اما اذا كان اقربا لم يلزم جازله الوطئ فافهم وسئل
 زواجه

وتبطل المتعة والموت الى كذا امر الزنا فاشنوا
 والعقد بالحلال والحرة يصح في المباحة المكرمة
 ولو قضى بشاهد زورا بانها زوجة ومناجرا
 حل له الوطئ لدى النكاح لا عند يعقوب ولا الشيا
 وجامع يعقوب كالفعل في قوله الاول والثاني
باب
 الحرة البالغة ربة الحما الاوليا والاكفا
 في طاهر القول عن النكاح بلا وصى الاول ان تزوجا
 ويوقف العقد لدى الشيا ثم ليعقوب بدوايتان
 ما جبر بكر كلفت في شرعا واليكر كالشيب في ذال الشا
 وحين يستاذنها الولي يثبت للام فاحفظوا فطنا
 ويشترط النظر لغير الاقر فالصمت الضحك رضا
 ثم رضى الشيب ككلام ولايته وهكذا الاجنبي
 لكنها كالبكر في احكام لكنها كالبكر في احكام

متى ثبت بالخبر والتوب
كذا الزنا في مذهب النجاشي
والقول للبكر اذا ادعى الرضا
وماله تحليفها اذا عدم
افتى بها الشيخ واجب الحلف
صغيرة ثبتة او بكر
كذا الصغيرة والولي العصبة
وفي البلوغ لا خيار لها
وحسن يعقده هذان
في ذاك من الفسخ والبقاء
اما ابو يوسف فلا يخير
قالا ومن تبلغ ثم تسكت
وقبل علم العقد مختار

والجرح والتعديس في بيت
واذ لها بالقول بشرطان
بالصمت وهي ضد تلفظا
بينة على السكوت فاعتيم
وهي من الست التي فيها اخذ
زوجها الولي جاز الامر
ولا ية كارتهم مرتبة
ان زوج الوالد او جد
يخير لنجاشي والشياني
والفسخ يحتاج الى الفضا
بعد البلوغ احدا ففكروا
هو رضا ان علمت فاشتا
علم به وصمتها بعد رض

والصمت

والصمت باق لخيار البكر
ما لم يقل رضيت او يفعل
ومثله من دخل الزوج بها
ومن تمت قبل البلوغ منها
والعبد والصغيرة المجنون
ولا على مسلمة كافر
وعند فقد العصبات ^{قالوا} من القربان يفتوى ^{الاول}
ومن تكن ليس لها ولي
وبعد الحاكم والسيط
لكن اذا الاقرب غلب ^{نقط} فزوج الابعد ^{صحيح} حازم
ان كان لا يتلغه الفواقر في العام ^{حلي} امره فعلا
والابن في التزوج للمجنون ^{اول} من الوالد ^{وهو} دون
عندها ويعكس الشياي ^{فاحفظ} تكن خيرة ^{في} الزنا

فصل في الكفارة

للأوليا الفسخ ان تزوجت
 ثم الكفاة تعد في النسب
 ثم الموال من له جد واب
 واعتبر الكفاة الشيا
 وذلك ان ملك قد لمهر
 ثم الكفاة تعد في الحرف
 وللولى الاغراض عنده
 اما با تمام صداق المثل
 للاب صغير الولد
 كذا اذا زوج عبد ابنة
 قال وهذا من النكاح
 وابطلا اذا اتخذت ابنا

فصل في النكاح لربا النكاح وعمله

لو زوج ابن العم بنت عمته
 وعادد بامره ناذر له
 من نفسه جاز فخذ من علمه
 عند الشهود شرعا قدك

تزوج

تزوج العبد وتزوج الامه
 بل هو عوقوف فان اجانه
 كذا اذا زوج حراما اذن
 ومن تزوج نفسه من غايبه
 وان جرى من آخر قبول
 كذا اذا قال التهنيد كمل
 وقال يعقوب بن جبر عقد
 موكل في زوجة قد عقدا
 واسط القوم يحجز عقدا
 مأمورا الى شكك العقد
 ولم يحجز ام بغير كفوف
 وابطلا لعدم كفاة

باب

ثم النكاح جاز ان سميا
 اوله ليسم مهرها فخذ علما
 فلا ترموا الدر مع القراءة
المهر

بلا رضى السيد فتمت
 جاز وليغوا ان الى خبان
 او حرة بغير اذنه فاستثنى
 ثم اجازته لا يجوز بنا ليه
 ثم اجازته فلا بطول
 فهو جواب الطرفين امله
 بغايب اذا اجاز فافهم
 في عقدة بزوجين فسدا
 بغايب اذا اجاز فافهم
 بامة بغيره لا يفسده
 فاستمعوا بالجدة لا يهر

اقله عشر من الدراهم وان لیسم دونهما فستتم
 من لم یسم المهر او نفاه علیه مهر مثلها نكراه
 ان حصل الدخول وتواء اشتمالتوى الطلاق فانه
 وتلزم المتعة ان طلقها قبل الدخول فاحفظها
 بمصعها ثلاثة الاثواب من كسوة المثل فحذروا
 لو لم یسم المهر ثم اضطلحا على مسما فلها ما شرعا
 بموت او الدخول فاحفظوا وفي الطلاق قبله تمتع
 لو زاد بعد فقه في المهر صح وان حطت بحور فادرك
 وانما الزايد بالطلاق قبل الدخول ساقط الوثا
 لو طلق المرأة بعد خلوة وما هنالك مانع من وطئته
 يلزمه كمال مهر زوجة وتلزم العدة في قضيتها
 وان كان بواحد عند مرض او صائما في رمضان المفترض
 او محرما بغيره او عمره او حائضا كانت قبلها عت
 ولا تكون خلوة صحیبه للمانعات فاحفظوا بحیث
 وخلق

وخلق المجبور عند الصد مثل الدخول في كمال المهر
 وتلزم العدة في المسائل جميعهن لاحتمال الشك
 متعة من نطق قبل القولا مستى وجبت في الشرع
 وان یسم ندبت وقيل لا والندب في ضدیهما قد
 وتلزم المتعة المطلقة مع عدم الوطی وذكر الصدقة

نظم اخرى هذه المسائل على التقصيد

طوالت البنات صرنا ربعا واحدة يلزم ان تمتعا
 من كان قبل وطئها التفريق ولم يكن في مهرها تحقيق
 ولا اثنين لستحب من ذكر صداقها او لا اذا الوطئ
 رابعة امتاعها لا يجب ولا له ابو الحسين بندي
 وهي التي معین صداقها وكان قبل وطئها فراقها
 ومن يزوج رجلا ببنته على تكاثر بنته او اخته
 مؤوضا لعقد بالشاي فعندنا العقدان جائزان
 ثم لكل منهما قد اوجبوا قد صداق مثلها لا نظم

لوزج الحر على خدمة عاما فمما المثل في ذمة
كذلك في التعليم للفران وموجب قيمتها الشيكاني
بل تلزم الخدمة عبد بحق وقد اراد السيد
واهيبة الصداق لو طلقت قبل دخول مضي
وكان الفاهم ^{الفية} يلزمها الزوجها خمسا به
ولا رجوع منها لو احد ان ابرأ قبل الدخول فاحمد
وهكذا ان قبضت واعطت الالف ^{الفية} صدر
او هبت باقيا ^{كتبا} نصف الذي قد قبضت فا
قال وان اعطته ^{النصف} وقبضت باقى فلك الالف
قضت تمام نصفها بنصف ما قد قبضت قد
واجمعوا بانه لا يرجع ان وهبته مهرها العروس
لا فرق في القبض ان طلقت قبل الدخول
ومن ستم المهر الفاهم بشرط لا يخرجها من البلد
اولا يضارب بنكاح فان وفا كان المسمى مهر

وان

وان يكن اخرها اخرى فمهر مثلها قد شرعا
ومن ستم الالف والضعفان اخرها ماقا
كان لها الالف ^{خل} يا ومهر مثلها في التحول
لا فوق الفين والالف لا ينقص ان كان اقل
هذا جواب شيخنا صح في قولها الشرطان
وان يسمى اخذ العبد عليه من المثل في هذه
لكن لها الاذن منه او الا على اذ المهر
وان يكن بينهما يوجب المثل فيه وادرا
وحققها الاوكس في كل هذا فاحفظا تفهما
واجبوا النصف ^{الاكثر} بطلها قبل الدخول فانظر
وان يسمى فرسا صح المسمى سطا كما عرف
والزوج بالخيار ذلك او قيمة مما وقع
وتترك نصف ^{النسبة} يوجب مهر مثلها علانية

وفي نكاح المسلم المحل
كذلك عند الصدوق ^{هل}
وان يسم العبد هذا فاذا
واوجبه لثاني كمثل الحر
ويحكم الاحرار النعمان
وان يسم مهرها عند
لامهر الا العبد عند الاظم
لامهر الا العبد عند الصدوق
يعقوب قد بد لها بالحر
محمد تمام مهر المثل
لو نسخ الفاضل نكاحا فسد
ولو خلا هو كذا واراد خل
وقال تعتد ويشتات من لم افد ولدت كذا و

واصل

فاصل مهر المثل بنت القم
ومثلها الخالة لا تعتبر
وفي صداق المثل شرط الامتوا
والسن والبلدة والجمال
لو ضمن المهر الولي لم يلزمه
وحاز للزوجته منع الرجل
عن وطئها ونقلها بل ليس له
ولا اراد ياراهلها قبل الوفا
عن وطئها ونقلها واراد خل
لو عقدوا واختلفا في المهر
الى صداق ومثلها والقوله
والقول للزوج بنصف المهر
بعد الطلاق هكذا قوله
قبل الطلاق هكذا او بعد

والاخت والعمة دون الام
ان كانتا من اخرين فاسطروا
بالمرايين في العفا والحجا
والدين ولعصر كذا في الما
ومرارات من الما لغرض
الموفاة مهرها المجل
منع الرجل والبرور اوله
وبعد ان يتقلا حيث
جازها المنع لدى الصدوق
فقولها المقبول عند
فيما تعداه فقصره
ان طلقت قبل دخول
ما لم يحى بمبلغ قلده
الا اذا افترق فيه

والتشديد
والتشديد
والتشديد

ثم الجواب بعد موت واحد
لو ارثت الزوجة اخذ المهر
وليس للوارث اخذ المهر
واوجبا بعد موت الزوج
اذا ادعت اهنا ذاق قال
الا اذا كان من الماكول
مثل الجواب في الحيوة فاجبه
ان هلكا على مسمى فتا در
ان لم يستم ذاجواب المصد
المهر للوارث في الزوجين
من مهرها يقبل فيه قوله
كقولها كالحبر والبقول

فصل

ذميمة ينكحها ذمي
ودينهم مجبرين ثم دخل
لم يجلب المهر واهل الكفر
ومثله قالاه في الحرية
بموته او بدخول يقع
لونك الذمي بالخنزور
فاستلما كلاهما او واحد
بميتة او مهرها منقضى
او مات او طلق قبل او
كذا بدار الحرب عند الصد
قالا وهم المثل للذميمة
وفي الطلاق قبله منع
ذميمة او كان بالخنزير
فصولها بعينه لا يرد
يعنى

يعنى اذا كانا باعيا بينهما
والصدر قد اوجبته هذه
في الخمر القيمة والخنزير
يعقوب قد اوجب في الخمر
وارجب القيمة في الفضلين
وكان قبل القبض اسلامها
ان لم يكونا بمعتنين
فيه صداق مثلها يصير
صداق مثلها يصير
محمدا لزين ككل شيين

فمنها اصيلين

نكاح الرقيق

وباطل نكح العبيد والامان
وهكذا انشأهم والذكر
والعبد في المهر يساع ان اذن
وهكذا ان كوتبوا او يروا
ومن يكن كاتبة او دينة
وليسع ذو النديب الكتاب
ثم اذا تزوج العبد ولم
والامر بالمعتق والطلاق
بغير اذن المالكين فاعلموا
انه كوتبوا او ولدوا او
مولاة في النكاح فاخفظوا
يقضى في المستولدات فاشعروا
لا يسع ولا يساع فيما ذكره
ولا يساع فاخفظوا كتابه
ياذن له سيده كما انبره
ليس رضى منه على الاطلاق

وقف للتعالم

بل امره بالطلاق الرجعية
من قال عولاً متزوجاً
بياع في المهر اذا كان دخل
وانما تخدم المهر
تزوج به لعبد الماذون
وما الزوج امة من قبوه
وقيل للزوج متى يظفر
والزوج لا ينفقها وسكن
لامهر للسيد ان ارادها
ويستقط المهر يقتل امة
هذا جواب شيخنا النعمان
واجب عند قتال الحرم
وجوز العزل باذن السيد
كذا خيار الحب ثم العنة
اجازة في هذه القضية
فما عقد فاسدا وبرمه
بها وهذا مذهب الشيخ
عندما بعد العنا وقد روا
يجوز وهي اسوة الديون
بل تخدم السيد باصد الفية
وطيئتها فاحفظوا انفسهم
ما لم تبوا معه فالتقوا
قبل دخول الزوج فاحفظوا
قبل دخول زوجها وخلوته
والمهر للسيد في جبان
لنفسها قبل الدخول
وفي رضاها جعلناه فاهد
على الخلاق فاحفظوا فطنته

لو انكرت رجعتها والسيد
هذا الذي لشيخ به قد حكى
واذا تقول عدتي قد انقضت
للامة الخيار عند العتق
ان كان حرار زوجها او عبدا
وهكذا الجواب في المكاتبه
من نكحت بغير اذن يصدر
لو نكحت بغير اذن السيد
فاغتقت بعد دخول العبد
وان تكن قبل الدخول اعتقت
ومن يطام مملوكة ابنه
ونلزم القيمة لا العقر
ولم يكن مستولدا ثم الولد
وحررة زوجته عبدك
معتق فقولها المقتد
وللقول للسيد في قولها
والزوج قد كذب نفسي ما
ان نكحت على رضى ذي الرق
تفسخه بلا قضاء عمدا
ان اعتقت لها الخيار بايه
فاغتقت صح ولا تحير
بالالف والمهر كغير العدم
فالمهر للسيد في الفصل
كان لها الف التي قد اشدت
تكون امة ولد كما عهد
زوجها اباه فاعكسها فطنته
يكون حر الحديث قد ورد
اعناقهم بالف بذلك

يُفْسَخُ النِّكَاحُ عِنْدَ الْعِتْقِ
وَأَنْ تَقَالَ عَتَقَهُ عَلَى لِسَانِ
ثُمَّ يَبْقَى النِّكَاحُ
فَهَذِهِ مَسَائِلُ الرِّفِيقِ
أَخْلَى مِنَ الشَّدِيدِ عَلَى التَّحْقِيقِ
بَابُ
لَوْ عَقَّدَ الْكَافِرُ بِالْمَعْتَدَةِ
وَدِينُهُمْ يَجِيزُهُ فَاسْلَمَا
أَمَّا الْمَجُوسِيُّ إِذَا تَزَوَّجَ
وَكَانَ بَعْدَ الْعَقْدِ اسْلَمَا
لَا تَنْكِحُ مَرْحَلَةً بِأَحَدٍ
لَوْ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ كَانَتْ مِنْهُمَا
ثُمَّ بِأَحْكَامِ الصَّغِيرَةِ يَحْكُمُ
وَأَنْ يَكُنْ نَصْرَانِيًّا وَكَانَ

وَأَنْ يَكُنْ نَصْرَانِيًّا وَكَانَ
وَأَنْ يَكُنْ نَصْرَانِيًّا وَكَانَ

ثُمَّ هَاوِلَا قَوْلًا بِالْحَقِّ
لَمْ يَفْسُدِ النِّكَاحُ وَلِلْمَوْلَى الْوَلَاةُ
ثُمَّ لِلْمَوْلَى الْوَلَاةُ
اسْتَقْبَلْتُمْ بِكَاسِمِ الرِّفِيقِ
أَخْلَى مِنَ الْمَوْلَى بِأَصْدَقِ
نِكَاحُ الْمُشْرِكِ
لَكَافِرٌ وَلَا شَرْهُ دَعْنَهُ
مَعًا يَقْرَأُ عَلَيْهِ قَامَا
بِأَمْرِ أَوْ بِنْتِهِ مَعُوجَا
يُفَرِّقُ الْحَاكِمُ مَا بَيْنَهُمَا
كَذَاكَ لَا نِكَاحَ لِلْمُشْرِكِ
يَتَّبِعُهُ أَوْلَادُهُ تَدِينَانَا
إِذَا وَاحِدُهُمَا دِينُهُ يَسْلَمُ
مَجُوسِيًّا فَدِينُهُ نَصْرَانِيًّا

وَزَوْجِهِ

وَزَوْجَةُ الْكَافِرِ حُرٌّ يَسْلَمُ
وَأَنْ يَكُنْ زَوْجَتَهُ اسْلَمَا
وَكَانَ تَطْلِيقًا لَدَى النِّعْمَانِ
وَالزَّوْجُ لَوْ اسْلَمَ وَبِغِيَّةٍ
فَاسْلَمَتْ فَمِنْ عَلَى النِّكَاحِ
وَيَلْزَمُ الْمَهْرَ إِذَا فُرِّقَ عَنْ
وَأَنْ تَكُنْ قَبْلَ الدُّخُولِ قَدِ ابْتَدَأَتْ
وَأَنْ جَرَى لَهَا اسْلَامٌ مِنْهَا أَوْ مِنْ
حَتَّى تَحْبِضَ بِالثَّلَاثِ فَاسْتَبْرَأَ
وَلَمْ يَتَبَرَّ ذَاتُ كِتَابٍ يَسْلَمُ
لَوْ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ جَاءَ مُسْلِمًا
كَذَا إِذَا الْوَاحِدُ يَسْمِي مِنْهَا
وَالصَّدْرُ يُلْغَى عَنْ الْمَهْرِ

يُدْعَى إِلَى اسْلَامِهِمَا وَيَسْلَمُ
وَأَنْ يَكُنْ زَوْجَتَهُ اسْلَمَا
وَكَانَ تَطْلِيقًا لَدَى النِّعْمَانِ
وَالزَّوْجُ لَوْ اسْلَمَ وَبِغِيَّةٍ
فَاسْلَمَتْ فَمِنْ عَلَى النِّكَاحِ
وَيَلْزَمُ الْمَهْرَ إِذَا فُرِّقَ عَنْ
وَأَنْ تَكُنْ قَبْلَ الدُّخُولِ قَدِ ابْتَدَأَتْ
وَأَنْ جَرَى لَهَا اسْلَامٌ مِنْهَا أَوْ مِنْ
حَتَّى تَحْبِضَ بِالثَّلَاثِ فَاسْتَبْرَأَ
وَلَمْ يَتَبَرَّ ذَاتُ كِتَابٍ يَسْلَمُ
لَوْ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ جَاءَ مُسْلِمًا
كَذَا إِذَا الْوَاحِدُ يَسْمِي مِنْهَا
وَالصَّدْرُ يُلْغَى عَنْ الْمَهْرِ

حَلِيلُهَا وَنِكَاحُ مَتَمِّ
تَجَرَّتْ بِمِنْوَنَةِ بَيْتِهَا
تَبْرَأُ لَمْ يَنْكَحْهَا
وَقَدْ جَازَ نِكَاحُهَا وَقَرَّ

وان تكن حبل لذل البعد
ثم ارتداد احد الزوجين
وردة الزوج كذا الشيا
لكن عليه المهران كان خل
وان تكن الردة منها ان خل
ولم تبين ان كفرا واسما

باب

والعدل بين الحريتين يلزم
وان يكونا امه وحره
والقسم لا يلزم حال السفر
والا فصل القرعة ثم يند
وجايز ايثارها بسمهم
هذه مسائل التكا

لم يتزوج قبل وضع الحمل
للفسخ لا اليقين المحقق
تطبيقه فقرروا بياي
اولم يكن يلزمه نصف البدل
كان لها المهر وان يعدم
معا وفي التفريق تفرق بينهما

القسم

والبيكر كما لشيء فيهما فاعلا
فالقسم بالاثلاث عشرة
ومن شأ يمضي ما هو بركة
برية السهم فذاك الطيب
اخرى وجاز عودها في قسمها
نظم نظم للولي والصالح

تمن

فمن حواما فاز بالبحاج ومن رواها انما زبالا فلدا

كتاب الرضاع

وهو وان قال به محرم
وبعد احكم له كتمانها
تخريمه كسب فيا خلا
ولا تحل زوجة ابن واب
ولبن المرأة من حملها
فهو ابو راضع وولدين
وصنود الكعمة واخنة
وزوجة ابن واب تحرم
فزوج من ترضعهم ايهم
واخوة الزوج له اعمام
تحل ختله لاي من رضاع
في قدم حولين ونصف فاعلا
مدته الحولين في فوطها
ام اخ واختا بن فاعلا
من الرضاع مثل ما في النسب
محرم لنسبه ونسلاها
اخوته ثم ابوم جده
عمته وامه جدته
ولبن الفحل ما تحرم
ثم بنوه اخوة نجعلهم
وامه فجدته تقام
كالحل في النسب ما لا يحل

وكل طفلين شدي صنعا
 لا ينكح الرضيع اولا التي
 ولا تحل اختزوج الظير
 والدبر المخلوط بالمسايه
 فالحكم للامنا وفي الطعام
 كلين الثنين عند الثاني
 حرم من مكر ومسته ليس
 من ارضعت ضررها حرمنا
 وتلك ان تبغى الفساد تغرم
 وحضر من ضارته بالضي
 وحسن لا تبغيه هل تغرم
 والرضع كالمال في الايمان
 والرضع كالمال في الايمان

الطلاق

عن وطيمه وتركه في الاجال
 وان

كتاب

احسنه الطلق في الطهر

وان يثلاث فينا وفي كلمه
 وان يفرقهن في الاطهار
 وسنة الوقت على المدخوله
 وسنة الايسر في الحامل
 وصح بعد الطهر ثم الحامل
 لو طلق الحائض كان بدعه
 ولا تطلق قبل طهر ثاني
 ذا كوطلاقات ثلاث سنة
 في اطهر وان نوى الساعه
 كمطلق في الايسر والصغر
 وقعن وهي بدعه وماثمه
 فقد اصاب سنة المختار
 وفي العبد المثلث منقوله
 تفريقهم بالشهر فاعرف
 كذا وبالفرد الاخير قاييل
 وصح لكن يتحب الرجعة
 والطهر في اقبه يجوز ان
 لذات حيض ودخول كنه
 وقصد رؤس شهرها صل
 وان نوى الان وقعن فاذا

فصل

صح طلاق بالغ رب حجا
 لا نائم وذى جنون وصبا

لو طلق المكره والتكره صحيح وان اشار اخر من زوج معتبر وليس بالذكرا له الثالث ما انفك عبرة وليس للسيد حل عقدته

باب صريح

وهو كانت طالق فيما نوى كذا كطلقتك او مطلقة فنية الثلاث في المصادر هي الطلاق مثلا اتفقا وان قيل طلقتم من نفسها او عنقها او وجهها او راسها تطلق ويلغو في اليد وجل تشبيه ايضا فطلقتين

فطلقه

فطلقتين في طلقين واحدة بل نوى الجمع ثلاثا يقع انت طلاق من هنا الى الجند انت كذا مكية تخير ذ ان تدخل مكية انت طالق

واحدة رجعية فيها المرد وانت في الدار طلاق هكذا هو الرد خوطا معك

فصل في اضا **فدا لطلاق المرأة**

لو قال انت طالق مني غدا انت طلاق غدا اليوم كذا انت طلاق في غدا اذا فصد انت طلاق امس واليوم منك وانت من قتل نكاح طالق انت كذا ما لم اطلق او متي وان لدي الموت كذا لفظ اذا

تطلق بالغير اذا العجيد وعكسه منجز في الفور اذا اخر جاز وقالا بل يرد لغا وفي السبويه القول صيل يلغو الذي اصدروا في وقت تطلق في الحال اذا امسكتا ويقبيان في اذا امسكتا

أنت كذا ما لم اطلقك ذكر
 فالوقع الطلقة بالوضوء
 والليل والنهار في أنت كذا
 يوم نكاحي لك في الحنفية
 ويوم نكحي لك أنت طالق
 ولغو اني طالق منك صحيح
 وقول اني طالق منك لغو
 أنت الطلاق طلاق واحد
 لو احدث الزوجين للثاني ملك
 من اشترى زوجة لا يقع
 وجاز رجعتها للمنفك
 وان يعلو هو والمولى بعد
 او تنكح غيره والعده
 لكننا محمد فيها رأي
 أنت طلاق واثار هكذا
 فاما ثلاث يوقع الثلاثا

نبي

في وضع الطلاق بالتشديد
 كوصفه بالفحش والبنات
 او طالق كما لا ألفا وكلمة
 او على هذا البيت في فرة
 فرد من البيت بلا مزيد
 والطول والعرض والبدن
 او كطلاق المارد المصول
 وفي الثلاث قد اجزأ فزيد

فصل في ا

الطلاق قبل الدخول

من طلق الثلاث قبل الدخول
 أنت كذا واحدة وواحدة
 فقبلها او معها او بعد
 ان تدخل اني طلاق واحد
 وان يؤخر فطلقتان
 وما الكنايات طلاقا في الزنا
 من لفظها ثلاثة لا يقع
 كقولها اعندي وانت واحد
 وغيرها بواين فيها النية
 يقع وان فرق صح الاول
 او بعدها او قبل فهي مفردة
 او مع طلاقا في حاله
 ومثلها عند الامام مفردة
 عند الجميع فاحفظوا بها
 من غير قصد واليه فوضنا
 بها سوى رجعية فاستمعوا
 كن لكنا فاستمعوا اذا ما قصد
 تصح في ثلاثها لا الشبهة

وحال تذكر الطلاق يقع
 كباين وبتة خلية
 او في يدك امره وعندك
 لكنه مصدق فيما صالح
 مثل اخرجي تخمري تفغي
 وهونها مصدق حال الغضب
 كقوله اختاري ولفظ اعتد
 لكنها ديانة لا تطلق
 لو ثلث عند عود رام الاولة
 وان يقل لا قصد في الكفا
باب
 ولو نوى الطلاق اختاري
 ما لم تشاغل وهو عند الامساك
 ان ذكرت او ذكر التفسير يصح

في صالح الجواب الى الرد ففعل
 او بتة او حرم بره
 كذا كاختاري فحدا الجهد
 للرد والجواب في الحكم صحيح
 كذا كقوله او هي فاستمعي
 في غير ما يصلح للرد واسب
 وجعله الامر الى قلك اليد
 في الكل ان لم ينو فحقوا
 للبين والباقي المحيض
 فانه ثلث الطلاق ٥
تفويض الطلاق
 وطلق نفسك ايضا بالمر
 في اول يائنة بكل حال
 وان خلا منه الكلام اخرج

كقائل

كقائل اختاري ففعل
 وان يقل اختارت نفسي انا
 لو ثلث اختاري فحمت واحدة
 وان تصل باخترت اختيان
 في قولها طلقنا واخترت
 طلقنا واخترت بالنظية
 وقيل هذا غلط الكتاب
 لكن في التخيير والامر بيد

فصل

وقصد الثلاث في الامر
 ولو نوى الثلاث في امر
 واخترت با لطلقة واحدة
 في جعله لامرها بيسها
 لا يدخل الليل ولوردة

اخترت لا تطلق هذا هو
 اختار نفسي طلقنا فالتقنا
 ثلثها الشيخ وقال لا مفرد
 كان الثلث عندهم بيان
 تطلقة رجعية لا بيت
 رجع وقيل باين حقيقة
 والقول با لباين في الصور
 في طلقة ان فعلت طلاق

في الامر باليد

ان تختر النفس بغير تعهد
 يقعن لو تختار وقع مفرد
 واحدة نفسي قتلك بيت
 في مؤمها هذا وبعد عدها
 ذا اليوم يبقى في الاخير

وجعله في يومها وفي عند
وان ترد الامر في اليوم فلا
وبعد ما فوضها لو كنت
او عن قعودي فيها انكأت
او فادت الشهود حين شهد
لم يقلت الامر وان تسرفلت

باب

وطلق نفسك في حية
وان تخبره بانك نفسي
وبعد ما فوض لا رجوع له
وفي متى شئت وان وكل
والفرد في اذن الثلاث يد
كذا في الجمع من ههنا اذ ان
لو عكست في باين او رجعي

يدخل فيه الليل فاحفظوا جهده
يبقى لها في الغدا مرافا غفلا
لها رها ولم تقم او جلست
او عكست والمشي طلبت
او وقف المروكوب حين خبرت
والفلك كالبيت للحكم

المشية

ينفذ الثلاث فرج نية
تطلق لا باخترت يا ذا الحشر
واختص بالمجلس فاحفظ مسلكه
عم وان شئت تحق فانتبه
لامه في فية فالحلاف مبطل
شئت وبالفرد يقولان فرت
مامون عادت لاصل وضع

انت

انت كذا ان شئت شئت قال الشك
لو عكست شئت ما يستقبل
وان يحلفها بشي قد مضى
والامر يبقى في متى وفي اذا
وان يزد ما فكذا المعبر
وعم في الافعال لفظ كلما
وليس في حيث وان تطلق
ومطلقا في كيف شئت لوقع
وما تشاء في كم وما شئت يقع
ومن ثلاث طلق ما شئت

باب

لفظ الشرط وان اذا اذا
يصح في الملك واذ يبا طبه
فان حري فيه ان تبهر وتطلق

شئت فقال شئت لفلان
وبعد قالت شئت فهو يبطل
من قبل اذ اصبح الطلاق وانقضا
شئت مع الرد وفي الطلاق اذا
وما هو على المجلس لا يقتضي
تكرار الطلاق حتى تحرما
ما لم تشاء في حينه فحققا
وقفة في الوصل الاصل
ما لم تقم وان شرده انقطع
ماد ولها واطلقاه فاعرف

التعليق في الطلاق

وكما اكل متى متى مكا
ولم يزل ينقل ملك فانتبه
وبعد لا وانتهت فحققوا

وليس تكرار بغير كلام
 مثل عموم كل في الاسماء
 وكل ما تكلمت بها تكرار
 وقوله في الشرط ان لا بينه
 وقوله معتبر في حقها
 كحيضها ونحوها ان اخبر
 ان بلغ الحيض ثلاثا فطلق
 لو حيضته قال فحتى تظهر
 ان تليد بياضا انت كذا
 ان تليد احمر ولم يلد ابدا
 وطلعتين من طريقي الوج
 وفي ثلاث وعشاق علقا
 والملك شرط آخر الشرطين
 وان تخير الثلاث مطلقا
 فان في الفعل لها تعما
 بل الثلاث موجب انهاء
 في الحث لو بعد نكاح اجزا
 اقدم والسبق لها في البرية
 فيما استفيد علم من نطقها
 تطلق لاضرتها ان ذكر
 من ابتدا حيضها فحققوا
 وصوم يوم بالغروب فاسطرا
 واحدا او ابنة فضعت وذا
 لم يقص الا بطلاق مفرد
 وتنقضي لعدة فاحفظ
 بالوضعي لا عقري بلبث وبقي
 كمثل معطوف كلام اشياء
 تعليقه ولا يعود فاعقلوا

ولا يكون رجعة في الرجعي الا اذا اوفج بعد النزح
 والنكح في عدها من يمين ليس عليها بنكاح كآين
 والوصل في الطلاق **فصل** يبطله ولو يموت قبله
 وكل ما استثنى من الثلاث تطلق باقية بلا شك
 وكلام من الثلاث استثنى تطلق باقية بغيره

باب طلاق المبيض

صريح او اباها في علقته فارها بموت في علقته
 لو بتهابا برها او خالعت او فارقت بالحيض منعت
 وان تسلك رجعة فثلاثا كان لها الارث لما قد حدثا
 لو بتهابا في السقم واعترفا بسبقه والاعتماد بالافا
 تاخذان اقرار او اوطى الاقل من ذلك والارث وحيا
 لو بت اذ بارزا وحسن لسن للقتل او للرجم فالارث يتم
 ان مات من حالته وقتلا ولو ثلثا الصنف والحضر فلا

وَالْيَعْلَقَةُ بِفِعْلِ اخْرَا اَوْ زَمِنَ وَالرِبْطُ فِي السِّمِّ جَزَا
 وَالْجَنَّةُ اَيْضًا اَوْ يَفْعَلُ ^{نَفْسِهِ} وَالشَّرْطُ فِيهِ اَوْ هَا فِي مَسْتَبِ
 كَانَ هَا الْاَرْتِ كَذَا الْخُرُورُ مِنْ فِعْلِهَا عِنْدَ سَوَى الْاَخِيرِ
 فَانْه اُطْلِقَ لَكِنْ لَا تَرْتِ فِي غَيْرِهَا مِنَ الشَّرْطِ اِنْ نَحْثُ
 اَبَانَ فِي السِّمِّ فَعَوِي هَلْكَ اَوْ كَفَرْتَ وَاسْلَمْتَ وَقَدِ بَنَتْكَ
 فَمَاتَ لَا اَرْتِ وَلَيْسَ يَنْبَغُ مِنْ ذَاكَ جَبْنَ لَا بَيْنَهُ تَطَاوُجُ
 اَوْ يُوَلِّ فِي السِّقَامِ وَلَا مَنَ قَوْلُ الْاَمَامَيْنِ وَقَالَ شَيْخِي
 وَاِنْ يَكُنْ قَبْلَ السِّقَامِ اَلَا وَفِيهِ بَانَ لَمْ يَرْتِ مَا لَا
بَابُ **الرَّجْعَةِ** ^{عِنْدَهُ} نَضَحَ فِي الرَّجْعِ وَقَدْ الْعَدَ
 بِقَوْلِهِ رَاجَعْتُ اَوْ بِالْمَنْسِ اَوْ رَأَيْتُ فَرَجَ بِاسْتِنَاءِ نَفْسِ
 وَيُنْدَبُ لَمْ شَهَادَةٍ فِيمَا عِنْدَنَا وَقَبْلَ حَمِيَّةٍ اِنْ يَطْعَنَا
 لَوْ صَدَقْتَ رَجَعْتُ فِي الْعَدَةِ صَحَّ وَالْاَلَمُ نَضَحَ عِنْدَهُ

كمثل

كَمَثَلٍ رَاجَعْتُ فَقَالَ سَلَفْتُ اَوْ اَمَةٍ صَدَقَ مَوْلَا نَفَتْ
 لَا رَجْعَ بَعْدَ طَهْرٍهَا لِلْعَشِيرِ وَاِنْ تَكُنْ لَمْ تَغْتَسِلْ فِي الْاَمَةِ
 وَلَمْ تَغْتَسِلْ فِي الدَّوْخِ تَغْتَسِلْ اَوْ يَنْقَضِي قَتُّ صَلَاةٍ كَمَثَلٍ
 وَلَمْ تَغْتَسِلْ فِي الدَّوْخِ قَبْلَ الْاَمَةِ اَوْ يَنْقَضِي قَتُّ صَلَاةٍ بِالْاَمَةِ
 اَوْ بِالصَّلَاةِ عَقِبَ الشَّيْءِ اَوْ وَحْدَةً عِنْدَ الْاَخِيرِ فَاَعْلَمُ
 لَوْ نَسِيتُ فِي الْغَسْلِ غُضُوْبًا لَمْ تَبْقَ وَلَمْ تَبْقَ بِنَسْيَانِ الْاَقْلِ
 وَمَنْ يُطْلِقُ ذَاتَ حَيْلٍ اَوْ وَكَذَ وَانْكَرَ الْوُطْىَ لَوْ رَدَّهَا تَرَدُّ
 لَمْ يَنْجَلْهَا لَكِنَّهَا اِنْ وَضَعْتَ لَدُونِ عَامِلِينَ لَعَقِدَتْ رَجَعْتُ
 اِنْ تَلَدَّ طَلَقَتْ فَاَنْسَارُ الْوَكْدِ وَبَعْدَ نَصْفِ الْعَامِ تَتَفَرَّدُ
 وَكَلَّمَا وَلَدَتْ تَطَالِقُ فَتَلَتْ قَالَا خَرَانِ مَطْرَقُ
 وَالْوُطْىَ فِي الرَّجْعِ لَيْسَ بِحَرَمٍ وَنَضَحَ الْبَزِيَّةُ مِنْهَا فَاَعْلَمُوا
 وَاِنْ يَكُنْ فِي رَجْعِهَا لَا فَضْلَ يَعْلَمُهَا حِينَ يَرِيدُ مَدْخَلَهُ
 وَيُنَكِّحُ الْمُبَانَةَ الْمُعْتَدَةَ حَالِ اعْتِدَادِهِ وَكَذَا الْوَعْدَ
 لِاِنْ اَبَانَ بِثَلَاثِ حُرَّةٍ اَوْ اَمَةٍ تَمْرَقُ وَهَسَنَ

حتى يطأها الغير بالعقد
ويثبت التحليل بالمرأه
لكن لا أول إذا انفصل
لواخيرة انها تحلت
جازه تصدقها ونكحها
في مدة للعقدتين احتملت
إذا استقر في حشاها نكحها
باب
الأبلاء

وحلف عرقها ثلث السنة
فإن يطأ في الأربع الشهور
وليسقط الأبلاء وتبين
في حلف ثلث العام أما في الأبلاء
ولم يطأ بآنت بأخريتين
لكن إذا جامعها يفتقر
وإنما في دوز ثلث العام
وليس دون مدة الأبلاء
أولاً اليبرهنة
يخت وذالك هو حلف التكني
أن لم يطأ فاختلت المي
أن عاد مشى وتقصير المدة
وبعد زواج لم تعد لبين
كون المي من ما مضى
لا يثبت الأبلاء في الأحكام
يثبت أبلاء من النساء
صح

صح في المي من الشهرين
صح أن يحلف عنها شهرين
لا يسكوت اليوم من الذكر
أوقال بالبصرة والجمع
والصدق والقبيل والطلا
صح ممن طلق رجعية
ومدة الأبلاء في الأماء
أن وطئ مؤلم يتفق
أوصغرها أو نوى البلد
وإن تقضى العذر الشهرين
فقد الوطئ لذكر الجمهر
ألا إذا قال لها أنت حرام
مع قصد تحريمها ولا تعد
أما الثلث والظهار والكذب
مما نواه منهم فهو محجب
وإن نوى الطلاق بالطلاق
تبين بالطلاق يارقنا في

باب

الخلع

تفسير الفصل من النكاح ما فيه اذ يجناح من جناح
خالعها بالمال وطلقها تبين بالطلقة سنة فافقها
واخذ للمال منها يكرم اذا الى لان ابنة فافقها
وخلعها بكل ضايمه ربه يجوز والتطليق ايضا فافقها
والخلع لا التطليق للبناء بالحجر والخنزير والميتات
وكما العنى على ما في ميدي وما خلا تطلق عفوفا قننا
واذ شريد من شرا او ورو بالمهر او ثلث ورق تطلق
في الخلع بالابق لو من عهده تبرات ثاين به او قيمته
طالبة الثلاث بالالف اذا افرج بابت ولذلك ثلث فا
وفي على رجعية بلا مبدك والحقا اليما على فخذ وقل
وان ملك الخلاف منها جنة مكنها طلقا تها لم يلقنا
انت كذا على كذا وقيلت بابت وقيل له ما بدلت

انت

انت طلاق وكذا عليا لي
كذا الشخ العتق والزمانا
شرط خيار الزوج في الخلع بطل
طلقتها امير لاف قايت
والحكم في البيع على الخلاف
والخلع والابرايسقطان
وخالع لطفلة مسالها
ولو بالف وهو ضامن لها

باب

من قال للزوجة قول الائمة
يحرم عليه وطهرها والقبلة
وان طأها قبل ان يكفرا
ولا يعد ينوي لها جماعا

تطلق حجابا بقول الاول
انه قبلا لك او ما لها
وحاز للعسر لدى الشيخ
قالت قبلت يرتضى وكذا
قال قول للمبناح فيه حثدا
ما وجب لكم لدى النعنا
تطلق والما لها كمالها
بانت ويعطى هو الفاعلها

الظهار

انت على مثل ظهرا عى
ولمسها ما لم يكفر قبله
فما عليه غير ان يستغفر
تلممه كفارة اجما عا

فَعَوْدُهُ الْمَوْجِبُ لِلتَّكْفِيرِ
وَفَرْجُهَا وَتَحْدُهَا وَبَطْنُهَا
وَاخْتِئَامُهَا وَعَمْسُهَا
وَعُنْقُهَا بِالْأَمَامِ أَنْ شَبَّهَا
كَذَا إِذَا شَبَّ مِنْهَا خَشْيَا
فِي مِثْلِ أَعْنَى الْحَكْمِ فَرْجُ نَبِيَّةٍ
وَأَنْ تَغْبَ فَهُوَ سُدَّ وَالْآخَرُ
أَوْ مَا نَوَى فَهُوَ سُدَّ وَالْآخَرُ
حَرَمٌ كَظَنِّهِمْ وَعَدَمٌ
وَالْآخَرُ أَنْ يَعْتَبَرَ
وَلَا ظَهْرًا مِنْ سَوَى وَجْهِهِ
وَلَا مَمْلُوكَةً مِثْلَ أَرْضِي
مَنْ لَفَتْ لِنِسْوَةٍ ظَهْرًا

أَنْ يَتَوَلَّى الْوُطَى فَتَحْدُ تَقْسِيرُ
كَظَنِّهَا يَجْعَلُهُ ذَوَالِهَا
وَأَمَّهُ مِنَ الرِّضَاعِ وَأَبْنَتُهُ
فَهُوَ كَذَا أَوْ فَرْجُهَا أَوْ وَجْهُهَا
بِأَمِّهِ أَوْ نَصْفِهَا أَوْ سُدَّ
لِلدَّيْرِ أَوْ ظَهْرًا أَوْ طَلَقَتْ
يَقُولُ إِذَا حِينَئِذٍ مَظَاهِرُ
يَحْكُمُ فِيهِ أَنْهُ مَظَاهِرُ
أَيْلَا أَوْ الطَّلَاقُ فَالظَّاهِرُ
لِنِسْئِهِ ثُمَّ
وَلَمْ يَجْزِ ذَلِكَ مَمْلُوكَةً
أَنْ يَرْضَى لِعَدْلِ الظَّاهِرِ مَا
كَانَ كَكُلِّ زَوْجَةٍ كَفَانِ

وَأَمَّا

فصل في الكفارة

وَمَنْ عَلَى الْإِطْلَاقِ عَتَقَ قَبْلَهُ سَالِمًا مِنَ الْعَيْنِ مِثْلَهُ
لَا بَعْدًا وَلَا بِقَطْعِ الْجِلْدِ أَوْ الْيَدَيْنِ أَوْ بِلَا أَهْلِهَا
وَلَا مَمْلُوكَةٍ تَمْرًا وَجَنَّةً وَلَا
فَإِنْ كَانَ لَمْ يَمُودَ أَوْ شَرَى
وَجَازَا أَنْ أَعْتَقَ نَصْفَهُ
لَا الْبَعْضُ فِي مِثْلِهِ وَأَنْ يَصْنَعَ
وَأَنْ يَطَاهَا بِشَيْءٍ نَصْفَيْنِ
مُظَاهِرَةً تَعْدُّ أَعْتَقَ عَلَيْهِ
فِي غَيْرِ شَهْرٍ أَوْ تَوْمٍ أَوْ شَرْقٍ
وَأَنْ يَجَا بِهَا خِلَالَ صَوْمِهِ
يُسْتَأْتَفُ لَصَوْمِهِ أَنْ يَطَاهَا
وَمَا عَلَى الْعَبْدِ سِوَا الصَّوْمِ
مُظَاهِرَةً لِيَسْتَطِيعَ عَلَى الصَّيَا
يُطْعَمُ سِتِينَ فَيْقِيرُ بِالْغَنَامِ

كل فقير نصف صاع من
وفي الشعيير نصف ذوالقمر

ودفعه القيمة بخيرى فاذا رى

او يشبع الكل غدا وعشا
او سدر وقتين لهم كيفة شا

واهم لغيره ان يطعم
عند من الظهار بخيرى فاما

والدفع للفقير ليشهر يوم
لا في نهاره كما شرح

وان يطعمها فيه لم يستأ
فا الطعام كالصيام فاعرف

وطيها في خالل الطعام
لا يوجب العودة كالصيام

اضعف للمسنين عن طهار
لم يكفر ذاك لدى الامام

اضعف للمسنين عن طهار
لم يكفر ذاك لدى الامام

وجاز ذاعدا اختار الجسد
كالقسط والظهار فاخفظ

لحرر العبد عن طهار
ولم يعينه كفى للمسنين

ومثله الاطعم الصيام
اذ تضعف للشهور والانا

اما اذا اعتق عبدا عنها
او صام شهرين بخيرى فيها

والتو

وعتق ذاللقنل والظهار
يلغو عن كل تلبس الاختيار

باب اللعان

وفي شهادات مؤكدا
بايمن باللغو مقر ونا

قائمة مقام حد الفزوق
وهي لها حد زنا بانقله

زوج الحصان ان زنا بالانثى
ان شاهدان صحا نلاعنا

او ابنتها نفاه عند النيب
وطالبت بموجبه المقدت

وان اناى بحبس او ملاءنا
او حدان اقربا لوزر لنا

وان ملاءنا لا عنت او حفظ
حتى تقتر او بلعن لفظت

او حدان لم تك اهلا ومضت

وان يكن قاذفا ليس بحد
والزوق يرضى سقط اللعن

وقد اتت كيفية اللعان
في سورة النور من القرآن

ثم اذا ما التعتا بشين
يحكم من اخكامه نبين

وان يك الفزوق يتقى الولد
الحق بالامر قاضى البلد

وَأَنْ تَعْدَ حَوْلَكَ كَذَا زَنْتَ فَحَدَّتْ أَوْ رَحَى فَحَدَّذَا
وَلَا يُلَاعَنُ آخِرُ سِرِّ الْعَتَا وَمَنْكَرُ الْحَمَلِ الَّذِي النِّعَامُ
وَأَنْ يَقُولَ مِنْ زَنَا الْعَتَا وَالْحَمَلُ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ فَطَنُهَا
ثُمَّ لَهُ النِّفَى زَمَانُ التَّمَنِّيَةِ وَجَمْعُ الْأَثَلِ وَأَنِّيَّةُ
لَا بَعْدَهُ ثُمَّ اللَّعَانُ قَدْ حَبَّ مِنْ ذَا أَوْ مِنْ ذَاكَ وَتَبَيَّنَ
وَأَنْ أَقْرَبَ بِأَخِيرِ الْمُتَوَقُّعِينَ أَوَّلُ الْخُصُوفِ لِلْأَثْنَيْنِ
لَكِنْ يَحْدُثُ فِي اعْتِرَافِ الشَّالِي وَالْحَكَمِ فِي الْأَوَّلِ بِاللَّعَانِ

بَابُ الْعَتَانِ

يُوجَلُ الْعَتَانِ وَالْحَصَى مِنْ حُبِّ عَامَا وَيُرَى أَنْ صُلَا
فِيهِ وَالْأَمَى بِالْقَرِيقِ تَبَيَّنَ بِالطَّلَقَةِ فِي التَّحْقِيقِ
فَإِنْ يَقُولُ وَطِينَتَا وَأَنْكَرَتْ وَصُولُهُ وَقُلْنَ بَكْرٌ خَيْرَتْ
وَأَنْ تَكُونَ نَيْبًا فِي الْأَمَلِ قَالَتُوهُ مَعَ يَمِينِهِ لِلْبَعْلِ
وَمَا لَهَا بِالْعَيْبِ مِنْ خِيَارٍ وَلَا لَهْ فِي الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ

بَابُ الْعِدَّةِ

وَعِدَّةُ الْحَرْمِ فِي الطَّلَاقِ مِثْلُ الْحَيْضِ عَلَى الْأَهْلَاقِ
وَالْعِدَّةُ فِي أَيَّامِهَا الْقَصْرِ ثَلَاثَةُ كَامِلَةٍ مِنْ شَهْرٍ
وَبَالِغِ السِّنِّ كَذَا أَشْهُارُ رُبْعَةٍ وَخَمْسَةٍ
وَمَنْ تَحْرَزُ فِي غَنَدَادِ الرَّجْمِ عَدَّهَا لِمَوْتِ شَرِّ عَاقِلٍ
وَالْأَمَةُ النُّصْفُ مِنَ الْمَقْدَرِ لَا الْبَتَّ وَالْمَوْتَ كَذَا فِي الشَّرِّ
وَالْمَحَامِلُ الْوَضْعُ وَزَوْجَةُ الْفَارِ حَيْضَتَانِ فِي الْحَيْضِ فَخَاطِرُ
وَأَذِلُّ عَوْدِ الدَّمِّ بَعْدَ الْأَشْهُارِ بَعْدَ مَا فِي الْأَجَلَيْنِ مِقْدَارُ
وَفِي فُسَادِ النِّكاحِ وَالشَّهَادَةِ فَالْعِدَّةُ الْحَيْضُ فَفَكَرْتُ شَعْرَ
كَذَا كَامُ الْوَلَدِ الْحَيْضُ لِلْفَرْقَةِ وَالْمَمَاتِ
وَأَنْ تَحْتَجَّ عَرَجُ جَامِلٍ صَغِيرٍ لِلْمَوَاتِ
وَبِالشَّهْرِ وَأَنْ يَطْرُقَ الْبَعْدُ مَا فَالْعِدَّةُ الْوَلَادَةُ الشَّهْرُ
يُثَبِّتُ مِنْهُ الْإِنْسَانُ فِيهَا

مَنْ طَلَّقَتْ فِي خِيَصَةٍ لَمْ تَحْتَسِبْ لَهَا مِنَ الْعِدَّةِ وَالَّذِي وَجِبَ
 لِشِبْهَةِ الْوُطْنِ عَلَى الْعِدَّةِ أُخْرَى وَانْقَضَتْ أَمَدُ
 وَمِنْهَا الْمَرْءُ ثُمَّ تَكْمُلُ ثَانِيَةً عَقِيبَ وَلَوْ فَاغْتَلَوْا
 وَمَسَدُ الْعِدَّةِ فِي الطَّلَاقِ وَفِي الْوُقُوفِ عَقِيبَ الْفِرَاقِ
 وَتَنْقُضِي الْعِدَّةَ أَنْ تَشْعُرَ بِالْمَوْتِ وَالطَّلَاقِ أَوَّلُ مَا تَحْتَسِبُ
 وَعِدَّةُ الْفَاسِدِ بَعْدَ التَّقْرِيزِ أَوْ عَزَمَ تَرْكُ وَطَنِهَا بِتَحْقِيقِ
 وَأَذِنَتْ لَهَا عِدَّةٌ قَدْ كَفَتْ وَالزَّوْجُ يَمْنَعُ قَبْلَ أَنْ يَحْلِفَ
 نَاجِ مُعْتَدَّةً طَلَقَهَا وَقَبْلَ أَنْ يَفْتَرَهَا فَإِنْ هَا
 كَانَ عَلَيْهَا عِدَّةٌ تَسْتَقْبِلُ وَمَوْلَانِيَّةٌ مَمْرُهَا بِكَمَلٍ
 أَمَّا الْآخِرُ فَالْجَوَابُ عِنْدَ بِنَصْفِ مَهْرٍ وَمَتَامَ الْعِدَّةِ
 وَمَا عَلَى فَمَيَّةٍ لَدَى حَتَّى بَعْدَ لَطْلَاقِ عِدَّةٍ فِي الْحَكْمِ
فصل في الإحصاء أَحَدٌ مِنْ تَعَدُّ فِي الْمَنَاءِ
 تَعَدُّ مِنْ تَعَدُّ لِلْبَيِّنَاتِ

بتركها

بتركها الرئية وعطس وَالْكَوْ وَالذَّهْرُ لَمْ يَغْنَدِ
 وَقَالَ شَيْخُ الْجَامِعِ الْأَمْرُ رَجَعَ وَمَا لَهَا خُصْبٌ حَتَّى تَفْنَدَ
 وَمَا لَهَا أَنْ تَلْبِسَ الْمَعْصِفَا مِنْ لَشْيَابِكِ وَلَا الْمَرْغَفَا
 بِالْعِدَّةِ مُسَلِّمَةً إِنْ تَكُ لَا مَعْتَدَةَ الْعَسَقِ وَتَكُ بِطَلَا
 وَمَنْ تَكُنْ مَعْتَدَةً لَا تَحْطِبُ وَلَيْسَ بِالْمَرْغِفِ سَقَا كَبُورَا
 وَمَنْ عَلَيْهَا عِدَّةٌ تَعُدُّ فِي مَسْكِنِهَا عِنْدَ الْفِرَاقِ فَأَعْرِ
 لَا تَسْتَقْبِلُ إِلَّا لَعْدَرَهَا كُنْفَى • •
 بَلْ تَخْرُجُ الَّتِي تُوَقِّعُهَا وَلِلْمَبِيتِ بَيْنَهَا مُحْكَمَا
 أَبَانَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا فِي سَفَرٍ عَادَتْ لِمَادُونِ الشَّكِّ لِلْمَرْ
 وَفِي الشَّكِّ خَيْرٌ مِنَ السَّفَرِ أَوْ عَوْدَهَا مَعَ الْوَلِيِّ فَاسْطَر
 وَلَوْ مَصْرُ قَضَى الْعِدَّةَ ثُمَّ وَجُورَ الْمُحْرَمِ قَبْلَ اسْتِمَ
باب ثَبُوتُ النَّبِ
 مَنْ قَالَ إِنْ تَكُنْهَا فَهِيَ كَذَا مَذْنُوكُهَا بِنِصْفِ عَامٍ يَحْتَدُّ

مَا وَلَدَتْ نِصْفَ عَامٍ يَلُزُّ وَهَمَّهَا مِنْ بَعْدِ ذَا يَنْتَمِي
 وَمَا تَلَدَتْ رَحِمَةً مَعْدَةً بِقَدَرِ عَامَيْنِ لَهُ وَبَعْدَهُ
 مَا لَمْ تَقْرَبَا تَقْضَا الْعِدَّةَ وَرَحِمَةً مَوْلُودَ قَوْوِ الْمَدَّةِ
 لَادُونَهَا وَمَا تَلَدَتْ ذَا نَبْتٍ بَعَكْسَهَا لَكِنْ إِذَا ادْعَى ثَبَتَ
 وَالْمَوْتَ لِلدَّوْنِ إِذَا بَرَأَتْ
 وَدُونِ تِسْعِ أَشْهُرٍ فِي الْبَطْنِ وَالْحَوْلُ يَعْقُوبُ بِرَكْبَةٍ مِثْلَهُ
 وَمَنْ أَقْرَبَتْ بِالْمَضِيِّ لِأَقْلٍ مِنْ نِصْفِ عَامٍ مَذْأَقَرَتْ وَبَطْنُ
 لَوْ مَحْدَتْ وَلَادَةُ الْمُخْتَدَةِ لَيْسَتْ بِطَا الشَّيْخِ الشَّهِيدِ عِنْدَهُ
 مَا لَمْ يَصَادَقْ أَوْ ظَاهِلًا لِحُلْمِهِ وَائْتِنَا بِأَمْرَةٍ مَا ذَكَرْنَا
 لَدُونِ سِتِّ أَشْهُرٍ مَا وَلَدَتْ مِنْ نَكْحِهَا يَلْعَوُ وَاسْتَبْتَتْ
 أَنْ صَادَقَ الزَّوْجَ بِهَوَانٍ أَوْ جَحْدًا لَوْضَعِ الْمَرْأَةِ ثَبَتَ
 فَإِنْ تَلَدَتْ وَخْتَلَفَا فَقَالَ نَكْحَتْ مَذْأَقَرَتْ شَرْطًا
 وَهُوَ ادْعَى الْأَقْلَ فَإِلْفَالُهَا مَعَ حَلْفِهَا وَالْحَقُّ وَطَفْلُهَا

لَوِ الطَّلَاقُ بِالْوِلَادَةِ تَقَرُّا وَشَهَدَتْ أَنْتَى بِهِ لَنْ تَطْلُقَا
 إِلَّا إِذَا كَانَ أَقْرَبَ بِالْحَبْلِ وَأَدْعَتْ لَوْضَعِ لَدَى الشَّيْخِ
 وَاشْطَرَطَا شَهَادَةً لِقَابِلِهِ وَطَلَقَهَا تِلْكَ تَحَافِي الْأَوَّلِ
 غَايَةُ حُلْمِ الْمَرْأَةِ الْحَوْلَانِ وَرُبْعَهَا أَقْصَرُ بِهَا أَيُّ
 مَوْلُودٍ مِنْ طَلَقِهَا ثُمَّ اشْتَرَا لَدُونِ نِصْفِ عَامٍ فَاسْتَبْتَتْ
 مِنْهُ ابْنٌ مِنْ طَلَقِهَا ثُمَّ اشْتَرَا لَدُونِ نِصْفِ سَنَةٍ لَا أَكْثَرَ
 تَقْبِيلُ أَنْتَى بِوِلَادَةٍ مِنْ أُمِّهِ لِقَابِلِهِ فِي الْحَمْلِ لَوْ تَزَمَرَتْ
 وَمَنْ يَقْلُخُ الْبَطْنَ وَحْدًا وَأَدْعَتْ لِأَمِّ الدِّكَاحِ وَرِثَا
 وَلَمْ تَرِثَا إِذَا ادْعَى سِتِّ لَدَا مَعَ جَمْعِهَا تَحْرِيرُهَا وَوَلَدَهَا

بَابُ

الْحَضَانَةِ

الْأُمُّ أَوَّلُ مُحَضَّانَةِ الْوَلَدِ فِي النِّكَاحِ وَالْفَرْقَةُ مِنْ أَيْدِي خَدِّ
 وَأُمُّهَا وَبَعْدَهَا أُمُّ أَبِي وَاحْتِشَاءُ لِلأَبَوَيْنِ فَالْكَتَبُ
 وَاحْتِشَاءُ ثُمَّ اخْتِشَاءُ لِأَبٍ وَخَالَةٍ وَعَمَةٍ وَرَتَبُ

وما من قد نكحت باجنبي
 ولجده من فالأحق العصبه
 والام والجدة اول بالصبى
 وليس له للثوب واستجابه
 عن غيره في الاكل والشرب
 وتمت لاننى بحجر الام
 ومن سوى هاتين بالحضن
 ولم يجب حصن لام الولد
 والحضن في المسلم من ذمية
 وليس للصغار من خيار
 وما من قد طلق ثقل ولد
باب
 للزوج القوت عليه والكفا

حضر وبالفرة عاد فالتب
 ولاية كادتهم مرتبة
 ما لم يطوق لما كل ومشرب
 وجد في الجامع باستغنايه
 منقده او بالنسب للثياب
 واحمها الى بلوغ الحلة
 بها الى ان تشفى كلام حق
 وقت قبل العتاق فاجملد
 للاه ما لم تغفل لدينيه
 في الحضن ومذهبه المختار
 الامشواها الذي عقد
النفقة
 بمقتضى حالها فاقبسا

فلا يكون ممن توافنا ويجوز
 انما الافان من غير ربح

ولو حمتة نفسها المهرها
 ومن يد من حبسنا وغصبت
 وما من قد نشرت فريضة
 ثم اذا الزوج يكون مؤسرا
 لكن ابو يوسف
 وعشره لا يوجب لانه
 وعند ما يقضى بغير العشر
 لا يوجب القوت بوقت مضى
 وبالمات تنقط المقضية
 اما الاخير حوزا من طاع ما
 والعبد اذا ينك يوما حرم
 ومن يتوخم امة مع بعلاها
 ونفقة الاما للبطول

لا من يشق فطرها الصفرها
 ومن الحج مع سواء ذهبت
 ومن يغيب بيته مريضه
 عليه قوت خادم لا الاكثرا
 لان ابن مري
 لكنها تؤمر باستدانة
 يكمله عند حدوث البسر
 لا يتقدم قضاء او رضا
 ولا ترد سلف البقية
 يحضن باقى القوت في النفا
 يباع في انفاقها ويكره
 فما له مندوحة عن كفها
 ما لم يتوان مع البعول

النفقة

بما لا يقربها من الحي
 (رواية)

فصل

وَيَسْكُنُ الزَّوْجَةُ دَارَ امْرِئِهِ
وَلَيْسَ بِحَيٍّ اَهْلًا مِنَ النَّظَرِ
وَمَنْ يَغِيبُ وَمَالُهُ عِنْدَ مَقَرٍ
يَفْرُضُهَا وَالْمُضْغَاوُونَ
وَمَثَلُهُمْ مُعْتَدَةُ الطَّلَاقِ
وَكُفْرُهَا وَلَكِنَّهَا لَا بَرَاءَةَ
لَوْ مَكَتَ رَبِّهَا الْمُطَلَّقةُ
وَمَا لِغَيْرِ مَنْ ذَكَرْنَا نَفَقَةَ
ثُمَّ عَلَيْهِ طِفْلٌ مُخْتَفَرٌ
لَكِنَّا الْوَالِدَيْنِ تَجَرُّمٌ
لَا اِمَّةَ مِنْهُمَا تَكُنُ فِي عَقْدَتِهِ
وَمَنْ اِذَا اكْتُلِفَ اَعْتَدَ اَدَه

فصل

والابوان

وَالْاِبْوَانُ لَا زِمَةَ قَوْلُهُمَا
وَبَاخْتِلَافِ الْمِلَّةِ اَلْاِتِّفَاقُ
وَلَا يَشَارِكُهُ بَا تَفَاقِ الْوَلَدِ
وَلَا يَشَارِكُهُ وَالْاَوَّلَ وَلَدِ
وَالْمَقْرَبُ بِالْمَحْرَمِ الْمَقْتَضِي
كَالْارْتِمَاعِ اَنْوَشَةِ اَوْ صَغِيرِ
وَنَفَقَةُ الْاَبْنِ الْكَبِيرِ الزَّمَنِ
عَلَى الْاَبِ لثَلَاثَةِ اَشْهُامٍ ثَلَاثُ
وَلَمْ يَجِبْ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ
وَكُلٌّ مِنْ عَنِ قَالِهِ غَايَ قَضَى
وَيَبِيعُ عَرَضُ الْوَلَدِ فِي الْاَعْسَارِ
وَابْطِلَ فِي الْكُلِّ
لَوْ مَوْدَعٌ عَلَيْهَا اَنْتَقَى مِنْ

وَالْجِدُّ وَالْجَدَّاتُ اِذْهُمْ عَدَمًا
غَيْرُ الْوَلَدِ وَالنِّكَاحُ مُسْتَقْبَلٌ
وَالْاَبُو يَنْسِبُ وَجُوبُهُ اَحَدٌ
فِي نَفَقَاتِ الْاَصْلِ وَالْفَرْعِ اَحَدٌ
قُلْتُ عَلَى كُلِّ قَرِيبٍ مَوْسِرٌ
اَوْ زَمَنٌ اَوْ مَعْ عَمِّي فِي عَسْرِ
وَيَنْسِبُ الْبَالِغُ فِي الْفَقْرِ اَلدَّ
وَقِيلَ خَصْرُ الْاَبِ بِالْكُلِّ قَيْشٌ
لَهُوْلَا وَلَا عَيْلَ الْمُسْكِينِ
فِيهِ يَقُوتُ وَالْاَبْنُ اَوْ تَقْضَى
يَجُوزُ لِلْوَالِدَيْنِ الْعَقَارُ
بِاَعْتِبَارِ
وَدِيْعَةُ الْاَبْنِ بِاَقْضَى ضَمْنِهِ

واذ يكون ماله عندهما فانفقاه من ماله لم يغير ما
قاض بالتفاق ولا قد قضى
الا اذا اذ ان
وينفق المملوك لكن ان اذ
وان يكن للكاتب ليس يقدر
كتاب

ثم العتاق قوة شرعية
يمضي من المكلف الحر لمن
كانت حر معتق محرر
كالراي والوجه وفرج في
او با لكتايات لوي با هذا
وقوله مولاي هذا اوبيا
لا قول يا ابني يا اخي لا ط
فانفقاه من ماله لم يغير ما
اولقريب لم يغير ما قد مضى
با ردي القضا
كان له الاتفاق على الكتاب
فهو على البيع كما يختار
العتق

يشبهها في القرب والالية
بملك بالصريح منه فاعلم
او ما به عن يدين غير
نوى به الاعناق واولا فاعلم
كقوله لا املك على هذا
مولاي او ذا اولدي واستجيا
ولا بالفاظ طلاق السنوك

وهو

وقوله ما انت الاحر
وان يقل انك مثل الحر
وينفق العتق لوجه الك
وصح ان اعتق للرحمن
وصح بالكره وفي الشك وان
لو عبد حرني اتانا مسلما
والجمل في العتق لامة تبع
والولد الحادث من مولد الامة
اما ابنيها من زوجها فعبد

باب
ومن يحرر بعض عبده سعى
وان يحرر حظه الموهبة كان
ثم له الولامها غرما
والملك للقرية غنوا ذروا
فليس هذا بعتاق فادر
اقال للاضمار او للشيطان
اوصته او قال للشيطان
اضيف للملك او الشرط قرن
من دار حريم صار حرا ملكا
وعتقه من ذواها به يقع
حر اذا استلحقه والترمة
وولد الحر جسد

العبد العتق بعضه
فيما بقي واعتقاه اجمعا
لذا لم يسعى او عتق او ضار
وهو على العبد يعود فاعلم

والعود لا يلزمه عندهما وفي سوى العزم والولاء
 وذاك للمعتق في قوهما بكل حال لا يبدل بمجتمعا
 لا يمنع السعي غناه فافهما ويمنعان السعي في اليسرها
 ولا ضمان اذ يكون معدما في مذهب الجميع منهم فانما
 والعبد بين اثنين اذ يقول اذ يستقر والثاني يقول هكذا
 يسعي كل منهما في الشطر لافرق في يسرها والعسر
 ويوجبان السعي في عسرها ويبطلان ذلك في يسرها
 واذا يكون معسرا مع موسر فالسعي للموسر لا للمعسر
 لو عتقه علقه اذ يفعل اذا عدا وذا بالعكس واليوم مضى
 وما دروا ما كان ~~النصف~~ وسعيه في اثنينهما في النصف
 لكن لذي الا خير كل مستحق
 لو علقنا اعتاقه بشرطين مختلفين في محل الاثنين
 وجمبل الوجوه في النصف وسعيه لا ثمة ما في النصف

وان

وان يحضر كل واحد اذ ^{قربا} بالعق مملوكا الذين يلزمها
 من ملكا منه مع الغير نصيبه بغير عزم يستحق
 وللشريك العتق او اشعا وضمانا في غير ايشاعا
 ان يكن لو الدرب يسر او ابنه يسعي زمان العسر
 وان يك النصف ^{اجنبي} اشترا وخير بين السعي والضمان
 وان شري من عاكلك الحلة نصف ابنه لم يعزم من بفعله
 عبد لموسر من اذ بتره واخر من بعد حصره
 ضمن ذلك الساكن للدبر ضمن المدبر المحورا
 كثلثة مدبر الا ما ضمن من مثلث القيمة حين كان
 وامضيا ندبيره في حملته وللشريك ثلثا قيمته
 دعوى شريك في استولدها ولم يكن فالنوم في حصرها
 وفي عديمسك اما الاخران قد افتيا بالسعي والقوة بان
 ام وليد اثنين اذا اعتقها في اليسر لا عزم عليه فافهما

دامذهب الشيخ وقال لا يضمن معتقها نصف الذي يضمن

باب عتق أحد العبد

ذو عيب ثلاثين وثلاثين قال عتيق واحد من ذين
وواحد من ذين بعد اخرج

وقال مثل القول اذا اطلقا وثلاثه الارباع من ذين
والنصف من ذين سيطرهم والآخر

اما الاخير في الاخير قال لا يعتق الا الربع فاعقلا

فان يعقل ان ذين سقيم ان احد العبد من ذين سقيم

ومثل هذا في الطلاق اليهم وما الجماع في غناق ايها

تلك كذا ان ولدته قبله فالابن يعتق والنصف يعتق

لو شهدا يعتق فمهما يطل الا في الوصايا فاعلما

وجاز ذلك في طلاق ايها لکنه يحبر ان يطلقها

باب الحلف بالعتق

ان ضمت ما املك حر يوسد يعتق ما املك بعد لا شذ

وما ولد له يومئذ لا يبدل وكل عبد لي او املك حر

وان يعقل ان ذين سقيم ثم اذا مات ذين سقيم

وعن يعقوب في النوادر من ثلث لما لمع الحفقا

يعتق الحاضر لا الذي اشترى من ثلث لما لمع الحفقا

يعتق على جعل العتق على جعل

مر قبل العتق كالعق و كان اذا ان يبدع عقلا

يعتق اذ يحضر ذاك مطلقا لو قال انت بعد موتي معتق

لو اعتق العبد على خدمته على كذا قبوله اذ يبرق

عاما فمات العبد من ساعته

عاد لذلك الشيخين في نعمة
لوقال اعترفا على الفاعل
تعتق سدي وان يرد عني
عليه والقيمة ذاك الذي

باب

لوقال ان مت قد احدث
صح ويلعوا ببيع وحبته
والوطي والتزويج لكن غنا
وان يكن في قلبه يسعي
ثم اين من قد برت مدبر
لوعلق النذير بالموت
فانه مدبر وان يبيع

باب

من ولدت من سيد مغتر
فالبيع والتملك فيما مضى
لكن

بقيمة المقتول لا اجزته
نكحي يا وهي ابتداء فضلا
لاحقة المهر اذا الف
من ذلك السيد فاحفظوا

النكاح

او ذاك قد برت ومدبر
لكن لداخيرم وخدمته
من ثلثة بموتة لا مملقا
والكل ان كان مدنيا شعا
وحاله كما لها منتظر
وصف في ذاك ذلك فضلا
ما لك ذاك هو غير متمتع

الاستيلاء

فالبيع والتملك فيما مضى
لكن

لكن له الخدمة والاحسان
وما ادعى الثاني بشرط انما
وعتقها من مال ذاك
وان يزوجها وانه يولد
وليدة الذمي مما الملت
لو اسلمت ام ولد الذمي
من اشترى من وجنة وكان قد
وما تلبس جارية ابن من ابيه
ولا يسه قيمتها الا العقر
والجد مثل لايته دغوة
لو ادعى نسبة المولود الى
وتلك ام ابن له ولزمه
وهو اذا اعا اذ عياه ابنتها

والوطي والتزويج والاحسان
اذ انفق ذاك انتفى وانصرم
بموتة وما يد برت يسعي
فحكمه كحكم ام ولد
كان عليها السعي فقامت
تسعي زها قيمتها للغرم
او ولدها فهي له ام الولد
مغتر وتلك في النسب
وليس في المولود غرم قادر
حال امات الاب في عيشته
احد من الشريكين مثل ذلك
في العقر والقيمة نصف
وامه ام ولد لها

نصف ويخط قصاصا
لكن هما اذنهما اذنه
لكن هما مثل اي اهلك
ووافق العبد حري^{في النسب}
ولم تكن امه وليد لاحد

الايامان

فهاها مشروحة البيات
الغور والغور المغيرة
يظن ذا محمدا وهو خلف
بالحلف في السالف المتبق
بل يخلص التوبة ويستغفر
ويلزم التكفير فيها مفرقة
والكن في الحب ولا اليا

والحلف

يلزم كلامهما في العقر
وهو لكل كائنه في السب
وهو لكل ولد فيما ترك
لو ادعا ابن امه المكاتب
ويغرم العقر وقية الو

كتاب

وان ابروت قصية اليا
انواعها ثلاثة معدة
فاللغولا اشد بها كحلف
اما الغور فهي عذاب كذب
ليس لها كفارة ستان
وما على مستقبل منعقة
لا فرق بين العمد والنسب

وبالحلف بالله وبالرحمن
او بصفات ذاته كعزته
اقسم او اشهدا وفا حلف
ثم لعن الله واهم الله
على نذرا ونذرت لك
لا علمه ويخطه غصبه
وحقه او فعلية غصبه
او هو زان او حمر شارب
والحلف بالله بوا والقسم

فصل

في كفارة اليمين
كما وصفتنا في الظهار من حية
كل شخص فطره مقدرة
وقيل ما يشمل ابدانهم
كفارة اليمين عشور رقة
او لمساكين طعام عشر
او كسوة تستر عورتهم

اولم يطعم منهن شيئا ما
وقبل حنت لم يخرجنا
ولو عينا خلقت في معصية
لو حنت لكان فرط الطغيان
ثلاثة وتابع الاياما
بالصوم تكفير ولا مال
فالحنث والتكفير في قادر
لم يجبه لتكفير بعد الامان

فصل

ومن جرم ملك لا يحظر
وازيل فاحل حرام
الا اذا كان نوى سواه
وقيل يفتى بطل اوامر
ويكفر الوفاء بالندوة
من اشع اليمين ان شاء الله
وقيل عام الصدر للتكفير
لم تنعقد يمينة في الجملة

خول والسكنى

ما كعبة وبيعته ومجد
كاليتاذ فيه ليمين تعقد

بل

بل مثله الصفة اما الظله
ثم لصحرا الدار حكم الدار
ثم لصحرا الدار حكم الدار ان
ونقطة البيوت ليست كالينا
ثم لسطح الدار حكم داخله
واللبث في لبس وركبة تو
ولا يزول سكنه وحله
مالم يحول ماله واهله

باب اليمين بالخروج والامتنان والركب وغير ذلك

والحمل كرها لم يكن كفله
لا يخرج من اليمين بحد
لا يجلل العود خروج من
ليا ينين فما اتى في عيشته
ان استطع ايتى فاستطاع
لكنه باذنه كمشله
فجاء وحاجة لا يحنث
عنه وفي الامتنان حكمه اخلف
فحنثه معلق بميسته
صحته في جسمه لا قد رسته

ودينوه ان نوى منع القضا واختلفوا في صدق الفاظ^{الفقهاء}
 والمستطاعات بصحة البنا وان نوى قضا الاله ديننا
 لا يخرجنا الا باذن عمره يشترط الاذن بكل مسره
 • لكن بالان • كفته كره
 والفور في خرجنا والقرب معبر في غدا الصبح
 وركب العبد كمثله مركبة في الحشا ان ينو ولا يكون
باب في الشر واللبس **الكل والشرب واللبس**
 اقسام لا ياكل من ذي النخل فهو على ثمارها لا الجمله
 وان يعين رطباً او بسر اولبنا فعاد عينا اخري
 لم يحسن بتمره والرطب ولا بشير اذ ففكر تقب
 او قال لا اكل شر افاكل من رطب لم يحسن في ذي النخل
 خلاف ذا الطفل وذو الجدي كلم بعد لكيف اذ اذ اذ
 وخالف عن رطب وبسر يحسن بما ذنب عند الصدور

وحيث

• وحشا في البسر حسب فادري •
 ما عذوق بغير فيه حيا برطب في البيع مثل رطب فلتكتب
 وليس لحم الحوت كما في القسم واللبس في الخنزير والافسان
 والكبد والكوش من اللحم وما يعد شحم الظاهر شحما فاعلم
 • لكنه شحم على قوله •
 وليست لالية نال اللحم ولا باليشم في من ماعها او اكلا
 من قال لا اكل من ذا البر بر باكل الخنزير عند الصده
 اما الدقيق خبز لمن جلف كعيبه في الحشا لا اكل من سد
 ثم على اللحم الطبيع والشرا والعرف في الخبز في الرأرأ
 وقال في الحامع قوله لا يعتبر الكرش في الشر على الشاويبر
 • وهو على الشفا •
 من اكل التفاح قد تفكها • بطيخها شحم كذا اقمها
 لاحت رمان وقشا وعنب • ولا خيارا ناله ولا رطب

وخالفنا في عنب ورتب وحب رمان ففكر نصبت
 ثم الا اذا امر كلما يصيبه والملم منه لا الشواء فاشبه
 اما ابن شيبان فيجب الجبن والبعض واللعن من الادم فممن
 وكل من يخلف عن الغداء او السحور او عن العشاء
 فاسم الغداء اكله بالفجر الحزوا الى الشمس وقت الظهر
 وبعده اكل العشاء يسمي الى ان تصاف الليل حين يسري
 وبعد نصف الليل حتى الفجر اكل السحور فتأمل تدري
 اقسم عزرا اكل وشربا كسا ليس له تخصيصه فاقبنا
 فان طعاما زاد ثم عينا او شرابا او ثوبا دينا
 لا يشرب من دجلة قبل الغم يحث لا الانا عند الاعظم
 خلاف ما د دجلة فليعلم
 لا شرب اليوم ما ذا الانا نصبت قبل الليل او ما فينا
 لم تنعقد لكن يعقوب قضا بالحب في الكلاله اليوم
 لكن

لكن اذا اطلق تلك حثوا ان يلك ما وسط ذاك فاجتوا
 اما اذا لم يك لم يحثوا فيدري الحال من فاجتوا
 وحاشي في الحال من قدما بانه ليصعدك في السما
 او يقلب في هيا هذا الحجر او يعبرن البحر في لمح البصر
باب اليمين في الكلام
 كل من اقسم عن كلامه بالقرب لكن ذاك في منا
 يحث ولا يبقا لا يشتر واشترط الميسر ذاك في منا
 اقسم عن تكليم ذاك او ياذنا فعلمه باذنه من شرطنا
 اقسم لا كلمة شهر حسب ذاك من وقت اليمين فالكسب
 سيج من اقسم لا يحدث او قرا القرآن ليس يحث
 ان كان ذاك في الصلاة فاجتوا
 ويوم تكليم فلان يشهد على الجديد من مقام في فعل
 وانت حر يوم ما احكم زيدا لليل ونهار بعهم

وَإِنَّ عَنِّي ضَوْئُهُمَا رَدِينَا وَذَكَرُ اللَّيْلَةِ تَحْتَضِرُهُمَا
 إِنَّ صَمْتِي إِلَّا أَنْ يَتَوَدَّ بَحْثُ ^{بَحْثُوا} أَنْ صَامَ قَبْلَ عَوْدِ ذَلِكَ قَا
 وَمِثْلُهُ حَتَّى وَارَ عُلْفَتُهُ بِإِذْنِهِ فِي اللَّفْظَيْنِ فَافْهَمَا
 وَإِنْ يَصُمُ بَعْدَهُمَا لَمْ يَحْثُ وَمَوْفِدٌ يُلْغَى الْيَمِينَ فَايْحُثُ
 وَإِنْ يُشْرَحُ جَبْنُ أَضَافٍ مِنْ فِي الْعَبْدِ أَوْ مَلِكٍ سَوَاءٌ سَلَفُ
 لَمْ يَحْثُ الْحَالِفُ بِالْحَشَةِ مُحَمَّدٌ فِي أَكْلِ فَاعْرِفْ بِحَشَةِ
 كَلْبِيَّةٍ ثَوَابَةً أَوْ أَكَلَهُ طَعَامُهُ أَوْ امْتِطَاءَ نَعْلِهِ
 بَلْ فِي كَلَامِ الْحَلِّ وَالرَّفِيقَةِ بَعْدَ الزَّوَالِ حَانَتْ حَقِيقَةُ
 وَإِنْ يُصْرَفُ وَلَمْ يُشْرَفْ وَفَاثُ عَيْنًا فَتَفِي الْحَثِّ فِي أَكْلِ سَوَا
 وَفِي كَلَامِ رَبِّ هَذَا الطَّيْلَسَانِ يَحْثُ بَعْدَ بَيْعِهِ فِي الْإِيمَانِ

فصل

وَالْحَيُّ وَالزَّمَانُ وَالْمُنْكَرُ كُلُّ سِتِّ أَشْهُرٍ مَقْدَرُ
 هَذَا إِذْ لَمْ تَغْنُ شَيْئَانِيَّةُ وَإِنْ نَوَى شَيْئًا حَقِيقَتُهُ

والله

وَأَلْزَمَ نَصْفَهُ لِعَامٍ وَقَوْلُهُمَا وَجَمَلَ عِنْدَ الْأَمَامِ فَاغْلَا
 بِلَصَحَةٍ مَا نَكَّرَ فِي الْمَخْلَفِ فَلَا بَدَلَ الْمُرَادُ بِالْمَعْرِفِ
 مَعْرُوفُ الْأَيَّامِ وَالشُّهُورِ فِي الثَّلاثِينَ الْعَشْرَ فِي الْقَدْرِ
 وَجُمُعَةٌ وَسِتَّةٌ وَجُمُعَةٌ فَدَقْدَرَا الْقَدْرَ هَذَا نَشْرُ
بَابُ الْيَمِينِ **فِي الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ**
 يَحْثُ فِي أَنْ تَلِدَ بِي يَأْتِمُرُ بِمَيْتَةٍ خِلَافَ فَهَوَّجُحُ
 وَبَعْدَهُ أَنْ وَلَدَتْ حَيًّا عَتَقَ وَأَعْتَقَ الْيَمِينَ بِالَّذِي سَبَقَ
 أَوْ لِعَبْدٍ أَشْرَفِهِ مَعْتَقَ يَحْثُ بِالْإِشْرَافِ فَرْدٌ يَسْبِقُ
 وَإِنْ شَرَى ثَلَاثِينَ مَعًا وَمَعْدَا فَالْشَّرْحُ لَا يَعْتَقُ مِنْهُمْ أَحَدًا
 وَإِنْ يَبْرُدُ فِي ذَا الْكَلَامِ فَإِنَّهُ يَعْتَقُ أَفْرَدَةً
 أَخْرَجَ عَبْدًا شَرَى مُحَمَّدًا فَأَبْنَاهُ عَبْدًا ثُمَّ مَاتَ مُنْهَدًا
 فَإِنْ شَرَى فَرْدًا أَوْ فَرْدًا أَوْ يَعْتَقُ ذَا الْأَخِيرِ مِنْ حَبْرٍ مُلْكٍ
 فِي شَرْطٍ يَشْرِي بِهِمْ أَنْ يَشْرَوْا مَعًا يَجْرُونَ أَوْ الْمُبْتَدَرُ

يكفي شراء الامن لثمن عاقده
 ان اشترى امة فهي كذا
 يدخل في المملوك اذ يحرق
 لا يدخل المكا
 وهذه طلاق او هذه
 لكنه في الاولين خيرا
باب المبيع والبيع الشر
 اقسام لا يبيع ولا يشترى
 كذا في ضربه
 لكنه يثبت في العتاق
 فان يقل عن ثمنه لا ينطق
 والذبح للشاة وضرب العبد
 والشرط في يمينه ان يثبت
 لا مقسم بعقده وامر ولد
 يخصر مملوكه اذ قال اذا
 قرن واما الولد والمدر
 يتون فاشعروا
 وهذه تطلق فان شبه
 كذا العتاق والاقارب
والزوج وغير ذلك
 لا يثبت ان وكل كالمو
 البين فاعلم شعر
 بذلك والتزيج والطلاق
 صدق في غير القضاء فان
 كالعتق لكن حنيفة بالقصد
 ثوبا مولا اخر بذلك لا الملك

والبيع والشرط
 والعتاق بالثمن والشرط

ان يثبت ثوبا بعتك كذا في حنيفة
 كذا كذا بالفساد والموقوف
 ان لم ابعه فكذا الحرة
 قالت تزوجت علي ثيافتي
 تطلق من قد حلفت في الفضا
باب المبيع والبيع الشر
 من نذر المشي الى بيت الله
 فما شيا حج او يعتمر
 نذر الخروج والذهاب هدي
 لا نذر بالمشي لارض الحرم
 ان لم احج العام فالعبد كذا
 هو لذى الاخر حر وهما
 بساعة في كل يصوم حنيفة
 بالملك لا الامن كذا في حنيفة
 يابطل فالحنث فيه بطلا
 يحنث فيه وكذا اذ تبرأ
 فقال كل امرأة لي فكذا
 لكن يعقوب بما عدا قضا
والضلالة والضر
 او كعبه الله ورام فعليه
 وفي الركوب دام شاة
 والمشى نحو المروتين فانطروا
 وجعلوا كالبئث في الدفا
 فشهدا في كوفة بخردا
 لا يعقبا بذلك فاعلا
 ان صامها بنيت شيعت

واليومان قال الصوم
 في لا يصلح ان يركع
باب اليمين في لبس
 لبس من عزلك هدي عما
 وبشرط ان ملكه
 قد لبس الحل من قد لبس
 والاول المفرد ليس الحل
 وقال عقد الله ليس الحل
 والنوم من فوق القرامك
 وجالس البساط والحصير
 وما البساط والحصير
 ولا السرير كسر فوقه
باب اليمين في الضرب والقتل وغيرها

والضرب

والضرر في الكسوة والحلاف
 والمسرور او منوثا الغسل
 والحث في الضرب لا شعرا
 لا قتلن خالدا وقد بتر
باب اليمين في
 ثم القريب هو ذو الشهر
 لا قضيتك اليوم الفافضا
 لا يصاير وسوق غلبه
او يقاتك ويران باع
 لا ذرما اقتضون درهم
 حتى يتم فنيته من ترقا
 انت كذا ان كان الى الاكذا
 لم يرد المال على المذكور
 للمحرم الدخول والسلام
 صح مع الميت كذا الحد
 يحصل والحنوطا وعصا
 يحث ان يذروا ان لم يذروا
نقاص الدرهم
 وهو وما زاد بعيد فاو
 بالزيف واليهج والغصب
 وير بالبيع بذاك لا الهبة
به لا الهبة
 فما يقبض البعض حث لم
 وليس فرق الوزن فرق يتي
 او غير او سوى فلا حث
 كذا ان ينيق عن فخذ

مسائل

متفرقة

لا فعلن بمق سب
ون خلف امير كندا
والبيع بالقبول لا الهيا
كلا ولا
لا افعلن بالترك ابا فاد
فاما اليمين في دولة ذا
وليس من ورجا انشا الوردا
الزيتق ياروانث

وحلفه على شرا التفسيح
والحلف في الورد يحضر بالور
ومناوى شيا على الدهن
فاخفظ وخير النظم ماحلورق

كتاب

الحدود

اما الشهود بالزنا فاربع
ووقفوا وكيفوا وبيتوا
وعذلوا ستر وجهرا واقتر
مفسر كما مضى اذ سالة
لكن قبل الجدة ما رجعا
ان صرحوا وعينوا تلك معه
كالميل في المكحلة وابتوا
وربع المجلس والقولون
قضى وخدم قد فعله
او وسطه خل عنه فاسمعوا

وسمى

ويشغى تلقيتة على ناك
بالسروا القيلة لا بغيرة الك

فصل

والحد للمحصن جرم مهلك
ثم الورد فان الى الشهود
ويبدأ الحاكم في الاقتدار
واليكبر جلد مائة والعيد
عربان جرم يفرق الضرب به
ويضرب بالراس بقول الثاني
ولا يجوز خلع غير الفسرو
وتنصرون جالسة في الحد
والحفرة للمرأة غير منكر
ولا يجد عبده انسان
والمحصن الذي عليه الرجم
يبدأ به الشهود ثم الملك
لا يبدون سقط التحديد
من حمة والناس في الاشار
خمسون سطا ما بهن عقد
لا راسه وفرجه ووجهه
رجرا لما حواه من شيطا
عنها اذ احدثت غير الحشو
والفحلا قام بعير ممد
في حال ما ترجم دورا الذ
فقولنا اذ ياذ السلطان
له صفات اربع لا تنموا

يكون حراما مسلما مكلفا

• وهو وتلك مثل ما قد وصفنا •

لا تجلد المجرم والمجروح

لا يجلد المريض حتى يبرأ

والرحم للحامل بعد ما تلد

باب الوطئ الذي يوجب الحد

ومن يطأ بشبهة المحل

كامة الولد ورياب العذ

كواطي بشبهة الفعل المزد

او امة السيد الزوجات

فالحد في كلنهما مائة فقط

فحد بالشبهتين قد

وحد في وطئ جوارى العم

والاح مع جملها بالحرمة

وامرأة

وامرأة الفاعل الفرائش

واخبروه انها زوجته

ولا يوطئ محرم بعقد

ولا بلا فرج باجنبية

في حقها وعند يعقوب بن محمد

كذا زنا الذمى بالحرية

ولا بداري حرهم والبعي

وفي اللواط العز والحبس

ولا يجتمع على الزنا

اقرا وتلك برزوا ربعا

لم يجب الحد واما المهر

ومن زنا بامة وقتلها

والخلفاء يؤخذون بالقود

لا غير عشرين زنا الحواشي

لكن عليه المهر فيه فاقهوا

واوجب فيه كمال الحد

ولا زنا الحرى بالذمية

ولا يجدان لذى محمد

ومثله المسلم في القضية

ولا زنا في يمينه ووطئ

وبوجبا والحد فيه فاسعا

من ملك وبعثا فاقنا

وادعت النكاح او هواد

يلزمه بالاعتراف فاذا روا

يكلف الحد وقيمة لها

ومغرم الاموال الا استيفا

لا غير عشرين زنا الحواشي
لكن عليه المهر فيه فاقهوا
واوجب فيه كمال الحد
ولا زنا الحرى بالذمية
ولا يجدان لذى محمد
ومثله المسلم في القضية
ولا زنا في يمينه ووطئ
وبوجبا والحد فيه فاسعا
من ملك وبعثا فاقنا
وادعت النكاح او هواد
يلزمه بالاعتراف فاذا روا
يكلف الحد وقيمة لها
ومغرم الاموال الا استيفا

باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها

لولا شتوا حلة قد نيام لم تحدا
وحد في القذف في السرق
ولو زناه اشتوا بغايبه
حد خلاف للسرقة ما اية
وبزنا مجهولة اذا اقر
حد وان بداك يشهدوا هدا
كلهم في طلوعها او في البلد
ولو يردون اذا ما اختلفوا
ولو ظهرت بكر او هم قد شهدوا
او فسقهم بار او القروع قد
ولا يحل بشهادة العميون
كذلك ان ثلاثة قد شهدوا
او بان محدود بهم او عبد
ويستقط الارش وان كان حر
واجبا ضمان ضربا فضي
من ماله ينص اليه المسلمين
بضاه

لوعاد بعد ارجع بعض الاربعه حد كان ضامنا ما صنع
وقبله حدوا وان خم معه
والعود من فرد من الخمس هدا
وعود الاشبين برقع يعثر
ثم يحدان لقذف قد صد
على المزك عقلمن قد زحما
ان مام عبيد اظهروا او غلما
وممن بيت المال في قولها
مثل بيان الرقا قد زحما
وعقلمن من خم قد زحما
ما حوى قاتله من الشرى
قولا الشهود يا الزنا مغنير
واذ يقولوا قد تعدنا النظر
لوانكر الاحصان فوما زنا
فشهد امرؤ ومراتين
او ولدت زوجة من زحما
وليس فيهم من اذا عاود غمره

باب حد الشرب

يحد حاشي الخمر طوعا او دحما
والرجع عند الحد شرط شرعا
كذلك في الاقرار بالبر
لا للنوا وخالف الشيباني

لا حد في الرجم وفي الخمر وفي النسيء حدة بالشكر
 والحد لا يسلم دون رجلين أو اعتراف بصره لا عريتين
 في غير سكر بر والحد في حد الرقيق رجعوا فاعش
 والحد في الحر ثمانون وفي ولا يحذر من اقربا نشق
 مفرقا في جسم مثل الزنا
باب حد
 من قذف المحصن بالزنا كحد شرب يثبت و حد
 مفرقا وليس غير الحشو يخلع عند ضربه والفرو
 احصانه بكونه مكلقا خرا حنيقا عن زنا مقلقا
 منها نفى حد له من قذفنا
 ومن نفى ابنا عن اب في حره لا غيره يحذر لاحد حد
 ولاد عاء العزى بالنبط ويابن ماء السماء فاضبط

وعذوه الخال او العم ولا الى الزوج الذي لا رام
 من يقتل للغير ما بين الزانية لداية احصائه تلك فانية
 فطلب الوالد او الولد او ولد الولد يقدفها يحذر
 لا طلب الابن ولا العبد وسيدا يقدف ام فاكنا
 وان بك القاذف مولا لاينا او والد ام يطلب ابنا
 ويبطل الحد بموت من قذفه لا عفو ولا رجوع معترف
 والاولاد في زنا في الحد حدوا ان ينوا الصغور و
 ومن نقل الرجل يابا في فقال بل انت يحذر ان
 عرش ماها بالزنا فردد فقال لعان فيه كبر حدثت
 وان تقال مجيبة زنت بك فالحذر عن ذلك تلك مستك
 لا عن من اقربا بن ونفى وحذر في العكس ما لا نشق
 وان يقتل ليس بابن في ولا يابنك ايضا فها قد بطل
 قذفه التي ابن معها مجهول ولا عنت بولد لغاوت

كواطي في غيرها ملكة
وميت المكاتبين عجز وفا
او كوثنت او حايض لن تلقية
او في امان في الحنفية قد
فخذ فهو للجميع فاكتب

فصل في التعزير

او ترك كفر بالزنا او لما
لا بالخنازير ولا بالخنزير
عندها كما قلته اقله
خمسا وسبعين نكاحا
وما اشد الضرر بالشهر
ثم حذر الفقه من السكر
قدم ان مات فيه بهتد

كتاب

كتاب الشقة

ويقطع المكلف المستر
او عدلها من حافظا وحز
انه شهدا ثار عليه واقر
ويقطع الجميع اذا اضا
كل امرئ في قسطه نصيبا

باب ما يقطع فيه وما لا يقطع

لا قطع في مباح اصله كالحطب
والجص والمعرة والزنج
والزروع قبل الحصد والحمود
ومسبل الزرع ولحم ثم ذر
او ما اقتضى النابيل كالشرا
والفرد والشطرنج والابواب
ولا صليب التبر والمصاحف

والخشيش الضيق والقصبة
او مسرع الفساد كالطين
والثمرات طيبة او بالشجر
والرطب من كاهل او ثياب
وقد فتر لم يك للحساب
لمسجد والفهد والكلاب
ولو مع الحلية والمعارف

كالدف والطبول والزموور وسرقه البربط والطنبور

كالدف والطبول والطنبور وسرقه البربط والزموور

والعبد في الكبة لا الصغر ولا حر لدا الصغر ولو مع الحلا

والخون والحظف ولو كفن وبيت مال وشريكه اذن

ومثل ما يسال او شي قطع فيه ولا تعب فيه فاستمع

واللهنوس والقنات والصند والساج فيه القطع ثم المند

وفي القصور الخضراء والزبرجد والدر والياقوت قطع محدد

كذلك الاموات والابواب للدور يعمل من الاختيار

فصل في الحرز والخدمه

لا يقطع من محرم محرم بغير رضع سارق ومعه

وزوجه ومن يكانت له ملك وزوجه

والموضع المأذون والحا والضيف من مضيفه المحتاج

من سرق من مسجد شيا قطع انه ميتة ذلك عندكم كما شرع

لا سارقا

لا سارق شيئا من الدار ولم يخرج من ذاك الى بعض

بل يقطع المعير من بعض الحجر لغيرها وناقبة الدار

و جاز ما قد كان منها اخرج بالرمي او بالحمار رجسه

لا ان ينزل خلجا او طرا صرة من خارج كم صرا

او لصر جملا بالقطار او حمار والقطع في الاخذ بشو الحل

كالأخذ من حمار أو قد شقه مع حفظه او نومه ذيقه

او أدخل الكفت بضدوق او جيبه او كفه فاشتب

فصل في كفة الفتطع

من زنديق قطع ويحسم او عاد فالرجل اليسار تحرم

وبعد يكفي الجسر او ينوبا كمن بآبها لم يسار عينا

او أصابعين غيرها او يمتي من رجله المسروق راما

لومودعا او غاصبا او ذنا او ما الكا قيل بحد فاكنا

وما على ما مور قطع اليمنى خرم لذي الشيع يقطع اليسرى

وعنها الغرم بعد حجري
لو ملك العين او ادعا فلا
ملكه للعين بعد الحكم
وما يل سارقها ممن قطع
اعترف بالسرقة عين وادعا
ولو على هذا بسرقة شهاد
لا يجمع الضمان والقطع معا
ومن لبعض السرقاة يقطع
ومن لبعض السرقاة يحرم
لو قال مجور سرق من علي
فالقطع والرد لهي الذم
وقد نفى كليهما الشيباني
لو اخرج المروق بعد شقة
قطع كقتضان النصاب ^{عقلا}
وردها قبل طلب الخصم
قطع ومن طالب النقرة ^{المنع}
ذا منى الملك لهما لم يقطعا
وغايب يقطع من قد شهدا
بل قايم العين بردها سمعا
ميرا وقال لا ما خلا ذاي ف
يبرأ وقال لا ما عدا ذاي الغرم
هذا ومولا يقول العين
والقطع دون الرد عند الشا
وقال بعد العتق بالضمان
في الدار فالقطع اذا من ^{حقه}

لا الشاة ان اخرج بعد ما قر
وصالغ الاحرمهما قطعاً
وان حرة ويقطع بالضمان
واوجب الرد عليه الاخر
والطرفان في السواد قرأ
باب
قاصد قطع قبل ان ينما
والحد قطع رجليه والكف
وقتله بالقتل حد ايلزم
والقتل والنهب يقطع
حيث ثلاثا ويرجى بيع
والمال لا يضمن ثم العصى
ورده كهيئته الشط
لكن بصوغ الثبر والرد
قاله والتضمن منه دفعاً
والرد عنه لا ولا ينقطع
وزايد الصنيع له قفر روا
ردا وكذا لا يحرم يفتوي بركي
قاطع الطريق
يحبس او يتوب عنه فاغلا
في احد معصوم الثرى من خلعت
وان عفى عنه الولي فاعلوا
والقتل والصلابة اشاء
في بطنه للنفس عنه يخرج
والصخر كما لصار منه اذ عصى
والنهب والجرح به يقطع فقط

والجرح لا غير او القتل اذا
اذا اقرىب محرم من قطع
او غير ذلك التكليف فيهم او
او قاطع بالليل او بالمصر
والخنق كالخط يرمى من جنو

كتاب

اما الجهاد فهو في البداه
ان يقيم البعض به فقد سقط
وخط عن طفل وعبد وعجمي
وفرض عين حين يجم العدو
ويكون الجعل اذا اوجد

باب في كيفية

وعندما يحضرهم يدعونهم

تأبى الى امر الولي وكذا
عليه مابين لقاطعين سمع
بعض من الركب عليهم صنع
او بين مصرين نهارا فادر
في المصر غير مرة يقتل بحق

السير

فرض ولكن هو بالكمفاية
عن من بقي او انما افراط
وامرأة ومقعدر واجدم
يقتات فيه بسوة واعبد
وما من الهائم اذ يفقد شي

القتال

ليسلموا فان اطاعوا اسلموا

اولا

اولا الى الجزية لكن لهم
وما لنا قتال مر لم تصد
ومن اتته ندبوا الدعوت
لحرهم ونصب مخنيق
وقطع شجارهم وزرعهم
وان هم تترسوا بفضنا
ان نخرج المصحف والمراة في
والغداة وتمثلنا بمصر
والقتل للاعوى وشجهم
ودرية في الحري او ذى ملك
وليأت الامير كي سوا يقتله
ان يترك خيرا وكذا البند لنا
لاصالح للمريد بالمال او
كما لنا ومثلنا عليهم
دعوة اسلام اليه فاعتقل
ولستعين اليه عند نبوته
لهم وبالنخري توفى للتعريق
نفسه ولم نسل فيهم
مع قضدهم وقد نهى في شرنا
جمع يخاف وعلول مخشني
وقتل انثى وسوى مكلف
ومقعدر ليسوا باهل عز
وقتل شبل لابي في شرك
والصالح بالمال لنا ان يقتله
والترك ان سلطانهم خان لنا
ناخذ لم نردده اليه فاستبر

وَلَا يَبِاعُ مِنْهُمْ سِلَاحٌ
 أَنْ أَمْنَتْ حُرٌّ أَوْ حَرٌّ
 وَهُوَ مِنَ الْعَبْدِ لِدَى الشَّيْءِ
 وَلَا أَسِيرٌ فِيهِمْ وَتَسَاجِرُ
بَابُ الْغَنَاءِ
 وَيُقَسَّمُ الْأَمَامُ مَا قَدْ حَلَّ
 وَالْوَضْعُ لِلْجَزِيَّةِ وَالْخَرَجِ حَقٌّ
 أَوْ ذِمَّةٌ يَتَرَكُهُمْ كَمَا هُمْ
 وَالْمَنْعُ وَالْفِدَاُ وَعَقْرُ مَا شِئَ
 بِلَا يَحْتَمِلُ وَحَرْقُهَا مُطْلَقٌ
 لَا قِسْمَ لِلْغَنَمِ فِي دَارِهِمْ
 وَيُشْرِكُ الرَّدْبُ وَالْمَدَدُ
 لَا سَوْقَةَ بِلَا
 وَقَتْلُ مَنْ أَوْ مِنْ لَا يَسْلُحُ
 وَلَيْسَ بِذَلِكَ إِنْ أَمْنَهُمْ مَضَرَّ
 وَلَيْسَ لِلَّذِي مَعِيَ مِنْ أَمَانٍ
 وَعِنْدَهُ مَوْلَا فِي الْقِتَالِ خَافٍ
يَوْمَ وَقَفَتْهَا
 بِالْقَهْرِ فِينَا أَوْ اقْرَأْ هَذَا
 وَقَتْلُ مَنْ يَأْسِرُهُ أَوْ يَشْتَرِي
 وَرَدُّهُمْ لِدَارِهِمْ مُحَرَّمٌ
 فِي سَوْقِهَا مُشْتَقَّةٌ عِنْدَ الْفَيْدِ
 لَغَيْرِ ابْدَاعٍ وَبَيْعُ الْقَدَمِ
 وَسَوْقِي عِنْدَ الْقِتَالِ حَقٌّ
 قَتَالُ فَاجِدٍ وَ

وَلَا الَّذِي مَاتَ بِهِ وَبَعْدَهُمَا
 وَمَا بِيَدِهِمْ سِلَاحٌ وَخُشْبٌ
 وَلَا يَشْرَى وَبَعْدَ مَا يَخْرُجُ لَا
 وَكُلُّ مَنْ أَسْلَمَ صَانٌ وَلَدٌ
 أَوْ مَوْجِعٌ مَعَ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمَّتِي
 وَزَوْجِيَّةٌ وَالْحَمْلُ وَالْعَقَارُ
فصل في
 يُقَرَّرُ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ سَانٌ
 لَا سَهْمَ لِلْبَيْعِ وَالرَّوْحِلِ
 وَالْحَكْمُ لِلْفَارِسِ وَالرَّاحِلِ
 وَالرَّضْحُ لِلْمَمْلُوكِ وَالصَّبِي
 وَالْخُمْسُ لِلْمُسْكِينِ وَالْيَتِيمِ
 لِلْفَقْرِ مِنْ ذَوِي قَرَبَاتِهِمْ
 يَخْرُجُ مِنْ مِثْلِهِمَا فَا فَا
 وَمَطْعَمٌ وَلِفَتْهَا نَصَبٌ
 وَرَدُّ فِي الْغَنَمِ مَا قَدْ فَضَّلَا
 وَنَفْسُهُ وَكُلُّ مَا لِعِنْدِهِ
 دُونَ كَبِيرٍ وَلَدٍ يَسَاعِي
 وَكُلُّ عِبْدٍ فِي الْقِتَالِ حَرٌّ
الْمَنَاهِمُ وَغَيْرُهُ
 ضَعُفٌ وَالشَّلَاثُ يُوجِبُ
 وَكَالْبَرَادِ ذِي الْعِتَاقِ قَاتِلٌ
 وَقَتْلُ الدُّخُولِ إِلَى الْمَالِ فَاعِزٌّ
 لَا السَّهْمُ وَالْمَرْأَةُ وَالذَّقِي
 ثُمَّ يَنْبَغِي السَّبِيلُ لِلتَّقْدِيمِ
 وَالْأَغْنِيَاءُ لَمْ يَحِبَّ عَطَا

وقوله لله للتبرك
وجمع ذك المنفعة منا ان دخل
فانه يجمع منها اخذوا
الا اذا ما اذن الامام

فصل

وللامام الحث بالتفصيل
وقوله جعلت السريّة
ولا ينقل بعد خور المغنم
لكنه ان لم ينقل فالسلب
وذلك ما كان من الثياب

باب

ملك بعضا بعضهم
وملكوا ما نهوا عليّنا

والرسول في الحيوة كالصفي
دارهم بغير اذن قد حصل
وان يكن لا منع ليس يؤخذ
فانه يجمع والسلام

في التفصيل

بيد له لسلب التفصيل
الربع بعد الحشر والعطية
الامن الحشر فقط فاعلم
للعنا حين كلمهم كاجب
او من سراح كان او دراب

استيلا الكفار

وهولنا يحل عند غلبهم
فاز يعد مع نصرنا البنا

فهو

فهو لدنيه قيل قسم المغنم
وما اشترى تجرنا باليمن
وان يشنا الاسر والبيع منا
وما لهم في اميات ولدنا
ومن مدبر او يكاتب فاعلموا
وما يكون بحمل لا يبد
ولو بعين فاشترى ما غني
منا من يبيع عبد مؤمنا
كذلك عند معهم قدامنا

باب

لا يعيث الداخل منا شه
وليصدق بالذي يخرج
والغضب في المداينات بينهم

عفو او بعد قسم بالقيم
ولو خوروا ارشال فقير
لا اول واخر بلا شتا
لسبيهم ملك ولا يجزنا
وكذا فان ملكك عليهم
لا حين يا يؤمنا عبد
عاد سدا وعسكر باين
يعتقوا بالزفل الدية فافطنا
يعتقوا ما ناه لنا او نصرنا

المستامن

بما لهم فانه في العصمة
فما لك من اصابه مشقة
وسببه تنطل مع خروجهم

كحريين فعلا واسما
مستنا موتا قتلهم فيه
لو مسلم يقتل من اسلم ثم
فما سوى التكفير في الخطاء
لا الدين ان قبل الخروج
في المال بل تكفيرهم في الخطية
او بعض اسرارنا لبعضهم قسم
بواجب عند ذكركا

فصل

يشترط للخروج حكم الذمة
ومنع له دارهم ان رجعا
او ان حرب تكسب اذمة
فان يعد اليهم حل دمه
وقتل غارينا لدين مسقط
والكل الوان شهما قتلا
مستامن هدمه وانفق عهد
قال كل في قوله
بما كثر حولا بيننا ايمه
كشيرا اضر خراج وضعا
لا عكسه فمنعه مذمة
والقرض والهوى عصى
وذلك المودع في قضاها
او ما تضر قبل الظهور
زوجته وماله وولده
ما عند

كتاب

اليوم

يعقد بالاجابة القبول
يشترط في غير مشار المتن
باجل يعلم او مجا ضر
وعند البيان في المختلف
والبيع للطعام بالجراف
او حجر لعينه لا يدري
وكل ضاع بكذا من صبره
وكل شاة بكذا من شاة
بينهما الاعراض للبطول
قدرو وصفه للمشاريع
وغالب المتقد بالمشهر
من النقود للفساد قاع
والكيل والانا باغراف
بقدره يصح فاحفظوا
خوزه الشيخ بصاع قد
كالذرع في التوب لعا في الجله

يسمى كله

والاخذ بالقطر او الفسخ
وازدنا الذرع بكل الثمن
وان يرد فكله للمشتري
كيل دنا والزيد للبايع دنا
ياخذ ويتركه فاستبد
ولم يك البايع بالمختيار

كل ذراع بكذا ثم تقص
وان يرد ياخذ كل رسخا
يفسد بيع اذ روع مزدار
وعدل برسيق فيه العدة
وان حكا لكل ثوب ثما
ثم له في ذلك الخيار
يترك او ياخذ اكل بالخصر
كل ذراع بكذا او فسحا
لا اسهم منه ولا انصار
فالنقص والزبد ^{مفسد} اذا
ياخذ بالقسط اذا العدة
وان يرد فعقد خيار

فصل

اذا اشترينا الدار ^{البناء} ونظر
كذلك في الارض ^{الشجر} خول
ومثله التمر وبيع الشجر
وجا بربيع ثمار قد بدا
والمشتري يقطعها للحال
الحال اذا صح كبيع بر
ثم المفاتيح بعث يرد كونا
والزرع لا يدخل ما لم يذكر
والقطع فيه مستحق فاذا ذكر
صلاحيها او ما بدا فاجتهدا
والشرط للترك من المحال
في سنبل وبا قلا في قشر

من باع ادى اجرة الكيل ^{من}
وسلعة بثمر يسلم ^{ثم}
واجرة الكيل على البيع
والوزن والعدا ^{المبتاع}

باب خيار

الشرط

للبيعين صح او لفردي
وان اجاز في الثلاث حازا
وذكرها في شركة المتقدم
وصحوا فيها اذا
ثلاثة او دونها التعداد
وقررها المعلوم فاجازا
كازيح عند الاخير ^{شرح}

النقد من

وما خيار مبيع مخرج
نواه عند المشتري بقيمة
وما له عند الامام ملكه
وبالخيار المشتري لزومه
مع جهل ثابته ^{رضي} الخيرة
مبيعه عن ملكه فخرج
لكن خيار المشتري ^{خبر}
و ثما يوجب مفعه ملكه
رد له ^{وطاته} الصدد عقيب
والفتح امضاء الوسيط ^{قاخير}

وَيُسْقَطُ الْخِيَارُ بِالْمَوْتِ كَذَا انْ مُشْتَرٍ يَشْفَعِي قَدْ اخَذَا
 شَرْطُ خِيَارٍ غَيْرِهِ لَازِماً ابْتِهَا إِجَازاً وَرَدَ مَضَى
 وَشَرْطُهُ لِلْغَيْرِ الْخِيَارُ لَذا فَمَنْ بَجَزَا وَرَدَ مِنْهُ مَضَى
 وَأَنْ يَجْزِ هَذَا وَهَذَا بَقِضًا فَالْحُكْمُ لِلْأَسْبَقِيَّةِ فَحَفْظًا
 وَلَوْ مَعًا يَلْزَمُ بِالْفَيْحِ قَضَا وَقِيلَ إِنَّ الْحُكْمَ فِيهِ بِالْإِضَا
 لَوْ بَاعَ عَبْدٌ يَدِي عَلَى الْخِيَارِ فَرَدَّ لَهَا الْعَقْدُ بِلَا تَوَقُّفٍ
 لَكُنْ إِذَا فَصَلْنَا ذَلِكَ التَّمَنَّا إِذَا عِيدَ الْخِيَارَ عَيْنًا
 مُشْتَرِيًا بِالْخِيَارِ ذَا رَحْمَةٍ وَذَا إِلَى فَصْدٍ رَهْمٍ لَمْ يَنْقُضْ
 كَيْ وَخَيْرٌ شَرْطًا فَعْدُ مَا رَدَّ أَيْشًا أَوْ تَمَنَّا مَتَمَّنًا
بَابُ خِيَارِ الرُّقْيَةِ
 صَحَّ شَرَاهُ لَمْ يَرَفَافًا نِيْشَا إِذَا رَأَى رَدَّ وَلَوْ بَعْدَ مَضَى
 وَلَمْ يَجِبْ لِبَايَعٍ كَشْرِي ثُمَّ كَفَتْ رُويَةً وَخَبْرَ الضَّمِيرِ
 وَفِي الرُّقْيَةِ وَالْأَوَّلُ الْكَهْلُ وَطَاهَرُ الثَّوْبِ دَارِ الْقَبْلِ

وَأَوْفَى

وَرُويَةُ الْوَكِيلِ كَالْمُوَكَّلِ وَالشَّيْخُ لَا يَجْعَلُهُ كَمُسْهَلٍ
 وَعَقْدٌ أَعْلَى جَاءَ بِرُويَةٍ خِيَارُهُ فِي مُشْتَرٍ لَا يَنْقُضُ
 بِشُمَّةٍ أَوْ ذَوْقَةٍ أَوْ جَبِّهِ وَفِي الْعَقَارِ الْمَشْرُوكِ نَوْبَتُهُ
 شَاهِدٌ بَعْضُ الْمَشْرُوكِ رَدَّ الْجَمِيعِ أَنْ يَشَاءَ أَنْ تَنْظُرَ
 وَلَا خِيَارَ لِمَنْ قَدْ اشْتَرَى مَا قَدْ رَأَى مَا لَمْ يَكُنْ تَغْيِيرًا
 مَنْ اشْتَرَى عِدْلًا فَبَاعَ أَوْ مِنْ ذَلِكَ ثَوْبًا سَقَطَ الرَّدُّ
 الْإِعْيَابُ لَا خِيَارَ شَرْطُ فَاحْفَظْهُ أَوْ ضَبْطْهُ أَشَدُّ
بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ
 مَنْ يَلْقَى بِالْبَيْعِ عَيْبًا وَدَّ بِشَيْءٍ مَكْمُولٍ أَوْ رَدَّهُ
 وَكَلِمًا أَوْ جَبَّ نَقْصَانِ عِنْدَ التَّجَارِفِ هُوَ عَيْبٌ يَعْلَنُ
 كَمَا لِيُولَى فِي الْفَرِاشِ وَالْأَبَا وَالْكَفَرِ وَالْجُنُونِ وَاسْتِرَاوُ
 ثُمَّ الزَّانَا وَوَلَدَهُ وَالْبَحْرَ وَفَقْدَ حَيْضٍ فِي الْأَمَاوَالِدِ
• وَالْإِسْتِخَاضَاتُ كَذَا فَقَرُّوْا •

فان بدها ثلثه لدعوى الشراء
 وان بدها في التوزيع القطع
 والذي باع قبوله كذا
 وان يحيط او يصيب غرضه قد قطع
 عاده بنقصه لثالث العيب كما
 او ما تذا لك العبد واء عتقه
 او قطعاً ما كان اذا كلة
 ومشتري البيض والبيض اذا
 وفيه نفع عاده بالنقص اذا
 او يحلف البائع او ذاب
 تذا ذاب الباعة في رد قضا
 لو ادعى العيب بما قد كفا
 لو امر بالاباق وان صرده

وحل

وحلفت البائع ما كان كذا
 عندك والرد يحق بالابا
 ابتغى ما مع غيرها وذا نقا
 فاقول للقابض الذي
 مباح شفع فيض الفردو
 بالآخر العيب حوى او شارد
 كواحد العيب بعض المثل
 في اخذه او رده لكل
 ولم يجز حين بعض يستحق
 من ذاك والخيار في الثلاث حق
 ثلث الركوب والمد والارضا
 لا الامنصا للرد والتمن وما
 في قطعة بالسرقة اذ ما قضا
 ورده واكتفيا بنقصه اذا
 من كل عيب لو يرى ولم يجد
 يبرأ منها ولعيب لا يرد
باب
 ولم يجز بيع دمر وخسر
 كلا ولا في ميتة وخبر
 واحمات الولد والخنزير
 وذى الكنا بانه والتدبير
 وقال لاضمان في المدبر
 وامر ولد يتوى مع مشتري
 ولا يباع الطير في الهوى
 والحوث قبل لصيد

البيع الفاسد

والحل والنتاج والالبان
والصوف قبل جره والجذع
وضربة الغايصر والمخارضة
والثوب من ثوبين المراسي
وأبو على امرء ليس معه
وشعر الخنزير لكن ينتفع
ثم شعور الناس والنفع
بها فما النفع بذلك مبتد
وبيع علو ساقط قد هترا
ثم شرا ما باع قبل ما نقد
ثم شرا زيت على ان يزن
عن كل طرف اربعون طرا
لكن اذا ما اختلفا في الرق

وبعد يباع ثم ينقسم
وضوؤها وقوتها والناس

ضروعا ولؤلؤ في صدق
سقف ولا الذرع من الثوب
والوضع للاحجار والملا
ولا الاجارات لها بقا
ولا الجلب من فتاة مزرعة
بذاك في الحرر موجه وقع
وجلة المينة قبل دبعها
كالعظم في الميتة والاعضا
كامنة بيعت فبانت ذكرا
بالدون بل في ما يضم ما
بظرفه والصرح فيما وزنه
بل شرط وزن الطرح صغلا
فالقول قول المشتري بحق

وام

وامرؤ مبي ببيع خمير
والشرط في الرقيق للتحرير
او شرط الاستيلاء او شتا
او يجزم البائع عند شهر
او انه يهدي له مديته
او تقطع الثوب لمشتريه
كالشرط في النعال او يجزم
والمهر جاز فيه والنيروز
ولا الى صيا ما هل لدمه
ومقدم الحج والدياس
وضح في التكفيل لكن اذا
ويجزل البيع اذا ما جمعا
كالميت والذكي والعقيق

او بالشراحي بقول الصدر
يفسد الكتاب والتدبير
حمل والدار بشرط سكنا
او يفرض المبتاع منه قبل
او يدفع المبيع بالعشيرة
ثم يحيط منه ما يرضيه
واستحسنوا اجاز ذلك
تاجيله اليه لا يجوز
او فطرم اذ يجمل اوله
ولا القطاف وحصاد الكا
اسقط من قبل الجذا صرحا
بين خلا او محرم معا
ولو مع التفصيل والرق

وان يبيع عبدا مع المديون او عبدة وعبد شخص آخر
يصح ذاك العقد في القرض

فصل

والمشترى في فاسد البائع ان قبض الشيء ما امر البائع
والعوضان في العقود يملك بالقيمة يارحاك
ثم لكل فسخه قبل البناء او الحيا والعتق والبيع
وطام للبائع الرجوع الثمن ولم يطم للمشتري المخرج
وان قضاء الدين ^{اتفقا} على انعدام الدين طام ^{مطلقا}
والنجس والسوم ^{للحيا} واقيا اثم وبيع حاضر مغيب
والبيع من بعد اذ ان الجمع لا يبيع من زميد فيه فاسمع
ولا تباع فرقة الصغير ذي الرحم المحرم عن كبير
وليس في فراق بالخير باس ولا في متناجين

باب الاقالة

بالثمن

بالثمن الاول ^{ما زلت ولا} في الرزيلة وفي النقص شرط

والثمن الاول فيه قدره وشرطه الاقل للعيب يتم

وتلك فسخ ثم في حقها وفي حقوق الغير منه

بمنعها هلك المبيع لا الثمن وفي نوى بعض المبيع فاسطن

باب التولية والمراجعة

بالثمن الاول وتلك صالحة وان يرد فانها امر اجمعه

والثمن المثل شرط فيها ثم اليه جاز ان يضمها

في صبيغه وقتله والقصر وطرنه ما اخذوا من

واجرة المحل وسوق الغنم قام على يكذا فليظن

لا اجرة التعليم او لغيره كذا بين الحفظ حين

فان يخن ياخذ بكل او يرد وان يكون ولا بالنقص بعد

وخطره في الموضعين الثاني وفيها خيره الشيكاني

باع بريح ما اشترى ثم اشترى باقول وباعه باكثر

يطرح عنه كل ربح قبله
 ما يشتر ما دون مدين وبيع
 بالاربح مولا او بعكس ما وضع
 بالاربح فاستمع
 يحط بنصف الاربح للمصاحبة
 وان جرى بينه وبين المضار
 يوجب البايع بالتعيب
 وبالبیان بعد طي البكر
 وان نول ما اشترى مولا
 خيره فيه المشتري فان قصم
 وان نول رجلا شيئا بما
 فاداك فاسد فادراك
 بالتدري في المجلس الاخير
 بالاربح فاستمع

فصل

بيع العقار قبل قبضه
 من اشترى الكيل كلال محل
 لا البيع في المنقول مثل ما
 ما كله وبيعه ما لم يكل

وجاز

وجاز في الشراء التصرف
 والخط والزبد والمبيع
 وكله يجر جازان بوجلا
 من قبل ما يقبضه ويشق
 وعلق استحقاقه بالبيع
 الادوية الفرض فافهم
 حلة قدر وجشها
 اما النكاح واحد حراما
 والبيع في الكيل مثل البتر
 يصح والموزون كالنقد
 بجنسه ومثله الشوي
 واعتر التعيين لا المفاهمة
 في بيضة جاز بيضتين
 وتجر ايضا بتمنتين
 وبيعه الفلاس بالفلسين
 من قبل ما يقبضه ويشق
 وعلق استحقاقه بالبيع
 الادوية الفرض فافهم
 حلة قدر وجشها
 اما النكاح واحد حراما
 والبيع في الكيل مثل البتر
 يصح والموزون كالنقد
 بجنسه ومثله الشوي
 واعتر التعيين لا المفاهمة
 في بيضة جاز بيضتين
 وتجر ايضا بتمنتين
 وبيعه الفلاس بالفلسين

باب

حرمه فضل ونسأ نظا
 وكله ايجل عما عدما
 والملح والشعير ثم التمر
 وكل رطل بكل عين
 لا الفضل والجيد كالد
 في ما سوى الصرف من المعا
 وجوز ايضا بجوزتين
 وحفنة ايضا بحفنتين
 جوزم الشحان في العينين

كاللحم بالشاة بلا تقريق
وجاز عند الصد ثم رطب
وبيع زيتون هزيت زائد
والبيع في مختلف الخاد
والخال من حشر بخل كرم
والخير بالحب لم يشرب
ويمن حربي ويمن مسلم

باب

والبيت منها يشترى كل حق
لكن في المنزلهذا دخله
وانه في مشترى الدار
الا يذكي جملة الحقوق

باب

لا البر بالديق والسوق
مثلا مثل كزبيع
كالخال بالسهم غير فاسد
تفاضلا يشرب كالبا
والشحم بالالينه او باللحم
لما بين من مملوك ومولا غيا
فدا ر حرب لقصور العضم

الحقوق

فعلوه يذكروا الا يشترى
اذ يشترى بكل حق موله
من غيره كوكا الكيفي الظل
ومثل ذائيط في الطر

الاستحقاق

ونسلمها يشعها اذ تستحق
اقبال روق قال اشترى
اما على البايع عند حضرته
اولا على العبد وذا يفتر
صالح عن دعوى بدار نورق
وان يكن لكلمة افلا دعي

فصل

من باع ملكا لغيره بالملك
حال بقا العاقدن والذ
صح عتق مشتر من ثا ص
وارش قطع اليد عند المشتر
لكن بما زاد على نصف الثمن
من يشتر عبدا لغيره ثمن هنا

لان اقررت بها بما سبق
فبان حرا عاذا بالمش
وعند ما يعلم حين غيبته
بالباعه لاجين ما يترن
ثم استحق البعض الرجوع
من حق بقسط المستحق

في بيع الفضولي

يفسخ او يجبر فعله اذن
بيع عليه والمبيع فاحتد
اذا ايجز لا ان يبعه فالك
للمشترى حين يجبر فاشعر
يلزمه تصدق لذي محن
بقول ذان له ما اذنا

ردت له واذم مع حاكم يقر
 مباح دار الغير حار بنا
 حكاه يعقوب عن النعمان
باب
 يصح في مضبوط قدره
 فضة في المثل والذرع
 كالخوز والبيض في الدين
 والفلس في حزم الاخطا
 والحيوان منه والاطراف
 جوامير وخرز والمنقطع
 وصح في المناج وزنا لا لم
 ولا يكال فتى معين
 ولا طعام قرية معينة
 يفسخه للمشتري بطلبه
 فما على البائع ان يضمن
 وضد ذاعنه روى الشيخ
السلم
 لا كل شيء يحظ بمعرفة
 ومستوى القيمة في العدة
 ان علما ما سمي من ملين
 مجهولة وعرض الوطاب
 ولا الجلود عدا ولا في
 والتمك الطري لا جمع
 في اللحم بل عند ما بالوزن
 ولا ذراع من حل مبين
 ولا يتمر بخلة مبيكة

والشرط

والشرط في صحة عقد السلم
 جنس ونوع ثم قدر و اجل
 بالشرح في المعقود والمثل
 وواجبا في موضع العقد وفا
 اسلم الفاني كذا النصف نقد
 ولم يجز صرف في سلم
 ولا يجوز شركة في السلم
 اسلم الفاني كذا وقايلا
 لو من عليه سلم له اشترى
 وصح في القرض وقول اخذ
 لو قال للمطلوب كل في طرفي
 تقايلا والراس عند قبضا
 ويضمن العبد وعكس الحكم
 بيان سبع من عند الاظم
 والوصف ثم الانتقاد للبند
 وموضع الايقان في النقل
 والبذل التعيين من قدر كفا
 والنصف لا يقبض دينه
 وراس ما يقبض قبل اتم
 فيه ولا تولية لمسلم
 ليس له بالالفان سيادة
 لربته فان يسلم هكرا
 ثم اقتبض المسلم فيه فاعقل
 فكال في البعد قد اكتمى
 وقبلها او بعد هاتما مضى
 شران يثنى وقد سمي

والقول قول المدعي للأجل
 لا بأس باستناده وسلم
 وأذ يرى الخيار فاعلم
 وصح بيع الكلي والسيح
 وعقد ذي النية مثل المو
 لو قال بيع مالك ذا الشخص
 فباعه صح وأدى المشتري
 وإن يزد في لفظه من الثمن
 ووطئ زوج المشتراة قبض
 لو غاب مولى المشتري و
 بيع للدين بايع وإن دبر
 وإن يكونا شيئين للحاضر
 وضمن الغائب أفا الشا
 والوصف فيه لا لنا في الجمل
 في الطين والخيش ويقيم
مسائل مستثناة
 والفهد والطيور والضياع
 في غير خنزير وخمير فضن
 وقدر الف غير معلن لك
 كما وإذا الضامن بالالف
 سلم ذلك وذا الف على
 لا عقد وليس فيه نقص
 وحاله بان لقاض شرعا
 موضعه ليس ببيع فاسطر
 يقبض منه بجملة الثمن
 يعطى له القسط بلا ضمان

وقف للتعالي

باع باللف فضة وذهب
 ربيع قضا عن حيد من جندها
 وقال يعقوب برء مثله
 ويقتضى مثل الذي كان له
 ظني باضرار رجل تكسرا
 او باضرا وافرغ طير ظفرا
 فهو لمن ياحن فقرأ
 نظم كتاب البيوع فاعلم
كتاب
 الصرف
 البصر بيع ثمن شئ
 كقايمة وإذا الجنس
 ويستوى حكم ردي حسن
 باع دنانير بوزق واشترى
 لوامة بيعت وطوق بوزق
 وإن يقلل منها كذا إذا
 كالسيف والحلج وإن يرفع
 البصر بالجنس مثل بيت
 جاز الجزا فإن يكن بكت
 لا قبل ما يقبض صرف
 ثوباها فبيعه قد هزل
 يدفع قبل الطوق إذا متفق
 بيعت بتقدرون ثم أخذ
 جان ما يفضل غير مقطع

وان يضرب شاة الفداء فاسمع
 وفي انا فضة بفضن بشرط الا ان يقبض البعض
 لكن اذا شاورك باستحقاق خيري الاخذ ورد الثاني
 لا قطعة الفضة بالتفانق
 ويبيع دينار ودينارين بدوهم جاز ودينارين
 كن اذا ما باعه احد عشر بالاعشر والدينار فهو معتبر
 والدينار السالم والمكسر بالضعف من ذلك اذا اعتبر
 لو باع دينارا بعشرين او عشرة تطلق غير عيين
 وسلم الدينار اذا وقابلا بعشر اعشر جاز اذا اتبادلا
 والحكم في النقود حكم الذهب مما تكن من فضة او ذ
 فلا يباع بعضها ببعض الاسوا بسوا مرضى
 وهكذا مما تبع بخلافه شرط التساوي وجوب الخالص
 وان يكن غايها الغشما بلا تساوي بيعها محرما

وان

وان يكن غايها الغش تصح
 لكن اذا ما كسدت وقد شرا
 واجبا قيمتها فالثاني
 وان سريها فليس بعدا كسدا
 وجاز بالتافق منه بالشرا
 ومن شرا منها بنصف درهم
 ومن يقيها بله ونصف اقصر
 ثم كفالات الوريضين
 بقوله اني كافل نفسي
 وقوله ضمنت او عليا
 وشارط الدفع بوقت عينا
 وان يسلم ذلك في المضرة

بجنبها البيع بفضل مضمون
 شيئا بها فالصدق بالنقص
 وقت الشرا وكسرها شيئا
 ولم يعين ذلك في العقد
 والبيع ان احصوا وما اظرا
 جاز واذي مثله في القيم
 بحجة بدوهم مضمون الشرا

الكفالة

تصح بالمال وبالايدان
 او نصفه او ثلثه او راسه
 او فرعتهم قاله اواليتا
 يحضره فيه والا سجننا
 وشرط حيث الحكم غير مضمون

وان يجرى ذلك في وقت الضمان
 فهو على الخلاف ما اذا اختلف

ددفعه في البر
 ثم نوى المطلوب وكفى
 يبرأ بالدفعة وان لم يشترط
 يضمن في على ما عليه
 ولا زمر ان لم احضر كغدا
 يلقونه المال ويشتري الا
 لا جبر في كفالة بالنفس
 او يشهدا شنان ما اوعدك
 والرهن والتكفل بالخراج
 ومن كفيل رجلا ورجلا
 والكفيل بالدين الصحيح يشهد
 كقوله كفلت عن ربيع
 او ما يبيع او ما يذوب

لم يعثر

يبطها الا الطالب الاصيل
 براءة يدفع ذلك فاضبط
 ان لم اسلم عند اليه
 بنفسه هذا فكل في ذنبا
 كذا اذا ائتم حين تقلة
 عن العقوبات ولا من حين
 قال هذا اما من الاجل
 قد جوزوا من غير حاج
 ورجلا كان الجميع كفلا
 ولو مع الجهل له فاشفوا
 مما يتاوه الحق المسجع
 عليه او منك له مفضوب

وبعد

وبعد ذايختر المكفول له
 وان يجعلها بما يلائم
 بفرض حق كان استحق
 او ممكنة استيفاء كان صل
 كفلا بما على فاشهد
 بوهانه فالقول للفرع بما
 ان ضامن باذن اصل اذ
 ان ضامن باذن اصل دفعا
 وما على الاصل لفرع طلب
 وان يلازمه يلازم واذا
 لكن ابراء الكفيل والشا
 وان يصلاح ضامن باللف
 الى قد برئت يا كفيل
 ان يطلب الاصيل او من كفله
 من الشروط كالذي يلزم
 او فونية كان يغيبه اخذ
 زملا الذي بالمال عند كفله
 بمبلغ يضمنه فان فقد
 اقر لا الاصل عليه فاعلم
 عاد عليه لا اذا تعدى
 عاد ولا عودا اذا تبرعا
 بالمال او يدفع عنه فاكتمل
 سلم اصل برئ الكفيل ذ
 يلحق في الفرع ولن ينفعنا
 عنها بنصف برئنا عن نصف
 كالقبض لا برئت اذ يقول

وَأَنْ تَعْلِقَ بِرَأْسِ الْوَرَى
 لَا كَفْلَ فِيمَا أَخَذَ لَا تَكُنْ
 وَجَائِزَ كَفَالَةَ بِالْمَنْ
 وَلَا تَحْمِلْ لَهْكَ كَثِيرَ الْمَعِينِ
 لَا دَبْرَ مَنْ كَوْنَتْهُ وَالْجَدْمُ
 وَشَرْطُهَا قَبُولُ مَنْ كَفَلَهُ
 فِي وَارِثٍ الْمَرْبُوحِينَ كَفْلُ
 وَلَمْ يَجْزِمْ مَعَ شَيْخِنَا الْكَبِيرِ

فصل

دَفْعُ الْأَصِيلِ الْكَفِيلَ قَبْلَ
 وَالرَّجْعُ فِي الْعَيْرِ لَهُ وَيَنْدُبُ
 قُلْتُ تَعَيَّنَ لِي كَذَا فَفَعَلَهُ
 ضَامِنٌ مَادَّ ابْنُ ذِي الْأَوْحَمِ

ولو

وَلَوْ عَلِ الْغَايِبُ بِالْأَشْهَدِ
 يَقْضِي عَلَيْهَا وَلَوْ بِلَا
 وَضَامِنٌ بِدَرْكٍ مَسْلَمٍ
 لَا مَنْ يَشْهَدُ أَوْ مَنْ يَحْتَمِ

فصل

لَا كَفْلَ بِالْأَثْمَانِ لِلْمَوْكَلِ
 فِي الْعَيْدِ بَاعًا
 قُلْتُ ضَمَانِي بِكَ ذَا مَوْجِلٍ
 ضَامِنٌ دَرْكُ الْمُشْتَرِكِ لَا يَغْنَى

باب

دَيْنٌ عَلَى اثْنَيْنِ وَذَلِكَ كَفْلُ
 وَالْحَكْمُ فِي مَقَاوِضِهِمْ أَفْزَقًا
 أَحَدُ كَفِيلِ رَجُلٍ تَكَافُلًا
 أَنْ شَا بِالنِّصْفِ عَلَى الْخَلِيلِ

كفالة الرجلين

مَنْ يَقْضِي لِقَاضٍ عَلَى النِّصْفِ
 كَالْحَكْمِ فِي ذَيْنِ كَمَا قَدْ سَبَقَا
 يَعْدُ بِمَا كَثُرَ أَوْ قَلَّ
 أَوْ شَا بِالْكُلِّ عَلَى الْأَصِيلِ

لكن اذا ابرأ احد عدي

وهذا حكم المكاتبين

وان يجزروا واحدا باخذ من

ان اخذ المحدث فالعود

باب كفالة العبد

ومن على العبد بما اكفلا

وسلم الضا

لمدعى الحاك على العبد كفل

لان ذلك كفل بعين العبد

عبد عن سيد بالامر كفل

كافله بعد عتاق معتد

كتاب

بالدين صحت بوضا الحاك

عليه المحيل والمختال

ديرا

ويبرأ المحيل لكن بالوى

واختلفوا في الوصف فالصدر

ومو بان محدها ويقسمها

احتلت عنك بكذا فسلم

احتلت كي تقبض لي فقال

قال المحيل هاتوا قبضتي

احال في الدين بما لم يودع

وتكر السفايح المعترضه

كتاب

من جاز ان يشهد في الاشياء

والعالم المحتمد العدل

والجاهل الغاصي الكبيح

جاز لمن يشهد ان نولي

والعدل كمال اجتهاد اولي

يعود والاقوال في الامتنان

باخذ الامر من ذامفسرا

اذ لا شهود او يموت معدا

قال بديني قد احتلت لغرم

احتلتني اما بديني غرما

فقال بل قضيتني لم تقبل

صح واذ يهلك بيرا فاسمع

اذ كان امر السبل نفعا

الفضاء

يجوز ان ينصب في القضا

به من الجاهل الذي فسق

والعدل كمال اجتهاد

والعدل كمال اجتهاد اولي

والعدل كمال اجتهاد اولي

وَمَنْ شَقَّ مِنْ تَفْسِيرِ الْعَدْلِ
بِلَا سَوَالٍ شَمَّ يَجْوَى لَوْرَقًا
وَيَلْزَمُ الْمَحْبُوسَ مَا أَقْرَبَ لَا
وَحِينَ لَمْ تَخْضَرْ عَلَيْهِ بِنِيَّةٍ
نَعَمْ وَلَا بِعَجَلٍ فِي تَخْلِيَّتِهِ
يَعْمَلُ فِي الْأَوْفَاقِ وَالْوُدَّاعِ
يَبْرُزُ لِلْحُكْمِ وَلَا يَقْبَلُ هَدْيًا
وَلْيَشْهَدْ أَلَمِيَّتَ وَيَعُودُ الْمَرْ
بِلَا يُضَيِّفُ أَحَدًا خَصْمَيْنِ
وَلَا يُشِيرُ نَحْوَهُ بِإِعْدَاكَ
وَلَا يُلْقِنُ أَحَدًا حُجَّتَهُ
فصل
وَمَنْ أَدَّى تَسْلِيمَ حَقِّهِ طَلَبَ

وَمَا عَلَيْهِ مَا أَثْمَرَتْ وَلَوْ
ذَاكَ الَّذِي دَوَّنَتْ مِنْ سَبَقًا
بِلَا شَهَادَةٍ قَوْلَ مَنْ قَدَّرَ
نَادَى عَلَيْهِ فِي جَمِيعِ الْأَمَكَةِ
حِينَ يَبِينُ الْأَمْرُ فِي قَضِيَّتِهِ
بِظَاهِرِ الْحُجَّةِ الْمُنَازِعِ
غَيْرَ قَرِيبٍ لَمْ يَكُنْ تَعُودًا
وَدَعْوَةً عَلَى الْعَوَامِ أَيْضًا
وَلَا يُسَارُّ الْفَرْدَ مِنْ هَذَيْنِ
إِذَا جَلَسَا حِينَ يَرَى وَيَقْبَلُ
أَصْلًا وَلَا الشَّاهِدَ شَاهِدًا
في الحبس
حَبَسَ الْغَرِيمَ صَاحِبَ الْحَقِّ

فِي الْقَرْضِ وَفِي مَنِّ أَوْ مَهْرٍ
لَا غَيْرُهُ إِنْ أَدْعَى الْفَقْرَ وَإِنْ
كَمَا يَرَى الْقَاضِي وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ
وَلَا يَحُولُ بَيْنَهُ وَالْغَرَمَا
وَيَحْبِسُ الزَّوْجَ لِقَوَّةِ زَوْجَتِهِ
كتاب
وَيَكْتَبُ الْحَاكِمُ نَحْوَ الْحَاكِمِ
يَكْتَبُ بِالْحُكْمِ إِذَا الْخَصْمُ خَضَرَ
لِيَحْكُمَ الْقَاضِي الَّذِي قَدْ كَتَبَا
إِنْ أَوْدَعَ الْكِتَابَ شَاهِدًا
إِنْ أَوْدَعَ الْكِتَابَ شَاهِدًا
مَنْ يَحْدُثُ مَا يَقْرَأُ عَلَيْهِمْ
ثُمَّ إِذَا مَا جَاءَ ذَلِكَ الْحَاكِمَا

مَعْجَلًا أَوْ مَا لِكَيْفَ أَذَرِي
أَثَبَتْ ذُو الْحَقِّ غَنَاءَ ذَلِكَ الْحَزَنِ
مَالُ لَهُ أَطْلَقَهُ غَيْرَ مُبْرِي
وَقَبْلَ أَنْ يَحْبِسَ أَنْ يَعْدَمَا
وَطَقْلَهُ لَا دِينَ لَشَهَادَتِهِ
القاضي إلى القاضي
فِي غَيْرِ حَدٍّ وَقَصَاصٍ لَمْ يَزَمْ
وَبِالشَّهَادَةِ إِذَا غَابَ عَنْكَ
إِلَيْهِ بِالْحَقِّ الَّذِي قَدْ جَاءَ
أَوْ شَاهِدًا فَرْدًا وَفَرَاتَيْنِ
عَدْلَيْنِ أَوْ عَدْلًا وَعَدْلَيْنِ
لِيَفْهَمُوا مَضْمُونَهُ وَيَخْتِمُوا
يَقْبَلُهُ إِذَا خَضَرَ الْحَاكِمَا

ومواذا ما قد رآه ينظر
فان يقولوا اذا كتابته
بمجلس الحكم وقد عرفنا
حينئذ بفضله وميلهم
في ختمه ثم لهم تفسير
فلان القاضى لما لم
ما فيه عند الخصم اذا شهد
ما قد حواه الخصم حين

فصل

وتحكم المرأة اذا تقلد
وليس للحاكم ان يستخلفا
لكن اذا ارفع حكم قاضى
ما لم يكن لسنة مخالفا
او خرق الاجماع بالتأويل
وفي الحفود والفسخ لو علم
في ظاهره باطن او مضيا
وما على الغايب اصلاحه
في غير ختمه وقضاة
من غير تقويض اليه فاعرفا
اليه امضاء بلا اعتراض
او عن كتاب الله اضحى صادقا
او لم يكن عليه من دليل
بشاهد رور مضى ذاك
ذلك في الظاهر حين
الا اذا ما نابعه خصم

يقض قاضى لا وصى واب

باب

لو حكم شخص يصح القضا
من احدى بيئات تحصل

صح بغير قود وحسد

فان الى القاضى انتهى حكمه

وان كان مخالفا لمذهبه

وحكم ذاك الوالد والولد

مسائل شتى من مسائل

ذو السفيل لا وتدل به

وجوزا ما لا يضرب بالاعلا

رابعة طويلة اقضامها

فما لدى الاقل بملك فمخ

وهو لم يبالا من راي على خفا

ما لم يستقيم ولصك يكت

التحكيم

ثم قضى قبل رجوع عرضا

او اعترافا او على من ينكر

ودية في حرب ذي التقدا

موافقا لمذهبه به حكم

انبطه ولم يكن يعاينه

وزوجه مثل القضاة قد

بل لقضا

غال لدى الصدور ولا تفت

كمشلا مسدودة رجا

وان يكون مداراة يصح

ثم حدث فاشترى انفا

وَقَامَتِ الْحُجَّةُ بِالْإِنْسَانِ
 قَالَ أَتَشْرَيْتُ أَمِيًّا وَإِنِّي
 مَرَّةً بَعَثْتُ لِقَبْضِ الْعِزِّ
 مُقْرَأً لِقَبْضِ الْعِزِّ
 أَقْرَبًا لَأَقْلُذًا فَقَالَ لَا
 فَجِيبْ دَعْوِي لَكَ مَا كَانَ
 مَا بَعَثْتُ مِنْكَ أَمْنِي فَأَتَيْنَا
 فَبَدَّهَنَ الْبَايِعُ بِالْشَرِّ
 وَيَبْطُلُ الصَّكُّ بَيْنَ شَاهِدَيْ
 وَيَبْطُلُ الصَّكُّ بَيْنَ شَاهِدَيْ
فصل في القضا بالمواريث
 لَوْ مَا تَذَقَّى فَقَالَ تَزَوَّجْتُ
 قَالَ لَوْ لَقَدْ اسْلَمْتُ قَبْلَ مَسْتَهْ
 مَوْدَعُ مَيْتٍ قَالَ ابْنُ مَوْدَعُ

مِنْ قَبْلِ امْرِئٍ هُوَ كَالْهَبَاءِ
 فَالْوُطَى لِلْبَايِعِ بِالْتَرْكِ صَفَا
 ثُمَّ ادَّعَى الرَّيْفُ بِصَدَقِ
 وَبَعْدَ ذَلِكَ قَالَ لَنْ يَقْبَلَا
 وَبَعْدَ ذَلِكَ قَالَ لَنْ يَقْبَلَا
 وَبَانَ ذَلِكَ صَحِيحًا بَرَّهَانَ الْقَضَا
 ثُمَّ ادَّعَى الرَّدَّ بِعَيْبِ ثَبَاتٍ
 مِنْ عَيْبِهَا رَدَّ الْبَيَانِ فَادَّرَ
 وَابْطُلَ آخَرُ لَا الْجُمْلَةَ
 وَابْطُلَ الْآخَرُ دُونَ الْجُمْلَةِ

اسْلَمْتُ بَعْدَ مَوْتِهِ وَقَبِيحَةٌ
 فَالْقَوْلُ لِلْوَارِثِ لَا الزَّوْجِ
 وَارِثُ كُلِّ سَلَمَةٍ الْكُلُّ فَغَى

ثُمَّ إِذَا اقْرَبَا بَيْنَ أَخِي
 لَا كَفْلَ عِنْدَ الصَّدَقَةِ فِي الْمِيرَاثِ
 وَمُشَبَّهَاتُ الْوَارِثِ لَهُ وَغَايِبُ
 لَوْ قَالَ مَالِي كُلُّهُ تَصَدَّقْ
 وَإِنْ يَكُنْ أَوْصِي بِثُلُثِ مَالِهِ
 وَالْوَصِي تَلَبُّهُ الْوَصِيَّةُ
 تَصَرُّفُ الْوَصِي قَبْلَ الْعِلْمِ
 وَإِنْ مَرَّ عَلَيْهِ تَصَرُّفًا
 وَمَا لَدَى الشَّيْخِ مِنْ حَزَلٍ
 وَكَأَنَّ لَوْ كَيْلَ سَيِّدٍ قَدْ أَخْبَرَا
 مُوصِي لَدَيْنَ بَايِعٍ ذَاوِ الْمُسْلِمِ
 عَوْدُ أَعْلَى الْغَرِيمِ إِلَى الْحَاكِمِ

وَكُذِّبَ الْأَوَّلُ بِتَلَفِي الْآخَرِ
 يُقَسِّمُ لِلْغَرِيمِ وَالْوَرِثِ
 لَا يَقْبِضُ الْكُلَّ لِذِيهِ فَكُتِبَ
 فَمَنْ عَلَى مَا لَا زَكَاةَ يُطْلَقُ
 قَدْ أَلِهَ فِي الْمَالِ عَلَى كَامِلِهِ
 مِنْ قَبْلِ أَنْ يَحْلُمَ بِالْقَضِيَّةِ
 بِجُزْءٍ لَا الْوَكِيلَ عِنْدَ كِتْمَانِهِ
 وَذَلِكَ فِي الْعَزْلِ لَدُنْهَا كُنْ
 إِلَّا مَسْتَوْرِينَ أَوْ بَعْدَ
 مَا جَنَّا مَمْلُوكَهُ فَحَدَّرَا
 ضَاعَ وَذَا اسْتَحَقَّ فَهُوَ غَيْرُ
 بَايِعٍ أَوْ لَعْدٌ لِمَنْ لَحِظَ مِنْ

فصل

وكل قاض عاد له في علمه
بالقطع أو بالضرب بالرجم
لو قال معزول قضيت مني
فقال بل ظلمت فقول القاض
كذا إذا أقر بالقطع لكف
بأن ذلك الفعل حال التولية

كتاب

تلمذ اذ يطلب المذنب
لكنه في الشرايات يشهد
وفي الزنا الشرط جال الزنا
وفي الزنا أربعة الذكور
وفي سويك لك شاهدان
كالمان والنكاح والطلاق

مصدق في امره والحكم
وما على قاض من اشم
القاضي قاضيا منه زور
أول ولا يعزوم بالتقاضي
بالحق والخصمان كل اعتراف
فاحفظ انطام في كتاب

الشهادات

والشرا أول في الحدود
بالأخذ لا بالشرع فهو أحد
واثنان في باقي العقوبات
وفي الحدود والقصاص
أحد جلفد ومن أتان
والبيع والتوكيل والاعتا

في عياني لا يراه رجل
والجميع تشترط العدالة
وبت بجناح عن ذوي الشا
وأجبا بجناحهم وخفنا
ثم على قوطها لا يقبل
وباحت بكفي وباحتان

فصل

والمكروا الولاد انثى
وقوله اشهد لا محاله
من غير طعن في سوي العقوبة
يعتني به وجايز ان اكتفى
تعد ميل خصم حين ما بعدك
أولى واثنان لدى الشيا

عالمها ولا يختص مشهد
والقتل والاقراءه اوقا
اشهد في كي لا يكون مسطلا
عن شاهد لم يعتمد اشهادة
ولا يشي ولا لم يحضري
والموت والدخول بالزنا

وفي العقود والفسوخ يشهد
كالبيع والغصب وحكم الحكم
واللفظ من عالمها اشهدك
ولم يحجز ان ينقل الشهادة
لا يشهدك بالخطا لم يذكر
بل حاز ان يشهد بالنكاح

وَالنَّصَبُ لِلْحَاكِمِ وَالْأَنْسَاءُ
 وَجَازَانِ شَهْدًا بِالْمَلِكِ
 بَابٌ مِنْ تَقْبِيلِ شَهَادَتِهِ مِنْ لَا تَقْبِيلَ
 لَا يَقْبَلُ الصَّبِيَّ حَالِ الصَّغَرِ
 وَمَنْ يَقْدَفْ حَدًّا فِي الْإِسْلَامِ
 كَذَلِكَ لَا يَحْمِي وَلَوْ بَعْدَ إِذَا
 كَذَلِكَ الْوَالِدُ لَا يَكْفِي
 كَذَلِكَ السَّيِّدُ لِلْمَكَاتِبِ
 وَلَا الشَّرِيكَ فِي الذِّمَّةِ بَيْنَهُمَا
 يَقْبَلُ وَالْمُدْمَنُ فِي الْخُورِ
 وَمُدْمَنُ الشَّرِّ عَلَى الْكَلْبِ
 وَدَاخِلُ الْحَامِ وَمَا عَارَى
 أَوْ مَنَ بِمَا تَفَوُّتُهُ الصَّلَاةُ
 بَخِيرٌ مِنْ ثَفَةِ لُبَابِ
 فِي يَدِهِ غَيْرُ الرَّقِيقِ فَأَعْلَمُ
 وَالْعَيْدُ قَبْلَ الْعَتَقِ إِضَافًا
 وَأَنْ يَتَبَّ لِلنَّصَرَةِ بِالْمَدَوَاغِ
 فَانْ مُسْتَنْجِيَةً الْقَضَا
 وَعُكُوسُهُ كَذَلِكَ فِي الْأَجْدَادِ
 وَالْقَيْنَ وَالْمَادُونَ فِي الْمَكَاتِبِ
 وَوَاحِدُ الزَّوْجَيْنِ لِلثَّانِي فَمَا
 بِاللَّصْبِ وَاللَّائِغِ بِالطُّبُورِ
 يَلْعَبُ بِالطُّبُورِ غَيْرُ مُؤْتَمِنٍ
 وَلَا عِبَالُ الشَّطْرِجِ بِالْقَمَارِي
 وَالْمَائِجَاتُ وَالْمَغْنِيَاتُ

او

أَوَّلُهَا يَأْكُلُ وَالْأَكُولُ
 وَمَنْ يَغْنَى الْمَلَأَ فَهُوَ يُرَدُّ
 قَدْ لَبَسَ سُلْفًا وَيُظْهِرُ
 بَلْ قِيلَتْ لِلَاغِ ثُمَّ الْعَدَّةُ
 وَيَقْبَلُ الذَّمُّونَ مَا يَسْتَحِقُّونَ
 وَمَا الْحَزَنُ عَلَى ذِمَّةٍ
 لَا يَقْبَلُ الْحَزَنُ فِي ذِمَّةِ الذَّهِ
 وَجَازَانِ شَهْدًا بِأَهْلِ الْأَهْوَى
 وَالْعَدْلُ مِنْ بَحْثِ الْكِبَارِ
 وَيَقْبَلُ الْأَقْلَبُ وَالْحَصَى
 وَمُعْتَقٌ لِمُعْتَقٍ وَخَشَى
 قَالَا أَبُو نَوَاسٍ كَانَ أَوْصَى عَمْرًا
 عَلَى الطَّرِيقِ وَأَوْصَى بِقَوْلِ
 كَذَا لَمْ يَفْعَلْ مَا يَوْجِبُ حَدَّ
 يَرَدُّ وَالْمَخْتِ الْمَكْتَدُ
 وَالْوَالِدَانِ مِنْ رِضَاعٍ حَكَمِي
 وَإِنْ كَانَ مَخْتَلَفًا دِيْنَهُمْ
 شَهَادَةُ لَكِنْ عَلَى الْحَزَنِ
 بَلْ يَقْبَلُ الْحَزَنُ فِي الْحَزَنِ
 سِوَى الَّذِينَ اسْمُهُمُ الْخَطَايَا
 إِنْ أَجْرُ مَنْ الذَّنُوبُ أَكْثَرُ
 وَرَجُلٌ مِنْ أَصْلِهِ مِنْ رِي
 يَقْبَلُ وَالْعَمَالُ فَايَحْتَشَى
 وَمَا وَادَعَى يَقْبَلُ لَأَنْ أَتَلَّ

ولم يفد قولهما قد وكله
 والجرح لا تسمع فيه بينه
 لو شهد العزل وقبلا
باب
 فان يكن فوق دعوى قبلك
 تما اتفاق الشاهد ^{باعتبار}
 حتى اذا ابى الالف يشهدوا
 فالشيخ لا يقبلها بالخلف
 حتى اذا يشهدوا بالالف
 واقتياما
 واذا يكون شاهدا بالالف
 يقضى بالالف ان يكن ذلك الاد
 وحيثما قد شهدا بالالف
 ولا يقتضيان ان ادعى اذالة
 ولا به يقضى لمن عيسته
 قال حذفنا بعضها فخرج
الاختلاف في الشهادة
 شهادة للقوم والابطال
 في المقتض والمعنى الذي الشيخ
 وقام بالالف فينا شاهد
 واقتياما بقبول الالف
 وذا بالالفين لغت الخلف
 بشبوت الالف
 يشهدوا الثاني بها والنصد
 ذلك فاحفظ نظمه فرعا
 وواحد على قصنا النصد

يقبلها

يقبلها في الالف لا الفضا
 وينبغي سكوت دارى المقضى
 بينتان قامتا بقتل
 فلعينها لكن اذا اولاهما
 اختلفا في لون ضر وقطر
 والقطع في
 لو شهدا بالمشترى واختلفا
 لو شاهداه بالشرا اختلفا
 كذا الكتابات وخلم البغل
 اما النكاح صحح بالاقول
 وعن ابى يوسف
 واذا يصح الملك للمورث
 من لم يجز الارث لم يرث
 الا اذا شهدا بان حياي
 حتى يقر المدعى بالقتل
 واتفقا في الوقت لا الخل
 مضى بها الحكم لغتا
 يقطع الا في ذكر اني وذكر
 الكل لانهما اشترى
 في الشرا المذكور فيه ضربا
 في الالف والالف فضل فاصر
 والصالح عن ماعد قتل
 وجعله مثلها في البطل
 كالاجل
 ولم يشترى لم يرث
 عند ثبوت الملك للمورث

وتعبر السدس ادم حقا
وان بقي منهم بقدر البينة
وشاهدان كمثل المير
وان يريد اضمنا فادر
فشاهدان بيع بمثل القيم
او با لا اقل اضمنا
وفي الطلاق قبل وطى حلا
وفي العتاق يضمنان القينا
ويضمن الفروع بالان جوع لا
وضمنوا ان ادعوا فيهما ^{الغلط}
لكننا قول الفروع يحبط
وشاهدوا التقدير واليما

كتاب

وضمننا نصف ذاك ^{سموا}
ومن عداها عاد لن نضمنه
لو رجعا لم يضمننا في المهر
وليس في النقصان غرم الفداء
او فوقها لم يضمننا فليعلم
وما علم
من الصدق نصفه وبعدلا
وفي القضا صورة قد غمروا
شهودا اصل انكروا التحللا
او الجميع يضمن الفروع فقط
ان كذبوا اصولهم او غلطوا
في الغرم لا الشرط ولو احصا

الوكالة

من

من ولا لعقد يؤله ومضى
وفي العقوبات لحاضر اقضا
لا الاصل الا من يلى التصرفا
والاصل التصرفا لمؤتمل
لا الاصل من يلى التصرفا
ولا يحاكم نايك بل ارضا
والغيا شرط رضا
والشرط في الموكل الاهلية
شرط الموقوف ملكه التصرفا
لو وكل التمايح والمادون
لكن حقوق العقد من محجور
وهي ما يضيفه المعسر
للمعوضين يحسوى ويدفع
وهي ما يضاف للاصيل

توكيله باخذ حق وقضى
وفي الثبوت والوسيط ارضا
او فرعه يقصد قد اعرفا
والفرع في حكم العقود يعقل
والفرع من جلبا وسلبا ارضا
خضم لثا و صحيح عرضا
من رقصا
وفي الوكيل الفهم للقضية
فما الوكيل قصد عقد عرفا
مثلين او ضد بر ^{يشير}
على الذم وكل لا المحصور
اليه كالببيع عليه فاسطر
ثم له الخصام في الغيب فعوا
عليه كالنكاح في التمثيل

فاعلى وكيله فهو رهاه
 للمشتري منع الاصيل
كتاب الوكالة
 في صحة الامر بالابتعا
 او جنسه مبالغ الاثان
 فامر بشري ثوبه روى
 ان ذكر الاثان
 وفي شراء العبد والذات
 وفي شري الثوب والذات
 والامر بالشرا للطعام
 والوكيل الرد بالعيوب
 وبعد علم الامر له
 وان يكن من ماله نقد
 لكن اذا ائتملك قبل اخر
 ولا على وكيلها حضوره
 وان يسلمه بشري فليخلن
في البيع والشرا
 بشرط ذكر الجنس والافواع
 الا اذا فوضه في الشرا
 او بعلة او فريز المستور
 او لا فارعوى
 ان قدرا ثمان لذا قد شرح
 وان ابا ان ثمتا فحصولا
 في البرا وديقه فساحي
 دام المبيع في يديه فاعلى
 بالعيوب وان اذن من
 كان له الجنس المبيع فالمن
 فحكمه فيه حكم الموثق
 وحكمه

وهلكه قبل على الموكيل
 وبعد يعقوب برا كالمرة
 لكن ضمان الزمان عند الثاني
 ويشب التوكيل في الاسلام
 يعتبر الفراق للتوكيل
 او بشرا مبلغ لم يثن
 ما يساوى نصف كل الثمن
 والرماء بالكل
 ومن يوكيل بشرا عين بطل
 وكل في شرا عين فاشترى
 او غير عين فله اذا ما نوى
 والقول للاصل اذا الفرع
 وان يك لا امر قد او في الثمن
 وبعد على الوكيل فاعقل
 محذرا المشتري قال لاذنه
 وكا لمبيع ضمن الشياي
 في عقدى الصرف في الاسلام
 في الصرف والاسلام لا اكل
 وضعفه بالثمن اشترى اذن
 للامرا النصف نصف ما وزنه
 بالكل عكن
 شراؤها لنفسه اذا فعل
 لنفسه فعقد قد هترا
 لا ضله ولا ماله اشترى
 بالمشتري للاصل بعد ما
 وكيله فالقول للفرع اذ

وان قيل يعني لزينة او اذا باع نفق الامر به ساعة اذ
 يلحقه زينة اذ الم ينفع وان نفق فهو الشار مؤن
 وان سلمه لزينة فهو له وهو كتحديد كبيع فعلة
 او بشر اذ ين وما سمي ثم فابتاع فرد اصح للاصل اذن
 وان يسمه ثمنًا وذا اشترى ببعضها الفرد تجزوا كثيرا
 لم يلزم الامر فاحفظ واذكرا
 الا اذا تم قبل الدعوى وجوز ان كان عين اذنا
 اشترى من ديني عليك اذ وهو بغير العين للعين شرح
 او بشر عبد هذا ففعل ثم ادعى الشراء بحل البذل
 صدق اذ اصل بنصف مدعي والقول للآخر ان لم يدفع
 او بشر هذا بلا ذكر ثم واختلفا في الكل والنصف اذن
 وصدق البائع مشن به تخالفا ولا المشن في تجزؤ

فصل في التوكيل بشر النفس الجسد
 اشترى من سيدك بالفرق فابتاع بالفرق مع الشرع عتق

فمؤلم مشن به حين بهيم والفرق للرب وشاري غرم
 اشترى من مولاه لى وهو مبيعا بملكه من امرا
 وان يكن له امره تحذرا
 اشترى من فضة حين اشترى فهو له وان اشترى حذرا

فصل في البيع
 والشيخ الغالى الوكيل منقذ مع كل من الغالى له شهادة
 وجوز البيع بمثل قيمته الامن فى الملك او كتابه
 واطلق البيع من الوكيل بالذوق والعرض والتأجيل
 اما الشراء فاجل العين فلا وهو الذي في قوله قد خلا
 وان يبيع نصف ما وكل به وفي الشراء شرط التامر فاشترى
 مؤجلا ببيع وقال اطلقا موكل والنقد قال صدقا
 وفي القراض عكس ردا فحققا

وسأى على الوكيل فى زمن ثمن غرم ولا نوى الوكيل فى علم

فصل

وليس بمضى أحد الفرعين
وفي الخصومات رد المودع
ما لو كبل الوكيل عقد
وجازان إجازة المقدم
لا عقد للكافر والمكاتب
باب الوكالة
ولو كبل بالخصام الاقضا
والشيخ في من عكسه كذا قضا
وهو يقبض العين غير خضم
حتى اذا برهن من جوامع
يوقف ويجزى الغا
اقرار من وكل بالخصام
غير طلاق وفاء دين
والعنف من غير عوض فاستمع
من غير تفويض واذن يبدل
او كان بالحضرة منه فاعلموا
لطفلة الحر الخفيف فكتب
بالخصم او لقبض

وان

وان وكيل بخصومة فتر
واطلق الاوسط الكون كفل
لو ادعى التوكيل باقتضاء
فان بقى الاصل خبالثا
لكنا المودع لو صدق
وكله يقبض مال فادعى
لديه سلمه وانتفع
وكل في رد معيب فادعا
والامر وقف لخصم المشتري
اتفق على اهل عشر فصرف

باب عزل الوكيل

ينبطل بالعزل مع العلم به
وان تولى الاصل ما وكل به
ويقيد مع حاكم صريح والافهده
بالمال لو وكل في القبض مطلق
يوم من صدق بالوفاء
يقضى وبالعود يدي بقاء
يوم من دفع لذل عقال
عن ماله بانه قد دفع
ذا المال باستحلافه
بما بعد رضاه الاصيل سمعا
وحلفه فاعتنموا من دزر
عشر له كن قضا ما سلف

وكيل

وموت ذا او موت ذافا تشبه
والفسخ في الشركة فانتبه

وَبِالْجَنُودِ مِنْهُ بِالْأَطْنِاقِ أَكْثَرُ مِنْ يَوْمٍ وَبِالْحِمَاقِ
وَالْحِجَرِ مِنْ مَكَايِبَ قَدْ وَكَلَا أَوْ كَانَ مَا فُودَنَا وَحِجْرًا حَصَلَا

كِتَابُ الدَّعْوَى

الْمَدْعَى مَنْ فِي الْحَضَامِ بَعْدَ وَضَعِهِ مِنْهُ هُوَ فِيهِ بَحِيرٌ
وَلَمْ يَحْجُودْ عَوَى خَلَّتْ عَنْ ذِكْرِ مَا يَدْعَى بِحَسْبِهِ وَقَدْ
وَأَنْ يَكُنْ ذَلِكَ عَيْنَا احْضَرَتْ أَوْ يَذْكُرُ الْقِيَمَةَ أَوْ يُعْذَرَتْ
أَوْ حَذَرْنَا قَائِلًا مَنْ يَسِيرُ أَطْلَعَهَا مِنْهُ فَسَلَّهَ وَنَسَبَهُ
وَأَقْضَى بِمَا أَقْدَرْتُمْ أَنْ تَقَى وَلَا شَيْءُ يُوَدُّ وَأَرَادَ حَلْفَا

بَابُ الْيَمِينِ

مَنْ قَالَ لِي بَيْتَةً فِي الْمَضَرِّ لَيْسَ لَهُ التَّحْلِفُ عِنْدَ الصَّدْرِ
يَا خَذِلْ أَلْكَفِيلُ بِالنَّفْسِ ثَلَاثَةٌ وَأَنْ أَمَى الْمُتَكْفِلَا
لَوْ زَمَّ الْغَرِيبُ لَا مِيلًا زَمَّ أَلَا يَبْقُدُّ مَا يَقُومُ الْحَاكِمُ
وَلَا تَزِدْ عِنْدَ نَائِي يَمِينٍ وَمَنْ أَرَادَ رَدَّهَا يَمِينٍ

وَكُلُّ

وَكُلُّ مَلِكٍ مُطْلُوعٍ لَا يَقْبَلُ بَرَهَانَ رَبًّا لِيَدْفِيَهُ فَاغْفِلُوا
لَوْ تَكَلَّلَ الْمُنْكَرُ بِقَضَى اسْتَجِبَ تَشْلِيحُ عَصْرِ مُنْذَرًا وَهَلْ حَجَبَ

لَا حَلْفَ فِي الْوَلَا عِنْدَ الصَّدْرِ وَالرَّقْدَا لَعْنَى وَنَكْرًا بِحَبْرٍ
وَنَسَبٍ وَرَجْعَةٍ وَيُقْتَبِلُ مِثْلُ الْأَمَامِ فِي الْحُدُودِ وَاللَّعَانِ

يُحْلَفُ السَّارِقُ ثُمَّ أَنْ تَكُلَّ بِيَضَمِنْ أَمَّا الْقَطْعُ غَمَزًا قَدْ
لَوْ جَا حُدَّ الطَّلَاقِ قَبْلَ وَطْأَتِهِ يَنْكُلُ أَدَى نَصْفٍ مِمَّنْ زَوَّجَتْهُ

وَنَا جَلَّ فِي النَّفْسِ الْعَمَلُ نَفَا يُحْبَسُ كَيْ يَحْلِفَ أَوْ يُعْتَرَفَا
وَأَقْضَى عَنْهُ أَرَادَ يَكُونُ طَرَفًا

وَالْحَلْفُ بِاللَّاهِ لَا الطَّلَاقِ لَغَيْرِ مَنْ لَجَّ وَلَا الْعَتَاقِ
وَأَنْ بَصْفَةَ الرَّحْمَنِ هَلْ ظَلَّ لَا الزَّمَانَ وَالْمَكَانَ

حَلْفُ الْيَهُودِ قَدْ مَنَعَهُ تَوَدَّاهُ مُوسَى وَصُطَفَاهُ سَلَا
وَبِالَّذِي قَدْ أَتَرَكَ الْأَنْجِيلَا حَلْفُ النَّصَارَى فَاسْلُكِ السَّبِيلَا

وَبِالَّذِي قَدْ خَلَقَ الْبَشَرَا حَلْفُ الْمَجُوسِ فَاحْرِفِي الْأَهْمَا فَا

وليس بالجاران حلفوا
وفي ادعاء سب يرتفع
كمكر البيع بما بينكما
والغصب لا رد على لازم
وفي الطلاق لم تكن تبارين
وفي الشراء الحلف بالبناء
لواقعة المنكر او صالح

في حيث ما هم بعيدون فاعزوا
يحلف في الحاصل الا ^{فعلوا} المصل
في الوقت بيع لا باعقدا
وفي النكاح لا نكاح قائم
والحلف في الميثاق علم الكا
ومثله يحلف في الهبات
حلف بشئ بعد لم يحلف

التحالف

باب
في الحلف في قدر صبيخ او
ومثبات الزيد هو المقدم
وامتنعاع النراضى حلفنا
يبداه في يمين المشتري
وفي شرط الخيار او اجل

يقضي لمن رهن مئة اذن
ان سبر مئة وحين العبد
وفسخ الحاكم عقد سلفنا
ويكفر الناكل في عوى اخر
او قبض بعض شئ او اكمل

اوها لك فالقول قول من تقا
وحلفا في الحى عند الثاني
في الحلف في قدر رسمي المشر
تقا يلا واختلفا في الشر
وليس بحرى في مسهم سلم
بل يحلف المظلوب فيه فاع

يقضي لمن رهن المهر وان
وحلفان عجزا وايقيا
وحكموا مهر المثل دريا

فالقول للمرأة في المهر ان
واذ يمكن ما بين ذلك
في الحلف في الاجارة التحا

والقول في ذلك لمن نسا
كل من الزوجين ما يصلح
قبل الوفا لا بعد الوفا
وبعضه بكل معتبر
من المشاع فهو في الرجوع

فلما المشكل للزوج اذا

ويجعل الاخر فيه يشك

وصير الثاني جها زمتلا

في الحر والمأذون الحيو

فصل في من لا

ولا يكون مودع مبرهن

والمشترى من غايب المودع

ومدعى الابداع ممن يدعى

باب ما يدعيه

لو برهننا على الذي في هذا

او بتكاج امرأة تساقطا

او بالشرا منه بنصف واذا

وما اذا ما ارتخا لمن سبق

عاشا وانما في المراه اذا

لوارث الزوج اذا الزوج لك

لها وما وراه ليعلها

للحرذا والمح في المماث

يكون خصما

خصم ولا الغاصب والمشتري

ما تدعى سرقته خصم فعوا

منه الشراء يسقطها بالاد

الرجلان

يقضى بينهما بما بلا اد

وهي لمن قد صدقته فاصطفا

يترك ذالم ما خذ الجميع

او ليس تاريج فوذ والقبط

والمر

والمر والشرا با تسواء

اشت خارجا ملكا وقتا

او ارتخا في حصة المودع

ان اشت لدخل ملكا قد سبق

او اثبتا النتاج فهو جدر

او خارجا ملكا وذاك بالشرا

او بالشرا المطلق كل برهننا

وشاهد اعدل كمثل اربعة

اذا ادعى البقرة خارجا

وبرهننا فربها للاول

واذ تكون تلك في ايديها

لو اثبتنا نتاجها ووقتا

واشتركا ان اشكلت فاثبتا

وما الحيا كالزمن والشرا

او بالشرا من ذا القديم ثبنا

من اخر كانا على التسواء

تاريخ ملك خارج فهو حق

او سببا في الملك لا يكون

منه عداد واليد منه احدا

من خصمه ثبنا فاثبتنا

من العدو وشرعة مشبعة

ذا النصف منه والجميع الثاني

سلم الباقي لذاك فاعقل

سلم للثاني الجميع فاعلمنا

يقضى ما وافق ستا اثبتنا

واشتركا ان اشكلت فاثبتنا

واثبتنا الثاني فاثبتنا

اثبت غصبا خارج وخارج
والراكب المهر الذي الحضا
وصاحب الحمل على الغير
ولا يسر التمييز بالتمام
وممسك أكثر طيلة
والقول للطفل الذي
وان يقل الى عبد احد
وصاحب الخنع والاتصال
بيت لدا وتسعة لثاني
اذا ادعى البقعة كل اثنا
فالحفرة والتبشير في الارض

باب دعوى

ودفعة اقتسما ما يخرج
لشئ ع بالأيدي
اولى من الماسك بالجمام
احق من مخلوق الحصار
اولى من الماسك بالكمائم
وممسك اقله نصفان
عن نفسه بانه محذور
ولم يعتبر فهو عبد في اليد
بالشورا ولى من ذوى انقضاء
ساحتها بينهما نصفان
في يده ولم يكن برهنها
كذا البنا مثل ما لو شهد

النسب

اذا

وقف لله تعالى

اذا ادعى لبناع مولا دامة
ويستحق البنيغ ورد ما انتقد
ولا يبا الى بار دعا المشتري
كذا اذا ماتت وقال في المثل
وان دعواه وقد مات الولد
وان قتل من بعد شهر
من ادعى من مؤمن واحد
وان سيع فردا على من عفا
ومن يقال هذا ابن مني فليجد
اذا ادعى لزمي نسبه الضي
وما لها ان تلحق الزوج وله
وان يقال هذا الابن من غيري
وانذا من لهما
لصنف حول مئذنيغ لزمه
فذلك قد صار له امر ولد
من بعد او معه فليكن
يسقط قسط الام منه فاعلم
لا يجوز حبس شيئا من ذلك
توقف دعواه لقول المشتري
كان له ابنين وكان والدا
تبطله دعواه لمن بقي
ذاك وذا ادعاء فالامام
والمسلم الملك يكون للاب
الا بقول امرأة اذا اجمد
وما تقول ابني من زوجي
فحصل

اولد مشتراته فاستوت فقيهة الابن عليه وحيث
 كذا اذا يقتل ان هكها وماله مال جزيل تركا
هذا كتاب حكمة الاقرار **وانه مجدد الاخبار**
 ومومن المكلف الحر يصح بين واجل هكدا شرح
 لكنه يجبر ان يشرح ما يبلغ في عرف الانام الفيا
 والقول المنقر مع محسنة از خصمه خالف في تبينه
 والقدر في اقراره مال اقله ان درهم يامالك
 وان يقتل مال عظيم فهو يقبل وزالماتين فاعقلا
 وان يقتل درهم كثيره لم يضر دون عشرة قصيره
 وان يقتل رامما واطلغا فانه ثلثة فحققت
 وان يقتل كذا كذا درهم فتسعة واثنا عشر الفالم
 وان يقتل كذا على وكذا فدا عشرة ون فرد فخذ
 وان يقتل على او في قتلي فانه دين عليه فاعقل

عندي

١٢٦
 عندي في كيسي او ضدوني او متر الامانة الرقيق
 قول ان ترنه بعد دعوى الالف ونحوه في الاعتراف بكفي
 وقول اجلنيه او قضيتك منه اعتراف وكذا اجلتلك
 وقوله اقرن بغيرها او قد قضيت صار كالصيا
 اقربا لدين بوصف الاجل وكذب الخصم مجل فاعقل
 لكن على الخصم له مبين فليتنق الله ولا يمين
 ومائة ودرهم درهم تلزمه الخاتم وموني الماية
 اقرا بالتمري الفواصر يلمزمه الكل بالاشاكر
 كالثوب في الثوب والمند وليس كما لاصيل الخويل
 والثوب في العشرة قال كذا فرد واحد عشرة الشيا
 اثنان في اثنين هما الاربعة اذا نوك الضرب ولم ينو معه
 ما يبرج زعم الى العشر لزم تسع وقالوا لك العشر

ما بين هذه الجدارين لهذا
 مقترن بخاتمة لثاني
 كما لنصل والمحمل والاجفان
 وتدخل الحلقة والفضم
 والنصل والجفر مع الحابل
 وان يقل الحالد في الحبل
 من يعرف بحمل شاه او
 لكنه للحمل بالذبح
 ويبطل المبرهم عند التنا
 وشرطه الخيار في الاقرار
باب الانشئتنا

يصح شيا البعض من ان ينقل
 والصاع والدينار مردا
 ثيابا تصح لاسواما
 لكن

لكن اذا صح بوتي الفتيا
 وواصل الاقرار بالمشية
 وكل اقرار به العبد وصل
 ويبطل استثناء اذا البناء
 مقر الف ثم لعرض
 مقر الف ثم لزاوما
 كذا اذا اطلقا لكتهما
 وان يقل من ثمن الخمر
 ومدعى الزيف لفرض او بد
 خلافة دعوى الزيف الوديع
 لكنه في الغضب والوديع
 لو قال هذان ذاك ينقص
 وصدد المقر في الثياب
 وابطل الاقرار فاما
 لله يبلغني ذاك بالكلية
 ان نشأ الله فذا لنقل
 وصح من عضة ذا الجدار
 لغرم مع انكاره بالقبض
 اقر بالقبض قضى له
 بوصله للنفي ليزعوما
 والخمر يقضيه بلا نقشير
 يقضى الجياد عنه ولو
 والغضب لفرط في الشاي
 مصدق في الفضل الشاي
 قد ركذا فالوصل فيه مخلص
 بالغضب ان جات ذاك

قال اخذت الفدا امانه
وما على من بالامان اقر
خلافه قال الورع عني
وان يقل هذا الذي اخذ
فقال اذا اخضعت هذا ملكي
وان يقل اخرته ورقلي
باب
فاذا ان في الصحة او مالز
على مقر سقمه قد قدما
ويبطل اعترافه لو ارث
ويبطل الاقرار في المشية
وجايز اقراره لاجنبى
لو بهما ثم بدت اعترف

فقال بل غصبا برى ضمانه
وخصمه الغضب ضمان ما دشر
تلك فقال اذا اقبل غصبتني
ملكى ومع ذاك انت قد ودعتني
كان له الاخذ بغير شك
فالقول للمقر عند اول
اقرار المريض
في سقمه بسبب قد علما
واخر الميراث عنه فاعلا
ان لم يصدق ومن بقي في الحاد
يعارض النسبة لا الزوجية
وان يكن مستغرقا للشك
كان لها اقل ارثه سلف
فصل

فصل وان اقر بغلام يمكن
يلحقه ان صدقه وورثا
اقراره بالوالدين والولد
كذا المرأة الا ان الولد
لا الاخ والعم ولكن يرث
او باخ اقر من بعد الاب
وان اقر احدا لابن ابن
فالنصف للمجاهد والنصف
كتاب
والصالح بين الناس الاقرار
ومو عن المال ان اقر
لو يقصر ما صالح عنه يستحق
والصالح عن منفعة وعاد

منه ولا اب له معين
وان يكن في سقمه تخدشا
والزوج والسيح والنقود
عند نعدام حجة اذا اخذ
مع عدم الفريسي حين سقمه
شارك في الارث لا في النسب
ان اباه جاز نصف الدين
حصته من اقر في الارث فقط
المصلح
يجوز والسكوت وانكار
كالبيع او منفعة وكالا
يقسط ما عوضه عاد بحق
وخطا يثبت لاني حد

وهو من النكاح والرق
 لا صلح ما دون يقتل
 كالصلح من مشتملك الغرض
 لا مؤسرا عتق عبدا مشتر
 وان يصالحك بثوب من فلك
باب التبرع بالصلح
 وبذلك الصلح على الموكل
 صلح الفضولي يجوز ان يكفل
 وان اضافه الى نحو له
 فان اياه الذي له عقد
باب
 الصلح في الواجب بالمدان
 فجاز ان يصالح عن نفسه

وكان كالعتق بما لقرضا
 بل صلح عن عتق ان قبلا
 زاد على السفر خلافا لها
 زاد على قيمة نصفه ان ذلك
 او نحو يشترط ان يترك
صلح التوكيل
 لا الفرع في ذال العالم يكفل
 بالمال او سلم ذلك البذل
 وان الى يوقفه لحاله
 جاز له وان الى الصلح منه
الصلح في الدين
 كالخط لا كعوض معاينه
 نصيفه او مثله موثلا

لا بد منه

لا بدنا نير موثلا
 ولا عن السود او المعجلة
 لو قال لذي النصف اليوم
 لم يبرأ الا بالوفاء والثاني
 وقول لا اقرا فخط لي
 عن الدراهم المعجلة
 بنصفها البيضا والمعجلة
 انك فبر في الذي قد فضلا
 ابواه كطلوع العنان
 ليس من الكثرة كشر الحبل

فضل

وان يصالح احد الشريكين
 لئلا ان يتبع الغريم في نصيبه
 الا اذا ضم ربع السلف
 او يطلبان ما لوفاء فاكبت
 تضمينه ربع الديون فاشعر
 والظرفان بطلان السلم اصلاح ذال القسط في السلم
 لو وارثون اخر حوله بال
 في العرض والعقار وعزة
 بعضهم جاز بكل حال
 بفضته او عكس ذالك

لا غر نفود و سواها يذهب
لا شرط الذن لهم و شرط
هذا كتاب حكمة المضا
بل شركة. فماله اذ من جانب
ولا يصح بسوى النفود
لو شرط تقصيد اذ من
وكل شرط يوجب الجهالة
ويدفع المال الى المضارب
وهو اذا مضارب اطلقا
والتفكر والتوكيل ايضا
لا عقدة القراض اذ مع
ولا يزوج امه او عبدا
لا يبعده اذ في بطل
لا يشترى قريبا في المال

كقسطه منه وان زيد في
براة المدينون صح فليحط
رَبِّهِ وَتِلْكَ الشَّرْكَاءُ الْمُقَابِلَةُ
وعمل من جهة المضارب
مع شيوع ونحوها الموحود
بعشرة يكثر اجر مثله
بالبرج فهو موجب البطالة
وربه في اليد كالاجانيب
جازا الشراء والبيع مطلقا
والامر انهما فيه والائتداء
من غير تفويض بضر او عمل او تري
لكن يسع اجلا ونقدا
او سلعه عيتمها او امد
قريبه ان كان ربح محصلا

فضمن

فيضمن للمال له ان فعلا
والعتق في القسط يوجب
والعبد
مضارب نصف بالفاشر
باب ان انت كسفتها فقال هو
وموسر اكان فله الخصم
وعند قبض الالف يعطى المدا

وقيل ما يربح صح فاعفلا
وما الذي للمال ضمان جعل
لسعى له قد جعل
جارية بالالف سعة جري
منه ونصف الالف كسفت
سعاية في الالف الربيع
كالنصف من قيمته تلك فاسمع

بَاب

المضارب يضارب

مضارب يضارب هو اذن
مضارب بال نصف يدفع
بنصفه ربح الله يعطاه
او نصفهما رزق للشاني
او نصفه فارجح وهو قد دفع

لا غرم بالدفع والربح ضمن
ضارب بالثلث شرط الموت
سدس ربح الثلث لا اذى
وما يتق بينهما ا فمدهوش
بالنصف فالنصف لثانيه وقع

واستويا في ما بقي من الطبع
 او نصف نزل الله او حج
 فالرجح الثاني ورث المال
 ودفعه بالثلثين بغيره
 وشرطه الثلث لرب المال
 ونفسه الثلث من الافضا
فصل في العز
 والعقد في المضاربات
 وتفسد العقود في المضار
 وردة تحصل من ذي المال
 وعزله اذا اذرى فان رده
 وان يدارح له وانزقا
 وان يدارح حاله لا يحبر

٥ ٥ ٥ ٥
 وكان الدفع منه بالنصف كحل
 نصفان والاولى الى المال
 كما تستدر في الرجح الثاني لزمه
 وعنده الثلث على الاعمال
 يصح للكل بلا ابطال
ل والتولية الشبه
 يموت من يرثه او من يعزل
 يموت ذي المال او المضار
 ملتحقا وارذوى الظلال
 والمال عرض باعدا وقصر
 يجيز في اقتضاده سيقا
 لكن يلب ربه وبياءه

والنقص

١٤١
 والنقص في الارباح والمشارك
 لو تعد قسم الرجح قبل النقص
 رد لكي يعود راس المال
 واقسما الفاضل الى الكمال
 ونقصه ليس على العمال
 وانها تفتاحا وامثاقا لم يرد الرجح لمال خلفا

فصل

ودفعه المال لرب المال بضاعة لم يكسب الا بطل
 وان مسافر فله الركوب والبسر والماكول والمشروب
 محتسب في المال لا الدولة والمقيم صرنا هباء
 وان مسافر فله الغداء والبسر والركوب لا الدولة
 والمقيم صرنا هباء
 ويعتدى ويكسب ويكسب من مالها في سفره لا في حضره
 ويحق للمالك ان يبرح ما اتفق عليه راسه في قدمه

لأن بيع ما يجب انفاقه على المشاع فاكثروا
 وقصره وحمله متبرع به
 وهو شريك عمر يد الصبي
 تحمير ثوب والضمآن منقفي

فصل

ان يشرب بالالف التي بنا
 فابضاع عبدانها نصف
 ثلاثة الارباع والمال
 فالالف والنصف في المال
 ودفع هذا العبد للمضار
 وصار رأس المال الف درهم
 واذ يريد بيعه ارجا
 ان يشرب في المال نصف
 يتبعه ارجا
 براو باع بتم بالضعف
 قبل الاداء غير ما ارجا
 او ربعه المضار بالمولى
 ونصفه يخرم ذوالا غير
 والنصف والربع على التنا
 ونصف الف دفع ذلك فاعلم
 كان على الفدين الضا
 عبد وهذا ابتاع بالضعف
 بالضعف

لو

لو اشترى بالالف عبد يصغر ضعفه وقيل الخلفه
 فربعه لينفك المضارب ونصفه وربعه المضارب
 وصار ملكا يخدمه اذا
 اذا اشترى عبد بالالف
 يدفع ربع المال الفا اخر
 مضارب يقول نصف طامعي
 والمدعى يزعم ان الكماله
 لا اذ يقول النصف المضارب
 ربح ونصفه من مال المدعى
 فالقول للعامل فاحفظ
 ربح وذا ابضاع ذال ضا

كتاب

الوديعة
 باهلك بل ان اودع
 يلجئ الحبان او غرق
 وجسمها بعد ان
 يتفق ورده مثله اكله
 اما انه تلك فليست تضمن
 من لم يعمل من غير خوف
 يخلطها المانع للضمن
 والاختلاف شركة البعض

وان بقاها واقضمتا
يظعن ان لم ينفذ الامر
بود عنها وان نهى مع زوجته
والامر بالحفظ بدار يلزم
والنهى عن بيت من الدار
لو اودع المودع عند اخر
ويرجع الثاني
لا يدفع مودع شخصين لذا
من اودع المثل شخصين قسم
خلاف ما لو كان
تنازع اثنان بالقمع ذا

كتاب

تفسيرها التملك للمنافع

لا ان تعدا اما زالا ما جانا
ومنحان في الثقل انشاها
ومن اليه يلجئ من عيسته
لا منزل عن دار يقوم
والتمنى عن دار تخص معنير
خص لغرم وما قد خيرا
يغرم ان جري
نصيبه عند الامام فحذا
ودافع القسم لثانية غرم
ليس ينقسم
يغرم الفين اذا الحلفا

العارية

من اعواض غير بقول النافع

اعرت

اعرتا وعبدك قد اخدمت
لو على بعلي قد حملت
او قال دارك لك سكنى او ذكر
وهلكها بلا نقد يهدد
وكل ما استعمال لا يختلف
اعانة المودون والمعدود
ومن يعرضنا الغرسا وبنا
وكل ما المعار قلعا غرما
ثم على المعار دفع الاجر
وان الى اضطبل المعير دما
وان الى المركب والانتا
كذا مع العبد والمشاهد
والشرط في المعصوب ^{الوديعة}

على او ثوبني قد منحت
ان لم يرد هذا قد هبت
مع ذاك عمرى متى ان شاكر
لكنه يضم اذا يوجر
يعين ولا ضمان ان تلف
كالقرض والمكيل والتفقد
موقتا وقبل وقته انشا
وليس المطلق غرما
في الرد والغاصب المودع
يركب والعين بيا سلا
يبر وان للدار رد الاعينا
لكنه بالاجتنبي ما يري
دفعها للرجل الشفعة

والرد في المصوب والوداع
اخارة الارض بقيد الضميمة
كتاب
صحت بايضا كقد خلكت
او حطني اطعمت اواركت
او هبة تسكنها دار هبة
وبالقبول ثم قبض في المقر
في مفرز قسيم او مشايخ
لا في الذي يقسم بل ان
لا الدهن والذيق في الحب
وان تلك العين لدى الموهبة
وما بهبه لابنه الصغير
وان بك واهب ذاك اجني

بدفعها للمالك المسايح
ارضى وقال لفظه اعزته
المهبة
ذا الشئ واخرت او جعلت
هذا حصا لي فاويا وهبت
لا هبة سكني ولا سكني هبة
بغير اذن وبه اذا عبر
في معوز التقسيم من مشايخ
جاز اذا اقتبض سلمه
سلم ذا وذا ويعدها طحن
تمت بلا قبض جديد فجعله
فملكه بنفس عقد وجب
ثم يقبض المأبذاك فاكتب
او

او قبضه لنفسه ان يقبل
وان هبت دارا له شخصيا
ولجميع
تصدق العشرة للفقير
باب
يصح فيها العود دون الصدقة
فالذات للزيادة المتصلة
والمرتب موت احد الشخصين
والخارج ملكا لآخر
والفأف للقرية بمرسالم
والقاف للقراية المحرم
لو قال خذ اعوضا او بدي
يلغوا الرجوع عند قبض الوهاب
او من غذاني حجرا او الولي
يجوز له العكس لذات النعمان
جوز الجبران
يصح والهبات لا الغنيين
الرجوع في المهبة
ويمنع الرجوع دمع خرقه
كالغرس والبنا الوسع فجعله
والعين ان عوضه في العين
والزاي ذو حيشة فقره
والها هلال العين تلك فاعلم
والها هلاك العين تلك فاعلم
عن الهبات او لها مقابلا
ذاك وان عوض عنه اجنبي

يلغ

لكن له العود بنصف العود
 اذا استحق النصف في المعوض
 لا عكس في احتي برده ما فسد
 والعود في نصفه يعارض بطلان
 وانما الرجوع بالتراضي
 بينهما او بقضا القاضي
 وما على الواهب للمعوض
 في هبة بعد اطلاقه استحق
 كالهبة المعطى بشرط العود
 يلغوا بما شاع وما لم يقبض
 وبعد كما ينبغي بعيب ترجع
 او بخيار رؤية وليسفع

فصل

ومن ثبت جارية دون الولد
 صحته والاستثناء للحم
 ثنية الحمل وشطره
 او عتقها منه واستيلادها
 او رد بعض الدار او رد
 من مضى الوهب بشرطه
 لو غلق التملك للدين
 او البرأت لمديون فسد
 او باد اخصف
 ما لم يرد
 يصح للمعطي طوبى العهر
 عمه ثم الوارثين فاشعر
 وتولا

وقولك اريدك رقبتي ينظر
 وعند يحقون بحقوقه
 والصدقات كالهبة تجري
 في القبض حكما والشرع فاد
 ويدن تصدقا بالمال
 على المزك ذاك لا الكمال
 وعلم في الملك ولكن يلزم
 بقدر ما يحتاجه واخره

كتاب

الاجارات

وهي شرا منتفعة مفهومة
 في مدة باجرة معلومة
 طورا بسكفوا زراعا وقفا
 واي وقت عيانه ثبنا
 وتارة اعلامها بالتسمية
 كالصبي او تحيطه للآية
 وتارة تعلم بالاشارة
 كنقل البر الى كوان
 وصح للاجرة ما صح ثمن
 والاجر لا يملك بالعقد
 بل بشرط التقدير بالنقد
 او بوفاء منتفعة العقد
 او قدرة عليه لكن ينظر
 اجرة ما استوجر غصبت
 والطنج بالغرف لذك
 يكمل

لكن لرب الارض والارض ^{الطلب}
 كذا كذا لئلا يفسد العمل
 ومثله القصار فاحفظ ^{مستحب}
 وبعد ان يضمنهما احرقا
 وتستحق الاجر في الالبان
 وعند تشريح
 ويحبس العين الذي يصنفه
 كما لقصره يصنع ^{يصنع} ومن معه
 لكنما الجبال والملاح
 والشرط مما كان ^{الصانع} فعل
 وجاز ان يطلق
 مستاجر لنقل اهل ^{مضمون}
 وعوده بالطرس او بالبر
 محمدا الطرس اخرا لكون
 مالم يوقت اجرو موهوب
 ومن يحيط حين يوفي عملة
 والخبر بالاخراج يوفي بدله
 عليه والاجر له فحققا
 اذا اقامها الذي النعمان
 والى الخبر ان
 في العين قاتل لا خذجرة
 فالاجر يلقوا والضمان
 حبسها للعين لا يباح
 بنفسه لا يستينب فاشمع
 له ذاك **فصل**
 مما تله الاجر يقسط جميع
 لموت ذاك مستقط للاجر
 يقضى وزفر في البدر

باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها

اجارة الخانوق والدار بلا بيان ما يعمل جازت كمالا
 يعمل ما شاء سوى الاسكان
 والارض للزراع بان يزرع ما
 ويستحق ثمرها
 واللبان والغرس وقتا اذا
 مالم يؤد قيمة المفلوح
 لو اضع البناء والمنزوع
 والحاملات للركوب يكثر
 لكن اذا اطلق يركب ^{يشا}
 كذلك الثوب واستحاله
 اما الحقار والذئ ^{لا يختلف}
 وان يسمى النوع والقدرا
 بيان ما يعمل جازت كمالا
 للفقير والقصار ^{الطمان}
 يشا او يزرع نوعا علما
 واللقما
 مضي عاد الارض بعد فروع
 ذوالارض او يتركه كالمطبخ
 والقضب مثل القضب ^{الموضوع}
 والحمل ان اطلق او ان ^{ظن}
 وان يقيد بغرم ببطشا
 مختلف بالمالين حاله
 بين الوري اشتغاله ^{يقف}
 يحل في الارض منه ^{يقتا}

وَاَوْقَعْدَى الْمَوْضِعَ الْمَعْتَمَدَ
 وَيُضْمَنُ الرَّاكِبُ بِالْأَرْوَاقِ
 مَسَاجِدَ الْجَمَلِ نَزْدَ يَضْمَنُ
 وَالْكَبِيحَ وَالضَّرِيحَ وَالنَّعْمَ
 كَمَا كَفَّ الْمُسْرَجُ بِالْمَعْتَمَدِ
 وَمَكْتَرُ الْجَارِ بِالسَّجِّ إِذَا
 وَسَا لَكَ الْمَعْتَمَدُ فِي الطَّرِيقِ
 وَزَارِعَ الرُّطْبَةَ وَالْبَشْرَطَ
 وَخَابِطَ الْقَبَا وَبِالذَّرْعِ أَمْرُ
 وَأَنْ يَرُدَّ صَاحِبُهُ أَخَذَ الْقَبَا

بَابُ الْأَجَارَةِ **الْفَائِدَةُ**

تَفْسُدُ بِالشَّرْطِ وَأَجْرُ الْمَثَلِ
 أَجْرُ دَارِ كُلِّ شَهْرٍ بِأَسْرِ يَقْدَرُ

صَحَّ بِهَا وَكُلُّ شَهْرٍ لَيْسَ كُنْ
 وَأَنْ لَوْ جَرَّ سَنَةٌ صَحَّ بِهَا
 فَجَازَ أَخَذَ أَجْرَ الْحَمَامِ
 وَلَا يَعْشِبُ لَيْسَ بِالْأَذَانِ
 وَالنَّوْجَ وَالْغَنَاءَ وَالْمَشَاجِدَ
 تَسْتَأْجِرُ الضَّيْرَ بِأَجْرٍ أَوْ مَوْ
 ثُمَّ عَلَى الْمَرْضِيْعِ صَلَاحُ الْغَدَا
 لَكِنْ مَتَى تَرْضَعُهُ بِكَدَرٍ
 مَعْطُ لَيْسَ بِغَزْلِهِ بِالْعَشْرِ
 أَوْ لَقْفِهِ مِنْ حَمَلِ الْبَتْرِ
 وَجَوَازُهُ فِي الْآخِرِ لِكُلِّ ذِي فَادَرٍ

أَخَذَكَ أَرْضًا شَارِطًا الْكُرَّ
 لَا شَارِطًا ثَنِيَّةً وَوَضْعًا
 وَالزَّرْعَ وَالسَّقْيَ مِنَ الصُّوَابِ
 لِلرَّوْثِ وَالْكُرَى لَنْهَرٍ قَطْعًا

ولا ازر راع بازدر اخري
 مستاجر شريكه حملها
 مستاجر الارض بلانها
 وانقضت المدة تلك سلا
 ومكتر الى بلاد انما
 حملها بحمل الناس فمنا
 وان يبلغنا الى موضع ما
 لكن اذا ما طاو عا حيا
 يقتضيه ذلك العقد ما
 كذا السكنى يسكنى بحجر
 بينهما لا اجر فيه فاعلا
 بزرع ان كان لزج قلما
 قدر المسمى اذ جرى عقد
 قدر الذي بحمله وغمغما
 يخرم في الطريق هلكا
 قد شرط له المسمى حيا
 من قبل حمل وازدراع علم
 دفعا لامار الفساد فافها

باب ضمان الاجير

والعين في يد الاجير
 الا الحريق والعقد وان فتك
 وهو الذي بالعل الاجر
 كالفقر بل يخرم خرقا
 والعين في يد الاجير
 اما تة وضمننا ان هلك
 الدق

ثم المكارى ضا حرا اذا انقطع
 وغير انسان بفلك عرقا
 وفي انكسار الدرة في السيل
 بغير اجرا او موضع انكسر
 لا يغرّم البزاع والفساد ما
 وما على البزاع والفساد
 وما على الواحد ضمان ماء طب
 يبذل له لنفسه في مدته
 كمن غدا مشاهرا في الغم
 حبل به يشد كلما رقع
 بالمد او حال شئ زلقا
 قيمة في موضع التمسيد
 واجرة على الحساب يعتبر
 يعطى من غير تعدد قلما
 غرم بفتق الموضع لعتا
 بفعله ثم له الاجر بحج
 وان خلا عن عمل خدمته
 برعاه او خص بغير الحنة

باب الاجارة على احد الشراطين

لوردة الاخرية زيد عبد
 يصح في الاول والثاني
 وجوز الكل وقد طال
 ثوب مضمي وفي ثاينين
 وذلك عند شيخنا النعمان
 رد وفي الذكر والمثل

والحمل في الدواب المساف

باب

والعبد للخدمة اذ يشاء

مستاجر عبد الجحر لعمل

لو غاصب عبد الجحر اكل

وان موهج عبد الشهرين

ومنها شهر ابد رهنين

وفي ابا والعبد منها خلتا

باب

والقول في الفيض القا

كذا في حجرية الصف

يعقوب للصانع في الخنز

لكن يعقوب قضا لعا

صح وقال فيهم خلافة

اجارة العبد

فما بلا شرط عليه سف

اوقاه لارقه بما بذل

فهو يرى مع شيخنا الاكل

دين بمشقا لير الصف

يصح والاول بالبر

والسقم تخليم لخال فافوا

الاختلاف

لصاحب الثوب بلا خفاء

والذكر للاجر وحده

محمدنا لوف فيه يكن

محمد فيه راي لشهرته

واعتمد

واعتمد الاوسط فقاوها

باب فسخ

وليسقط الاجر بفسخ الدار

وبالحراية وانقطاع المطا

وموت من نفسه قد عقدا

صح فيها الشرط للخيار

حكم كثرى الدكان للتجان

كذا اذا اجرم واقترا

وممكن في الدابة ترك السفر

وما يعذر ببيع عبد اجرا

افلس خياط سواه استاجر

لان الخ ذوا واراذا خرا

والاخر الشبهة فيه فاعلم

الاجان

والفسخ فيها بالغيوب

عن ضيعة من ربح او جاء

وان نكر لغيره لن يفسد

لكنها تفسخ بالاعذار

تفسخ منها اقل من الاجان

يبيعه القاضى ليدن

عذر وما ترك الكرى معشر

بل ان ابي الخدمة ثم صافا

وترك الاعمال طرا عدا

ه ه ه ه ه

مُتَاجِرًا وَمُسْتَعِيرًا وَقَدْ
لَوْ أَقْعَدَ الْحَيَاظُ وَالصَّبَاغُ
لَمَكْتَرَى الْعُودَ لِحُلِّ مَحْمَدٍ
وَالْمَكْتَرَى الْمَزَادَ فِيهَا الْكَلَامُ
كِتَابُ
كِتَابَةُ الْمَمْلُوكِ وَالْمُسْتَعِيرِ
بِمَدِّ مَنَجْمٍ مُوَحَّدٍ
أَوْ قَالَ صَبَرَتْ عَلَيْكَ الْفَا
أَوْ أَقْعَدْنَا عَدُوَّكَ وَهَوَّجْنَا
أَنْ يَنْوَمَا لَا أَوْ يَطَاهَا أَوْ
وَأَنْ يَكَايْتَهُ عَلَى خُمُودٍ
لَغَتْ وَتَجْتَرَى فِي خُرُوجِ
حَصِيدٍ أَرْضًا لَمْ يَغْرَمِ أَبَدًا
يَطُوحُ بِالنَّصْفِ حُجُوزًا عَلَيْنَا
مَا اعْتِيدُوا الرُّؤْيَا خَيْرًا
مِنْهُ لَهْ التَّعْوِضِ عَنْهُ نَدَا
الْمَكَاتِبُ
يَعْقِلُ مِنْ مَوْلَاهُ أَوْ كَبِيرًا
يَصِحُّ أَذْيَقِبَلًا وَمُعْجَلًا
يَعْتَوِذُ بِخَوْفِهَا تَوَاقِي
مِنْ يَدِهِ لَا مَلِكَةَ خُجْرًا
مَوْلَا عَلَيْنَهَا أَوْ بَيْنَهَا ضَمْنَا
أَوْ قِيمَةُ الْمَمْلُوكِ أَوْ خَيْرُ
قِيمَتِهِ لِيَسْعَى بِالنَّفْعِ وَفِي

او

أَوْ فَعِيلًا عَيْنٌ لِيَغْنِي بَيْتَهُ
عَبْدًا وَأَمْنًا عَلَى كِتَابَتِهِ
وَصَحَّتْ بِالْحَيَوَانِ الْمَطْلُوقِ
وَقِيمَةُ الْحَرْبِ لَرَأْسِ اسْلَامَا
وَأَيُّ مَنْ اسْلَمَ مِنْهَا اسْتَحَقَّ
بَابُ مَا يَحْجُزُ لِكُلِّ كَاتِبٍ
لَهُ الشَّرَاءُ وَالْبَيْعُ ثُمَّ السَّفَرُ
وَجَائِزٌ تَزْوِجُهُ لَامَتُهُ
وَأَنْ يُوَدَّ بَعْدَ عَتَقِ الْأَوَّلِ
لَا تُكْرَهُ بَغْيُ أَذْنِ وَالْهَبَةِ
وَالْكَفْلُ وَالْقَرْضُ عَيْنُ سَبَدٍ
وَالْأَبُ وَالْوَصِيُّ كَالْمَكَاتِبِ
• وَهُوَ كَمَنْ عِنْدَ الْوَسِيطَةِ كَاتِبٌ •
أَوْ مَائَةٍ لِشَرْطِ رُؤْيَا سَيِّدِهِ
يَعْقُوبُ فِي حَصْنَةٍ مِنْ مَائَةٍ
وَالْمَكْفُورُ مِنْ نَجْمٍ مَدَّقٍ
فَرْدٌ وَمِصْنُ عَتَقَانِ سَلَامَا
قِيمَةُ خَيْرٍ وَبِقِيمَتِهَا عَتَقَ
تِلْكَ فَعَلُهُ
وَالْمَنْعُ مِنْ مَوْلَاهُ لَا يَغْنِي
وَالْعَبْدُ لَا يَمْنَعُ مِنْ كِتَابَتِهِ
حَازَ الْوَلَا أَوَّلَى الْمَوْلَا بَلَى
وَالصَّدَقَاتُ بِالْكَثِيرِ هَبَا
وَيَبِيعُ نَفْسَهُ وَبِنِكَ الْعَبْدُ
لَا عَيْنُ تَجْرِي فِي الرُّقُوبِ فَالْكَاتِبِ

وان شري بنا او ابنا كتابا والصدر في غير الولد قد ابا
 ولو شري ام ابنه مع ابنه فبيعها محرم عند نهي
 وكل مولود له من امته مكاتب وكسبة في حسبه
 وان تزوج عبده بامته وادخل الجميع في كتابته
 فالولد الحادث في كتابه معها ونحوي امه اكتابة
 ان يتزوج **خبر** عنهما **مكاتب** بالادب بعد علمها
 كان ابنها اذا استحق عبد ومثله المادون ايضا عدا
 هذا جلوب صدرنا والشا ورده بالقيمة الشيا
 والعقر منها المشتراة اشحق عليه بالوطى لها في الحال
 كاذمة للفساد في الشا وفي فساد النكاح حين حزا

فصل

وان تكد من سيد مكاتبه فمضى اذا شات على المكاتب
 او عجزت ومالي له امر ولد وما ليس كاتب من دبره

وجاز

وجاز ان كاتب امر ولد وعققت ورث حين ردي
 او التي استولد لكر يفتق بموتة من غير سعي شلح
 والسعي في المال الى المدبر او مثلثي قيمة المعسر
 وسعي من دبر في اكتابة ان مات في الاعمار للفرا
 في مثلثي القيمة او مثلثي بدل ولم يجب عندهما سوى الاكل
 • • • وعقوتة كوني فير • • • به كل

وصلى من كوتب بالالفالنسا بالنصف فقد اجاز ان قتلنا
 وان كاتبة بمثل قيمته مؤجلاد وعشرة في علقته
 يتقضان لم يقض ثلثي ما بذل وثلثه عند الحلول للاجل
 وفسخها عند الاخير بطل او مثلثي قيمة بحجل
 ووافق الاخر في قضيتة اذا يكاتبة بنصف قيمته

باب من يكاتب عن العبد

كاتبة حر عن رقيق وقضا • حرود الامكاتب مع الرضا

كاتب عبده وفرد قسلا
 ويغشقان باد آلهما
 وما بشي بوخذ الغائب
 وفي فتاة عقدت عن نفسها
 وما درى الاخر جازفا عتلا
 وما على الثاني يعود قسلا
 ما برضا عبرة وان حصل
 وطفلاها كما مضى في جنبها
باب كتابته
 لو وكل الخليفة يوما صاحبه
 بملع فعتلتم اقتضا
 لو كانتا ما ويطاهارا
 وسارتا نيكذا وعجرت
 فهي لذي السبق وليلة
 فتلك ام ابن القدم بحرة
 ويضمن الثاني جميع عقرها
 ويضمن الاول نصف سحرها
 وما درى الاخر جازفا عتلا
 وما على الثاني يعود قسلا
 ما برضا عبرة وان حصل
 وطفلاها كما مضى في جنبها

العبد مشترك

في خطبة العبدان يكاتبه
 بعضا قبا لعجزه ما قبضا
 فولدت فقال مني الولد
 فهي ام ولد لمستد ونجرت
 غدت مست
 فالاول استولدها ونجرت
 ونصفه لباذي ونصف سحرها
 وعقرها وهذا لكل عقرها

ونهم

وقيمة الابن وكان حرا
 وجعلا الكتاب استيلا
 يضمن نصف سحرها مكاتبه
 واوجب لنصف لما كان اقل
 وليس للثاني ولاد ونسب
 لو در الثاني ولا وطى فعل
 فذلك المندوب بالهجر بطل
 وتلك ام ولد لا قدم
 والابن بالاجما
 لو كانتا هاتم فند حرزا
 يضمن من حرز نصف القيم
 قالوا ولا عود
 والعبد بين اثنين اذا در
 خير من دبري التضمين
 ودافع العقر لثلك بيرا
 لا وكان اذ عي ولادها
 في قول يعقوب فاحرز مد
 محمد في السفرا وثا في البد
 وبغرم العقرها فليكتب
 فحجرت فذلك العقد بطل
 فذلك العقد بحجر بطل
 يضمن نصف عقرها والقيم
 مع للمقتدر
 وموسر كان وعجز قد حرا
 وعادها لغرم لدى المقد
 عليه فاعلم
 وهذا في الشرة قد حرة
 والسخرى وفي عتق المليون

وان يكن بالعكر اقدحرا
 وذاك من بعد له قد بيرا
 خيرا بين سعيه والعتق
 وما على معتقه من حق
 ويبطلان اخر الفعليين
 واجبا في اول الفضلين
 ضمان من دبر المحرر
 نصف من السعير ولو العشر
 وفي الاخير غرم من قدحرا
 لذاك نصف سعير لو موصل
 يسعي فاذا كرا
باب من موت المكاتب و
عجن وموت المولى
 مكاتب غسر عن نجم ولد
 وجه فيوم من يوم امه له
 او عجن المكاتب اذا وفتحا
 وعند يعقوب بن حمير الرضا
 وعاد بالانجيز فتا الى
 مولا فتحا وله ما قد كب
 وان تمت اثروا يقضى
 واخر الحيرة عتقه حصل
 اولم يدع مالا ولكن ولد
 من بعد ما كوثب كان ولدا
 كالاب يسعي ومضى عنهما
 وعاد فتاحين لم يعجل
 واو جيا تنجيمه كالاول

فان

فان شرا انا ثم مات وترك
 وفاءه للامير او شرا ملك
 كذا اذا كانا مكاتبين
 معا بعقد واحد بين
 وان يخلف ولدا من حرة
 ثم دينها موفيات امره
 جتا وخص قومها بالغرر
 فليس عجن الامير في الحكم
 بل الزنة في الحكم بالمرشهم
 بعد اختصار قومهم وقوم
 وما قضاه السيد المكاتب
 من الزكاة قبل عجن طيب
 كاتب عبدا قد جتا وما درك
 يفديه او يدفعه اذا اسرا
 كذا ان يجن مكاتب لهم
 يقضيه والعجز بعد ذلك
 وان قضى عليه في كتابته
 يباع عند العجز في جنائنه
 لو مات من كاتب نجم المذل
 وهو من اعتق واسيانية
كتاب
 او من غدا مستولدا لامته
 باشركا لنديروا كتابه
 وشرا لغيره او ساييه
 او ملك المحرم من حرة ابنة
 لغو ونخص الولا صاحبه

وحامل من زوجه القن اذا
لقومها اذا با كذا ان القن
لكن يحرق العبد منها اعتنا
وان قتل معتقة من محبي
وان يكن مولا
واخر المعتق من ذى النسب
لو بعد مولا نو حاز الثروة
وما لانتى من ولا ملحق
او الذى يبذل بكاتب
وليس لابن الاخ حق الولا
فصل في ولا
ومن يوال رجلا اذا اسلما
وارثه مع علم الوارث له
وما اعتقت كان ولا الميراث
لفوق نصف العام بعد اعتق
ولا ابنه لقومه فحقها
يلى ابنه المعتق عند الاغظم
ليا المسلم
لا عن ذوى الارحام فكثر
اولاد مولا الذكور فاسطرا
في غير من تعتق او من يعتق
او الذى كاتبه المكاتب
مع عمة في العصابة فاعقل
الموالة
في الارث والعقل بشرط الزنا
وحاين اخيه ان يشق له

الا اذا ما كان عنه عقلا
كتاب
لو باع بالاكرا ومن نوءد
وقبضه الاثمان طوعا امضا
يضمن شارقا بضر قيمته
من مئنة ان سيع منه الاكل
ومكر الكفر يساخ ان نطق
كمكره في هلك ما الى المسلم
او قتله بالقتل ثم قدما
وان يطلق او يجر مكرها
بقائمة العبد ونصف المهر
او برضا احد لذي الصد
كتاب
وما لمولى العتق ان ينتقل
الاكراه
بالخبير وهو ذو اقتدار
كذلك تسليم المبيع ايضا
بالهلك او ضمن من الكره
او قطع عضو فعليه الفعل
تورئة وانما الصبر اخو
فخص من اكرهه بالمغرم
ياثم والقتل على من الزنا
يخوذ بالغرم على من اكرها
ان ذاك من قبل الدخول بحرق
بردة زوجه ذاك لم تدين
الحجر

عقد العبد والتفارق عقلا
 ولم يجز موزي جنونا
 وضمننا ما التنا
 وما على المولى يقول العبد
 والحد والقصاص الحاق
 ولم يجب في سفر من حيدر
 ليس لنا في المال ان يكره
 واوجبا الحيز وبوقفت
 وليست في القيمة عيرة
 والحجر لا يمنع حجا فرضا
 لكن يكون المال في يد النفقة
 وجاز في ثلثة اقنوصي
 وما على الفاسق حرج مطلقا

بغير امضا الاوليا ابطلا
 وباطل اقراره كذبا
 فاكتمها
 وسلم المالك عليه اذ عتق
باب الحجر للفقهاء
 بل الذي يبلغ خاظم الامر
 او سنة خمس وعشرون سنة
 على رضا حاكمه التصرف
 ونكحه جاز بمثل امره
 والنفقات والزكاة ايضا
 حتى يرضى مصلحته وانفق
 بكل خير قد اراد الموصي
 اذا غدا له مال محققا

قصد

بلغ

فصل في حد البلوغ

ويبلغ الغلام بالاحياء
 او لا حتى يثبت في العهر
 ويبلغ الانثى بحيض وحمل
 والخمس بعد العشر قلافيها
 والقول في البلوغ للمراة
باب
 لا حجر في الدين ولكن ابدا
 في دينه فان يك الدرهم
 ارفيع اخلا لنقد بن
 واوجبا عليه حجر الحاكم
 اذا ادى لقضا الدين
 وان له دون الديون مال

والاخلام منه والانتزال
 الى ثمانية عشر
 والاحلام او سبع عشر
 رواية عنه بفتوى العلما
 وصار كالبالغ في الحقا
الحجر للدين
 يجبر او يسبع مالا وجد
 نراه والدين قضاء الحاء
 باخر خالف في الدين
 ثم يسبع المال بالدرهم
 اقرب من بعد الوفا يلزم
 فيفق منه ذاك والعيال

كونه المظالم والروا
 وان يقل الاموال الى الجبس
 الامداد على اليسار
 وان زمانا قد رآه اوثقه
 كذا اذا جهر
 وجاز للغريم ان يلازم
 من غير ان يمنع التصرفا
 وبطلان ذلك عو من اقلنا
 وبايع السلعة مثل الغرم
 وبايع السلعة لا يختص
كتاب
 ومطلق الاذن للبيع وان
 والاذن في نوع يعم لاني

ثم ذوى الارحام من جهات
 لهم بلائنة تقشيس
 كالقرض والضمان والموا
 ولم يبين مال لذل اطلقه
 فيما نطقه
 والاخذ من فاضل كسبه
 في حضرا وسفرا تحقيقا
 ما لم يبرهن باليسار اقتبسا
 ان قبضت ولم تقبض تملكا
 لكنها بينهم تختص

المأذون

يرتفع الشئ وان شاركان
 عين كل او فلان التحاف
 والد

والدن والغصية يصح ان اقر
 وينطل القرض وانواع الهبة
 لكن له اهدا ليس المظلم
 ويبعث في الدين ان لم يقدر
 ثم انهما الماذون للماذون
 او بالحق منه سار تداد
 او حجر مولا مع التشهير
 وما هو بما في يده اذا يقر
 ولم يملك ربه ما اكسبه
 فعنقه في عبده قد بطله
 والبيع والشراء ما بينهما
 ودفع للعبد ما الشراء
 وعنقه يمضي بعينه فقيمة
 والنكح والانتكاح منه قد
 والعقوبة وكذا المكاتبه
 وان يصنف مطعمية فاعلم
 وفاصل الدين عليه ذنوب
 يموت مولا او الجنون
 او بالابق او بالاستيلاء
 في اكثر التجار لا النذير
 صح لدى الصدور ولو بعد حجر
 ان دينه استغرقه والقيمة
 وان يكن غير محيط جازله
 بالنفع للعبد يجوز فالما
 قبل اذا شمل الغاء
 الخصم والفضل لدى الجزية

وبيعته كعتقه في الغدر
 وإن بغيه مد عاد بالقيم
 وإن اجاز اخذ
 وإن درى شارب بالدين
 ببيعته فالمشترى لا يضمن
 وإن يقل قادم مضر سدي
 يلزمه ما كان في التجر ولا
 فإن انى المولى وبالا ذراقر
 وذو الصبا العاقل بعد^{الدين}

كتاب الغضب

يلزم رد الشئ حيثما غضب
 وتلزم القيمة فلما انصرف
 وهو غضب العين عند الشئ^{الدين}
 وفي نوى المشى مثله يجب
 منه لدى الامام يوم اختصما
 وحالة الفقد لذلك الشئ^{الدين}

وفي الذي يجلب لمرئك مثلي يجب
 وفي الدعا الهلك حبرا وير
 وبعد يقضا بالضمان من^{ظهد}
 والغضب في المنقول لا العقار
 اذ ليس فيه ضمان جاز
 لكن اذا ينقضه بالفعل
 فانه يضمنه كالنقل
 واجب الاخر
 ومستغل العين يعطى الفقرا
 لكن يعقوب بن الش^{يع}
 والرجح في المعصوم^{يع}
 بغير خط الانشاع بملك
 بالشئ والطبخ وطحن الحب
 وباتخاذ السيف والانساء
 وما بصوغ الحجر بملك
 في مذهب الشيخ ونعم المسلك

قيمه بالوفى يوم ما غصب

بانه لو لم يفت لا ظهرا

•

اذا ليس فيه ضمان جاز

فانه يضمنه كالنقل

غرم اكل

زوايد الغلة عن ما خسر

لا يرى

كمثل ذاعلى الحال او الشايع

قبل الضمان غاصب متملك

وبالبناء منه حول الخشب

من غير جنس الحجر بن شأى

•

في الشاة اذ تدبج والثوب
 او اخذه مضمنا للنقص
 وان بشي في ارض غير غرث
 وان اضر القلع للمالك
 في صبغة الابيض مثل قنطرة
 في الابيض المسبوغ اصل
 وان يشا اخذها وردا
 يخرق بفحش قيمة مع ترك هذا
 وفي يسير الخرق نقص القدر
 فرغها وردا بلا شكس
 بضم ما زاد ويجوز اذن
 ولتد السويق مثل عبرة
 وفي سويق مثل عبرة
 مراد بسمه وصبغ بها

فصل

وتملك العيل التي قد غصبت
 وحلفه في بيعها المعتبر
 فان بدت اكثر بعد الغرم
 ولم تعد ان ضمنت للخصم
 از غاب مخصصه وجابجا
 ان يفيض بالقيمة حين غلبت
 ان لم يبرهن ان ذاك اكثر
 بخلافه عادت للملك الخصم
 بقولها وحجة في الحكم
 سلم للمالك ما قد غاب

يمنع وان يخط بحلفه من غصب
 من باع مخصصا والرب دفع
 زوايدا المخصص بمثل الولد
 ونقصها يضمن الا ان يفي
 وردا حبل له لا يبري
 واذا تكون حرة لم تغرمي
 ان تنسوها ولا الخنازير ولا
 وغاصب الخمر من المسلم ان
 ودافع الجلد كذا وحازان
 والحل اذ يتلفه يغرمه وما
 وبوجي الضمان انو المغرم
 ويبيعها صحت ولكنهما
 وان يمت مدبر مع من غصب
 فالرد او فالترك للاضداد
 حازر وليس القتل كالبيع
 اذ انما لم يقع تعدي
 مولودها بحبرها فينتفي
 ان تنسوها الولاد عند الصدا
 كالنفع بالغصب وخم المسلم
 تكون للذمي هذه ضمن
 خلها يبردها ولا يبرهن
 ياخذ ما زاد الدباغ على
 في الجلد غرم وما قد غما
 والسكر المراق والمنصف
 قد افسدا وما الضمان الزا
 فالغرم بالاجماع فيه قد

كذلك امر الولد في قولها والصدور لا يوجبها مغرما

كتاب الشفعة

والشفعة للخليط في المبيعة ثم الخليط في حقوق الضيعة كالشراء والطريق ثم الجار وما يوضع الجذع في الجدار وهي على الروي

والشفعة بالاشهاد ان بالرضا او بملكها بالاختصاص

باب طلب الشفعة بالقبض فادروا

والخصومة فيها وحين يذرى بالشرا فليشهد عند العقار او على ربه اليد ونجد لا يخطى بالنواني بل ان مضى الشهر الذي

او مجلس الحكم بقول الشا

وليس في الشفعة اصل البيع والبيع اذ ينكر ذو الشفعة

وما

وما حضوره من بلا لزم عليه من قبل قضا الحاكم

الاخير فاعلم والمشتري لا بد من مثله ثم على البائع عند الشراء من قبل ان يقبضه من امره وليس ابراء المشتري بمعتبر

فصل الاختلاف

والمقول للمبتدع في فسخه وحجة الشفعة مما يبرهنا اذا ادعى البائع قدره في الشفعة بالادون طالما

والخط في حق الشفعة بظهر

واذ يكون غير ذي المثل من

كر

فالشفعة في قيمة ذاك فاعلم

او بشعير او ببر قيمته
او لسوى المحبر يانت بيعته
وبيعها الا القضا الذي
وان شري سهما مال وشري
وان شري شجر عنه دفع
لا باس بالخيلة فمنع الشفع

مسائل

وليغنى تعدد المبتاع
ومن شري سهما يذان قسم
وياخذ الماذون من سيده
وجوز الشيخان للول

كتاب

وينصب الحاكم عدلا قاسما

كالا لفا واكثر عادت شفعه
لا ان بدت من المضاري
جيرانه يمنع شفع الجار
سهما ففي الاول شفعة جري
ثوبا جري بالثمن الذي وقع
عند الوسيط والاخير قد منع

مفرقة

في اخذ خط البعض البياح
فللشفيع قسم شاربه يتم
شفعة كاخذه من عبده
تسليم حق شفعة الصبي

القسم

موت منا في الاقسام علما

بدر

يرزقه من مال بيت المال
ولا يعين قاسما بل يمنع
واجب القسم لدى الامام
لا يقسم العقار بالاقارب
وعدد القوم وقالا يقسم
وفي العقار المشرى بالثقل

لا في عقار صح في ايديهما
لكنه يقسم متهما برهنا
وعدد القوم وبيان مستحق
لان تلك الدار بكف الغا

فصل في

يقسم للفرد الذي نفعمه
يقسم للفرد اذا لم يضر
وان يضر لغيره فراضى المعسر

ما يقسم منه

وان يضرهم فراضاهم ببيع
وان يضر لغيره فراضى المعسر

واذ يخص الضر فهو يقسم
 وعكسه الخصاص قال فالما
 وتقسم العروض من جنس
 والشيخ لا يجزئ الرقيق
 والبيرو والحمار والجورلا
 والدور للقوم بمصر تقسم
 وجوز الخلط بشرط النفع
 دار وحانوت وارض مفردة
فصل
 والذرع والعزل وتقويم
 ملقبابا وول وثاني
 وتخرج القرعة للعيان
 والقسم لا يدخل النقداني
 لدما الكثير لا القليل فانما
 واستويا عند الشهيد فارقا
 يقسم خسان خلط فعلا
 قسما على غير رضى الرقيق
 يقسم جبرا والرجا خلا
 مفردات عند تعلموا
 ان كان في قسمتها بالجمع
 تقسم كل منهم على حدة
في كيفية القسمة
 وفز ركل بحقوق حسنا
 للاضما متبع الحسنا
 ولم يجز في القسمة النقدان
 في قسمها لا يدخل النقدان

فصاح

فصاحبا لاول يعطى الاو
 وان يكن لواحد مستعمل
 لم يشترط بصرف مما اكلنا
 والعلو والسفل او البيت
 وحياز شهادة القسام
 كذلك الثاني لثان جعل
 في ملك من قاسم او سبيل
 عنه والا فسخت فاقفنا
 يقسم بالقيمة شتى وكمل
 عند اختلاف مذهب القسما
باب دعوى
 من يقلل استوفيت حتى اذ
 او ادعا اخذ من المستوفى
 وان يقلل اصا بنى الى كذا
 واذ انفا تقسني
 لا فسح في استحقاق نصف
 بل عا دها لقسط على الخصم
المزارعة
 تلغو لدما الصديقان لعمال
 تلغو فاجر المثل فيه قد تم

وحوزاء وعليه لفتوى الحاجة الثانية من ما قاله الملبوي
 ان يتفرق بالارض او بالفضل او ضم ثورا مع ذرة الفضل
 والارض والثور معا للبطل والعلم بالملقة شرط وكذا
 كذا المساقاة بهذا المجد والريح ان تفسد الربيع
 عن المسمى لا يراذفاد والالدي لا خير على القدر
 ومن ابا يجبر سوى ذي اليد وموقف منهما للصاير
 وان مضى الوقت بزرع يغل كان على العامل اجر مثل
 لحظ في الارض حتى الفصل
 والبذر في الارض بقدر ايضا كاجر ما بعد الملوغ فاكنا
 وشطه الحقل على المزار ونحو من مفسد التراجع

كتاب المساقاة

ابطلها

ابطلها وجوز البحران في القصب ولا شجار والرياح
 كذا في اصول باذنجان وحجاز في الثمار قبل الانها
 واجر مثل في المساقاة تقسيم كالعقد على الشجار

كتاب

الذبايح

ومن سوى المسلم او الكتاب مذبوحة محرمة في الباب
 وتبارك اسم الله عدا واذا يترك بالفسيان لا يحرم
 وذكر غير الله فيه يذكر وبالقبول ان دعا لاقبله
 والذبح في البيت والخلق وجماله العروق عند ارجاء
 خلقها ما والودجان والمز وبكفي الشخ يقطع الاكثر
 ودخضا في ترك ورج فاشعر وبالمروء والمطيرة وما يصحها
 وجاز بالقرن والعظم معا لا القايمين منها فاشنعها
 والظفر والسن الذي قد نزع

وليست تحب ان يحد الشفر
 والنخع والقطع ^{للمرء}
 القفا والنقرة
 وذبحه من
 والصيد ما استأنس ^{بذبحه}
 وسن نخرا ابل اما البقر
 وعكس هذا
 وما الجبين ذكاة امه
فمثل في اكل
 اكله وضيقه
 لا الحشرات والسباع كما
 كذا كالحم الخيل عندنا
 من الطيور لا يتباع فالكب
 والخيل عندنا لا يجل صدقنا
 والجلد لا الخنزير المحرم
 ويكون الظأ في ذاك
 ويحرم المائى الى السهك

والحمار

والحوش والجراد بالميات
 هذا كتاب في اصناف النحر
 المومس المقيم في منزله
 شاة على كل مقيم مشرى
 مبدؤها في العيد وقت الفجر
 ومثل ذى الفرة من اطفاله
 قبل الصلاة لا يصحى ^{المصر}
 وليس بالعمى والعوراء
 ولا مقطوعة ثلثى اذن
 وذالك بالخصى والثولاء
 ثم الاضاحى من ثلاث عالم
 ثبتيها يجزى ولكن الجذع
 لواحد المسجعة فان فاذن
 بسبب حلا بلا ذكاة
 فواجب على الخنزير النحر
 تضحية عن نفسه لا طفله
 حرق خفيف في ثلاث الفجر
 او سبع احدى البدن فكر ^{ندرك}
 بل الاصح انها من ماله
 وغيره يذبح قبل فاذرى
 ذالك ولا الحنقا والغزاة
 او ذنب والية او عينه
 يصح والجماء والجرباء
 من ابل وبقر وعشيرة
 في الضان يجزى لحده ^{مشبع}
 وارثه بالذبح يجزى فاستين

وان يكن منهم مرید لحم
وسن ان يصحهم الفقار
مصدة قابا لثلاث ووجد
يد بجها بكف ان احسن
لو غلط اثنا و كل قدح
والشرع للضمان
ولا ضمان ههنا عليهما
كتاب الكراهية فصل
حرم ذرا لاثن اما النعم
واللند او قد اباغ الثاني
لاجل للبلع والادهان
لاجل للبلع والادهان
وحرم الاخذ من الاواني
لم يجزهم واذا يكون ذمتي
والاغنيا وسن ان يدخر
او لا يعمل منها او وعا
وما اكنثاني مستحسنا
اصحبه الاخر اجزا و صلح
ان فيه قد صنع
في كل شئ صنعت يد بهما
في الاكل والشرب
فصدنا لبواها يحرم
لا غيرم واطلق الشيبان
للناس في الفضة والعقبات
في الفضة للرجال والنساء
من فضة تعمل او عقبات
هل

وحل في البلور والعقيق
وحل ما فضض عند الاعظم
في الشرب والجلو
قول الرقيق في الهدايا قبل
ويقبل الفاسق في المعاملة
يقعد في غمر غنا ولعب
فصل في اللبس
وقد اجاز لا تكا اعظم
وحل ما بالقطن من الحرما
ما الفضة والحزم حلها
في محر فصر خاتم اذا غل
وجوزاه كاللجين فاكثير
وجوزا كاللجين فاهندي
ليس الحرير للرجال يحرم
وجوزا في الحرب وهو حرما
لا لبسه التبرين عن الخاتم
وحل مسمار من التبر جعل
ولا يشد سنة بالذهب
ولا يشد سنة بالعبيد

وَيُحْرَمُ إِلَّا لِبَاسٍ ثَوْبًا لِقَبِي ^{وَأَكْتُبَ}
 كَذَا كَحُكْمِ الْفَضَّةِ أَحْفَظُ
 لِأَخْرَاقَةِ الْوَضُوءِ وَالْمَخَاطِ
فصل
 لِلْأَجْنَبِيِّ أَنْ يَجُوزَ النَّظَرُ
 وَيُغِيرَ قَاضٍ لَا يَرَى أَنْ يَشْتَرَى
 بِلِ الْمَدَاوِي
 وَيَنْظُرُ الْفَخْلُ الْغَيْرَ لِعَوْنِ
 وَرَجُلٍ وَحَلٍّ مِنْ مَمْلُوكَةٍ
 وَرَوِيَّةٍ الْوَجْهَ مِنَ الْحَارِمِ
 وَرَوِيَّةٍ الصَّبْعَيْنِ ثُمَّ صَدْرُهَا
 وَالْمَتْرَكَ الزَّوِيَّةَ فِي التَّحْكَمِ
 بِلِ الشَّرَى يَحْتَسِرُ الَّذِي هُوَ
 مِنَ الْحَرِيرِ أَوْ حَلِي الذَّهَبِ

والعد

وَالْعَبْدُ مِنْ مَوْلَانَهُ كَالْأَجْنَبِيِّ
 وَيُغِيرُ السَّيِّدُ عَنْ مَمْلُوكَةٍ
 لَا وَطْئَ لِأَمْسٍ زَمَانٍ أَسْبَرَا
 مِنْ مَتَرٍ اخْتَيْنَ مِنْ مَدْعَمِهَا إِلَى
 لَتَمَّ الْفَتَى يَكُونُ وَالْمَعَانِقَةُ
فصل
 وَالْعَذْرَاتُ تَبِيعُهَا مُحَرَّمٌ
 ثُمَّ لَهُ الشَّرَاءُ مِنْ زَعَمٍ
 وَيَكُونُ الْقَبْضُ لِسَفَرِ الْخَمْرِ
 وَالْحُكْمُ مِمَّا ضَرَى الْمَقَوَاتِ
 وَيَكُونُ التَّشْغِيرُ مِنْ غَيْرِ عِنْدَا
 وَبَيْعُ الْعَصِيرِ مِنْ خِمَارٍ
 أَوْلَيْتَا كَنَيْسَةَ أَوْ بَيْعِ
 وَأَنْ كَالْفَخْلِ الْخَصِي فَأَكْتُبَ
 بَغِيرَ ذَنْ وَبِهِ عَنْ زَوْجَتِهِ
 وَفَرْجَهَا لَيْسَ بِرَأَاهِ مَعْرَا
 تَحْرِمُ فَرْجَ فَرْوَةٍ لِمَصْلَا
 وَأَنْ يَصَاحِفَهُ فَنَدْلِكُ لَا يَبْقَى
فصل
 وَعِنْدَمَا الرُّوْثُ يَبَاعُ عَالَمًا
 تَوَكَّلْ مَوْلَى لِلْإِمَامِ فَافْهَمُوا
 مِنْ مَسْئَلَةٍ فِي الدِّينِ لَا ذِي كَفَرٍ
 لَا الْحَفْظُ لِلْمَجْلُوبِ الْغَلَاةِ
 وَالْخَصِي لِلْبَيْتِ يَبَاعُ فَاجْمَعُوا
 ثُمَّ كَرَى الدَّارَ لَيْتَ نَارِ
 أَوْ بَيْعِ خَمْرٍ فِي السَّوَادِ قَا

وحمل خمر كافرا حرد
 والامر ضمني امر الفري لا شتر
متنايل
 لا ينقط المصحف لا عشر
 تحلية المصحف لا بأس لها
 واللعب بالشرط نجح والندو
 ومقعد العز من العرش اذا
 والغير اذا يتري على الخيل
 فيما سوى النفذ من الاذاك
 والقيد للمملوك لا النظور
 عبادة الذمى ليس تحرم
 من يعمل اللقيط يقبل ماؤ
 وذلك للامر يجوز
 ويكره ان فعل هذا الامر
 وليس في البيان يكن الشرا
متفرقة
 وقبل كالحلية جاز فاسطوا
 والنقط والتعشير فيه كرا
 الهالك والجص ان يستحدا
 دعاه عند سوى الوسيط اذا
 وان عبدا التجرا ان يهد قبل
 لكون بصيف ويعبر الفرسا
 وحقنة ورزق قاض قبله
 وعن دخول مسجد لا يزرم
 ولا يؤجر ولا العم فثب
 فاكثب

من

من يعمل اللقيط يقتضيه
 لا يشترط المحرم في طهر الا ما
كتاب
 من يحيى ما لا تقع فيه من عرا
 على مدى الصوق قاذن المله
 وتملك الذمى بالاحياء
 وان يحجرها سنين وترك
 حرهم بيرا الناصح السنونا
 والعين خمسمية والنهر لا
 وما عرى عند الفراف وهو
كتاب
 خمر العصير والطلا محرم
 وحل هذين باذن الطبخ
 ولا يلى والعم اصلا اجر
 واحتمات الولد كيف اتظنا
احياء الموات
 لا يملك فيه قدناى عن القر
 شرط لذى الشيخ له في الملك
 كمثله ما يملك ذوالهداء
 قدفع الى سواء فهو ماطك
 عندهما وقال لا يرعونا
 بلا بيان ومسنأ جعل
 يملك فهو كالموات فاعلا
الاشربة
 والتمر والزبيب حرم لعظم
 والاولين بكثير السليخ

لَوْ غَابَ مُنْعَا عَنْ مَرِيدٍ أَكَلَ	لَكِنْ بِلَا سُكَّرٍ وَهُوَ طَرِبَ	حَلَّ النَّبِيذُ مِنْ حُبُوبٍ وَضُرِبَ
وَأَنَّ يَبْقَى بَسِطَ طَوْدًا وَمَا	وَالْحُمْرُ إِنْ تَحَلَّتْ وَخَلَّتْ	وَحَرَمَةُ الْحُمْرِ يَنْقُذُ إِذْ غَلَّتْ
وَأَنْ تَرْدَى قَلِيلٌ فِيهَا طَعْمًا	وَمَا الْخَلِيطَانِ مِنَ الْحَرَمِ	وَالْإِسْتِبَاذُ فِي الدُّبَا وَالْحَنْتَمِ
وَيَجْرُمُ الْعَضْوُ الْمُبَارِ الْقَضَرُ	لَا الْمَشْطُ مِنْ دَرْدِهَا وَالشَّرُّ	وَمَا بِلَا سُكَّرٍ بِذَاكَ ضَرْبُ
وَمَنْ سَوَى الْمُسْلِمِ وَأَكْتَابِي	كِتَابُ الصَّلَاةِ	
مَنْ يَضُمُّ مَا أُنْمَى سِوَاهُ لَهْ	مَا يَمْتَنِعُ صَيْدُ بَسْمِهِمْ جَارِحٌ	وَكُلُّ مَا عِلِمٌ مِنْ جَوَارِحِ
كِتَابُ	كَأَلِ الْكَلْبِ لِلْأَكْلِ ثَلَاثًا إِنْ أَيْدِيَ	وَالْعِلْمُ لِلْبَارِزِ إِذَا أَيْدِيَ
يَعْقُدُ بِاللِّفْظَيْنِ مِثْلَ مَا سَبَقَ	يَحِلُّ مَا يَجْرِي حِينَ زَمَلَا	مُسَمًّى لِأَكْلِ مِمَّنْ أَكَلَا
وَتَمَّ بِالْقَبْضِ لَهُ مَحَقٌّ رَا	وَلَا يَضُرُّ أَكْلُ بَارِزٍ	حَصَلَا
وَلَمْ يَجْرُ لِعَبِيرَةٍ بَيْنَ يَضْمَرٍ	وَتَرَكُ ذِكَاةُ جَحَى إِذَا ذَرَكُ	مَحْرَمٌ أَوْ كَلْبٌ جَمَلٌ شَارَكُ
إِنْ تَسْتَوِي الْقِيَمَةُ وَالذَّنُّ سَقَطَ	أَوْ لِمَجُوسٍ أَوْ سِوَى مَا سَمِيَ	عَلَيْهِ وَالْحَكْمُ كَذَا فِي الْمَرْحَى
ثُمَّ لَهُ حَبْسُ الْمَذْبُونِ وَالطَّلَبِ	فِي كَفِّ ذِي الشَّرِّ الْكَلْبِ	أَوْ عَكْسُ ذَلِكَ الْحَكْمُ لِلْمَقْدَرِ
يَحْفَظُهُ بِنَفْسِهِ وَزَوْجَتِهِ	وَأَنْ يَكُنْ مَرْسَلُهُ لَا يَعْلَمُ	فَكَفَرُ الْمُسْلِمُ لَيْسَ بِحَرَمٍ

وَأَنْ تَرْدَى قَلِيلٌ فِيهَا طَعْمًا
وَيَجْرُمُ الْعَضْوُ الْمُبَارِ الْقَضَرُ
وَمَنْ سَوَى الْمُسْلِمِ وَأَكْتَابِي
مَنْ يَضُمُّ مَا أُنْمَى سِوَاهُ لَهْ

كِتَابُ

يَعْقُدُ بِاللِّفْظَيْنِ مِثْلَ مَا سَبَقَ
وَتَمَّ بِالْقَبْضِ لَهُ مَحَقٌّ رَا
وَلَمْ يَجْرُ لِعَبِيرَةٍ بَيْنَ يَضْمَرٍ
إِنْ تَسْتَوِي الْقِيَمَةُ وَالذَّنُّ سَقَطَ
ثُمَّ لَهُ حَبْسُ الْمَذْبُونِ وَالطَّلَبِ
يَحْفَظُهُ بِنَفْسِهِ وَزَوْجَتِهِ

الرَّحْمَنُ

وَالْفَسْخُ لِلدَّاهِيَةِ قَبْلَ الْقَبْضِ حَقٌّ
مَقْرَعًا عَنْ غَيْرِهِ مَمْنَزِلًا
فَإِنْ بَقِيَ يَضْمَنُ الْمَرْبُوعُ
وَأَنْ دَنَتْ يَوْفُوَانِ قَلَّتْ
وَالرَّدُّ لِلْإِيْقَامَةِ مَا وَجَبَتْ
وَمَنْ أَلْبَسَ لَبِيئَةً مِنْ سُلْبَتِهِ

لاغيرهم وان تعدد يغرم
 واجرة المأوى على من ^{تتم}
باب ما يجوز
 رهن المشاع والزروع والثمر
 والحرايض والمدبرين
 ولا يصح الرهن بالامان
 وجايز براهن مال السلم
 وهلك استيفا
 في دينه برهن عبو طفله
 وان يفتق والهلك
 للمشارطة اذا الرهن ^{حيا}
 رهنا ان ذاب قسطه لا يؤخذ
 صح رهن العين عند اثنين

فيه وان اودع كل القسيم
 والرعي والقوت بغير من ^{يرون}
وما لا يجوز
 والتخلد ون الارض والار
 وانه ولد والمكاتب
 طرا ولا الادراك والمبيعا
 والصرف والمسلم فيه اعلم
 ذاك قاهم
 كرمه مثلي بجنس مثله
 حظ كله
 وخضه ان لم يعصه خربا
 وقايل امسك ذاقضيه ^{رهن}
 مضمون كل قسطه في الدين

فان

واعطوه للاولى العكس فعوا
 ان يحجب في غضب وغضب
 وعاد بالستغفر على المعتصب
 لا غرم في الجرا الصغار هلك
 وان تمت بالصغوق والنهش ^{وذي}

باب

ومثله القن ولكن يدفع
 مذبر فسحق المولى بعد
 له ولا اول فكر تصيب
 في الغضب بالفتاة والسقم
 كقتل طفل مودع لا عبد

القائمة

لو ادعا القنيل في محله
 في القنيل والعلم وان لم يكملوا
 وما على المرأة والطفل
 وليس بالمقتول من يخرج دمه
 وهو من العدين
 وان اتي محملا مع دابته
 او بين قريتين قد مرته

بخنا رخصين الحلف بالله
 كرها عليهم وعقلوا
 ولا على العبد المجهون
 من انقذ اود برمنه وفم
 او لا ذن على
 والها كان على عاقلته
 فهو على اذنا ما يقرب

او دار شخص فعليه القسم
وهو على الخط لا السكا
لكن اذا لم يتوصل
والغرم بالروس في الدار التي
وهي على عاقلة البائع
وفي التي يتباع بالخيار
وعين مبناء في البت
وعينا مبناء لذلك
وقبل ما يشك ملك في اليد
وما على عاقلة بان قد
او في سفين فعلى كيان
او جامع او شارع مطال
وطل في القفر وفي البحر لا

ثم يديه عاقله فاعلموا
والمشتري عند غير الثاني
فهي على البشار بن منهم فاجد
فيها سهام القوم بالنقاوة
مبيعة ما قبضت لا تنفي
تلك على ذي اليد باعتبار
وفي الخيار ما كانا مفتي
وفي الخيار من نصير ما كانا
فخرية لا يعقلون من مرد
ما لم يقيم برهان ذلك في
او مسجد فهو على جيرانه
لا حلف والعقل بيت المال
مخلف الشطب باقرب القرى

وسقط

ويسقط الحلف بدعواه على
من ليس في الربع وان فيه بلى
لو عن قتل ذهب الصدفان
فهو على السكان في المكان
وان يقتل مستحلف بقتل
ذاك فاستثناء في اليمن حله
لو شهد اثنان من المحكة
على فتى من غيرهم بالقتلة
رد او مارد اما
في الجملة

كتاب المعاقلة

قل

وكل قتل موجب لدية
بنفسه فهو على عاقلة
وامم اولوا الديوان للديوان
ثلاث في اعطية السلطان
والاهل عاقله اسوي الديوان
ثلاث في السنين من ازمان
اكثر قسط الشخص منهم دهم
وثلاث في كل عام فاعلى
لكن اذا ضاق قتل القتلى
ضم اليهم اقرب القبائل
ويجب الجاني ومن غفل
يعقل عن حقيقة اذا قتلك
كذلك عن مولى الموالاة قتل
ودون نصف العشرة منهم قد

ولا يدون ما جنى العبد ولا
 الا اذا تم صد
 وان جنى الحر على العبد
كتاب
 بالثلث او اذون رضى له
 كالمسلم الذم فيه او غير
 وكالقبول مودة او يحدث
 وليس للصبى والمكاتب
 وتلك للخل وبالحل يصح
 وازله بوجه
 ويلزم استئناؤه للجد
 ويثبت الرجوع الوصايا
 ومثله المحدث بقول الشافعي
 صلحا وعدا واعترافا حصلا
 قوم فاعقلا
 يعزمد الا عاقلوم قاضبطا
الوصايا
 ما لم تجز لوارثا ومن قتل
 قبولا او الرد اذ ذاك تبر
 من بعد موصى ثم عنه بغير
 وصية ورث دين غائب
 ان دون نصف الحول من ذلك
 يلغوا فاسترح
 من امة او وصى له لرحيل
 قولا وفلا بوضع الفضا
 ولم يكن جعالي شيئا

فان قضى الفرد بسلاما
 كذا كذا من اثنين عينايا
 وقد لغت حجة كل منهما
 وان جرى ذوا الغريم قد مضى
باب
 تعدل له شئ لا اخذ احد
 تعد ببلد جاز ومن عاد منع
 وان يبيع ببيع المرتهنا
 عند حلول الدين حازت واد
 والاصل ان غاب هذا يجبر
 وباع ان ما تلبلا اذن خلف
 وانفق في البيع والعقد اذا
 يضمن لرا من مما ضمننا
 فاكل كل من عند ذاك الاخر
 عند امره ببيع فاحفظوا
 من ذاك او ذاك قبضتها
 والعبد في ايدها نصف
يوضع على يد العبد
 وان يفت فهو من الدين
 والهلك من ذاك الغريم فاستمع
 او غيره او الذي قد امننا
 بشرط في العقد فلا غل
 في البيع كحرفي الخصام بوجه
 لكنه منعزل اذا سلف
 باع واولى الدين استخذا
 فيمينه او الغريم الثمنا

وَمُسْتَحَقٌّ مَا فِي عِنْدِ مَرْتَبِهِ
وَأَنْ يَكُونَ ضَمَنُ ذَلِكَ الْمَرْتَبِ

بابُ الْمُتَصَرِّفِ

بَيْعُ الرِّمَانِ مَوْقُوفٌ عَلَى الرِّمَانِ
وَسَلَمُ الْفَيْتَمَةِ رَهْنًا أَوْ جَلَدًا

كَذَا إِذَا أَلَسَ
كَذَا إِذَا ابْتَلَفَ أَمَّا الْإِلَاحُ
وَأَنْ يَجْرَهُ رَاهِنًا وَسَلَامًا
وَمَا جَنَى الْخَصْمَانِ فِي غَرَا

رَهْنٌ بِمِثْلِ سَعَرِهِ إِلَى جَلَدٍ
يَفْضِي الْغَرِيمَ السَّعَرُ إِذَا جَلَدَ
وَأَنْ يَبِيعَ بِأَمْرِ الْعَشْرِ
وَأَنْ يَكُونَ كَالْعَشْرِ عِنْدَ قِتْلِهِ

يَمُوتُ بِالذِّينِ إِذَا أَلَسَ
يَعُودُ بِالْقِيَمَةِ وَالذِّينِ فَرَسٌ

فِي الرِّهْنِ وَالْجَنَائِيَّاتِ

أَوْ الْقَضَا وَأَنْ يَحْرَزَهُ مَضَا
وَلَيْسَ فِي السَّعَرِ قَضَا وَلَا مَقْلَدٌ

كَذَا إِذَا أَلَسَ
يُعْطَى الْغَرِيمُ السَّعَرُ رَهْنًا
يَبْرَأُ وَبِالرَّدِّ أَعَادَ الْمَغْرَمَ
لَا الرِّهْنُ فِيهِمَا وَلَا مَا لَهَا

عَادَ إِلَى الْعَشْرِ الْغَيْرِ قِتْلُهُ
ثُمَّ عَلَى الرَّاغِبِ عَوْدَةٌ بِظُلْمٍ
ذَلِكَ وَبِالْفَصْلَةِ عَادَ مَكْمَلُهُ
يَفْتَكُهُ بِالذِّينِ لَا الْمَدْفُوعِ لَهُ

وَأَخِيرَ

وَأَخِيرَ الْآخِرِ فَاحْفَظْ
وَاللَّوْصِي بَيْعَ رَهْنٍ وَقَضَا
أَوْ لَمْ يَكُنْ مَضْبُوعًا فِي الْقَضَا

فصل

عَادَ عَصِيرُ الرِّهْنِ خَرَاثِمُ خَلٍّ
وَالشَّاتَةُ إِذَا خَرَّتْ وَالْجُلْدُ
يَجْبِي فِي الْحَصْنَةِ وَالْفَضْلُ
ثُمَّ تَمَّا الرِّهْنُ رَهْنٌ مُنَدَّدٌ
بِالسَّعَرِ يَوْمَ الْفَكِّ يَفْقِدُ
فِي الرِّهْنِ لَا الدِّينَ زَادَ عَلَيْهِمَا
وَالرَّهْنُ حَيْثُ الرِّهْنُ لَيْسَ بِضَمَنٍ
حَتَّى يَحْبِثَ الْأَوَّلُ الْمَرْتَبَانِ

كتاب الجنائيات

الْقَتْلُ عَمْدًا وَخَطَا وَمَا
وَصُورَةُ الْعَمْدِ الَّذِي فِيهِ الْقَتْلُ
وَالْحَقَاءُ الْعَمْدُ بِالْمَشْتَدِّ
وَالْمِيتَةُ وَالْقَتْلُ الْبُيْنَةُ
وَالْأَثْمُ عَمْدٌ بِلَيْسٍ وَبِحَدٍّ
وَالشَّيْءُ عَمْدٌ إِذَا عَمِدَ الْأَوَّلُ

وَالشَّبَهُ فِي قَوْلِهَا الْعَمْدُ مَا لَا قَتْلَ فِي الْغَالِبَةِ فَعَلَمَا
 وَفِيهِ تَكْفِيرٌ وَأَتَمُّ لَا قَتْلَ بِلَدِيَّةٍ عَظْمًا عَلَى كُلِّ سَنَدٍ
 وَالْحَطُّ رَأَى الصَّنِيقَ ^{الْأَدَمِي} كَفَانَةً وَدِيَّةً لَا أَتَمُّ بِهِ
 وَوَاصِعٌ فِي عَيْنِ الْمَلِكِ حَجْرًا عَمْدٌ فَخَذَ مَا قَلَنَهُ بِحَمْدٍ
 وَفِي تَبَوُّي النَّفْسِ شَبَهُ **بَابُ مَا** يَوْجِبُ الْقِتْلَ صَنِيعًا
 يَقْتَضِي فِي حَرَمِ الْقَتْلِ أَيْ حَرًّا بِحَرٍّ وَبَعِيدًا وَسَنَدًا
 وَيَقْتُلُ الْمُسْلِمَ بِالْأَدَمِيِّ لَا إِذَا زَالَ الْمُسْتَأْمَرُ الْحَرْبِيُّ
 وَالْفَحْلُ بِالْمَرْأَةِ كَالْكَبِيرِ بِالْطِّفْلِ وَالسَّامُ بِالْمَعْدُو
 لَا الْأَبُ بِالْإِبْنِ وَلَا الْعَبْدُ بِمَا مِنْ مِجَابَتِهِ وَتَيْدَتُهُمَا
 وَمَا عَلَى الْوَالِدِ ابْنَهُ قَتْلًا وَمَا بَغْيُ السَّيْفِ يَقْتَضِي أَحَدًا
 مَكَاتِبُ يَقْتُلُ عَمْدًا عَنْ وَالِوَارِثِ الْمَوْلَى فَبِالْقِتْلِ صَنِيعًا

وَأَنْ

وَأَنْ يَرْتَفِعَ سِوَاهُ مَعَهُ نَفْسًا أَمَّا الْآخِرُ فِي الْجَمِيعِ قَدْ
 وَلَيْسَ يَقْتَضِي بَعْدَ بَرَهَةٍ أَوْ يَحْضُرُ الرَّامِلُ مِنَ الْمُرْتَبِ
 لَوْ أَلَا الْمَعْتَوَةَ صِلَاقُ قَتْلٍ لَا الْعَفْوُ الْمَوْصِي لَهُ الصَّلَاحُ
 كَذَلِكَ إِذَا بَعْدَ كَفَرٍ بِطِفْلٍ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ
 وَلِلْكِبَارِ لَا قِتْلَ صَنِيعًا يَقْتَضِي الْقَتْلَ بِحَرِّ الْمَوْتِ
 فِي الْجُحْرِ أَنْ يَسْرَ إِلَى النَّفْسِ لَا مِنْهُ وَالْغَيْرُ صِلَاقُ أَسَدٍ
 بَلْ ثَلَاثُ لَعَقَلٍ عَلَى الْغَيْرِ يُعَدُّ

فصل

مَنْ أَمَّ مُسْلِمِينَ بِالسَّيْفِ قَتْلًا أَوْ مَسْلَمًا فَقَتْلُهُ لَهُ مِجْلَدٌ
 أَوْ بَعْضًا لَيْلًا مَضْرُوشًا عَصًا بَغْيُ الْمَضْرُوقِ الْيَوْمُ هَدْرٌ
 وَقَاتِلُ الْمَمْنُونِ عَصًا فِي الْمَضْرُوقِ يَوْمًا بِهِ يَقْتُلُ عَمْدًا صَنِيعًا
 وَقَاتِلُ الْمَجْنُونِ عَمْدًا إِذَا شَهِرَ سَنَفِيًّا عَلَيْهِ دِيَّةً لَا تَخْتَصَرُ

وَقَاتِلِ الشَّاهِرَ بَعْدَ قَصْرِ
بَابُ الْقَضَا
صِرَ فِيْمَا دُونَ الْقَبْرِ

يَقْتَضِي قَطْعَ يَدَيْهِ مَفْضِلًا
وَالْأُذُنَ وَالْمَارْتِمَ بِالْأُحْلِ
لَا قَلْعَ عَيْنٍ بِلُصِيٍّ وَالتَّسْلِيَّ
وَكُلَّ شَيْءٍ مِمَّنْ الْمَاشِكَةِ
وَالْحَرْقَ الْعَبْدَ حَتَّى يَأْتِيَ
وَكُلَّ شَيْءٍ مِمَّنْ الْمَاشِكَةِ
وَالْحَرْقَ الْعَبْدَ حَتَّى يَأْتِيَ
مِنْ وَطَرِ السَّاعِدَيْنِ يَحْتَدِ
وَذَكَرَ بَدْوً وَقَطْعَ الْحَشْفَةِ
أَوْ نَاقِصًا لِصَابِعِ الْخِيَارِ حُلًّا
أَنْ يَفْعَلَ رَأْسَ الشَّاجِ مَعَ رَأْسِ
فِي كَمَةِ كَذَا

فصل
لَا دَخَالَ بَعْدَ الْعَفْرِ وَحَدِّ
لَوْ قَتَلَ الْحُرَّ وَعَبْدٌ جُلًّا
وَحَارَ كُلُّ كَلَامٍ مِمَّا نَقَدَّ
وَالْحُرُّ وَالْمَوْلَى بِصُلْحٍ وَكُلًّا

تَنَاصَفَا فِي غَرَمٍ مَا قَدَّمَ بَدَلًا

وَيَقْتُلُ الْجَمْعُ بَعْدَ قَاعَرَفَا
وَالْفَرْدُ يَقْتَضِي كَمَقَاتَا
وَقَتْلُهُ لِلْبَعْضِ يُلْقِي حَوْسًا
غَائِبٌ وَأَنْ مَاتَ لُغَا الْكَلَامِ
وَكَفَّةً كَفَتْ فَرْدٌ وَسَيِّدِي
مَا زَادَ وَالْجَمْعُ لَذَلِكَ فِي
وَقَطْعُهُ لِلْبَعْضِ يَوْجِبُ الدِّمَ
لِلْمَغَايِبِ كَمَا كَفَّةً فِيهِ
إِذَا اقْرَأَ الْعَبْدُ بِالْعَدِّ قَتَلَ
وَمَنْ رَحِمَ عَمْدًا غُلَامًا فَجَدَّ
وَجَاوَزَ السَّهْمَ لثَانٍ فَرَدِي
اِقْتَضَى فِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِي

فصل
فِي الْقَتْلِ بَعْدَ الْقَطْعِ بِالْأَمْرِ
مَوْأَخِلٌ وَلَوْ هُمَا عَمْدَانِ
أَوْ خَطَايَا مِنْ أَوْ مِنْ النُّوعَيْنِ
وَقَدْ رَأَى الْوَقْفَ رَأَى الْبَيْنَ
وَلَيْسَ نَظَارَةُ الْقَطْعِ فِي الْقَصْدِ
وَفَوْضُ الْأَقْلَامِ فِي الْفَعْلَيْنِ
وَدَيْزٌ فِي ضَرْبِ السَّوَابِ كَبِيرًا
مِنْ بَعْضِهَا وَمِنْ سَوَاهِيهَا
وَأَنْ عَنِ الْقَطْعِ عَفَاثِمُ رَدًّا
مِنْ بَعْدِ الْبَحْثِ فِي الْقَضَا

وان عفا الفعل وسارى
او ما جئنا لمريد عند الكل
بل هو في الخط كوض الثلث
ومن جميع المال بالعدل
ونحن عامدة قطع اليد
عليه فالمرحها اذا اردت
وعقله في ما لها امسا
في عاقلية باعقله الفقا
وعند ذكر حادث او ما جئنا
تبر والمهر لها عند الفقا
في العدا ما في الخطا فرفع
عن عاقلية باعقله يدفع
ويملكوز ثلثا خلفه
وصية مثل الوصايا يا محمد
من مات من قطع القصاص
وعن من عفى ابوه عن من قتله
قبلة قد فعله
يدى بقطع

باب الشهادة في القتل

ولا يقيد حاضر بحجة
اذا اخوه غاب عن خصومة
فان يعدل ابد من عادته
ليقتلا واكتفيا بحضرة
كالخط والدن
بقول عشرة

لو اثبت لقائل عفو الغايب
او مال الشئ العبد رد فاكبت
لو شهدوا بعفو صنو لغت
فان يصدق ثلثوا في دية
وان يكذب قائل فالآخر
ياخذ ثلثا لامها فقرروا
لو شهدا بالملك بعذوبة
بمقدار ومات ليقض به
لو شهدا واختلفا في الموضع
او زمن او الة لم تسمع
واذ يقتل ابا لعصا القتل
يقول للمراد وراه قحذا
وللولى قتل اذا وذا را اذا
اقر كل منهما بقتل ذاه
وان يكن في موضع الاقرار
شهادة تبطل فلا تماري

باب في اعتبار حاكم القتل

والحكم للرمية لا القتل بما
جرى من التعيين ما بينهما
فالعقل لا يبلغ بكفر المرحى
كقيمة العبد يعقوبى
وحل صيد المشنى في السلم
بل غرم عود شاهدين بالرجم
مثل جزا من حل
بعد الحدم

كتاب اللغات

تقليط شبه العدد أربع ما
من شول عا حين الى الرتبة
محد قال ثلاثون خذع
ومثلها من الحقائق يتبع

والموايقع
او الف دينار وفي الورق العطا
والشاهة اللا فانيين
ومثلها من حلال مشي وتم
وفي النساء نصف اليد

فصل

ودية تكثر الانسان
والعقل والحيدان لم يشيت
وفي اليدين منه والويلين
والشفنين منه لاشتين
وثنى الى انى والاشيين
في النفس والمار واللسان
وذكر الانسان والفيشلت
وشعر الرأس والعينين
والحاجبين وكلا النجلين
والنصف في الفرد من الاشيين

والكل

والكل في الاشعار للعينين
والربع في الفرد بغير مين

والاصبع العشرة وقسط المنفذ
والتن والضرر خمس الابل
ودية يفوت قطع العضو
كاليد شلت ومقاعض

فصل في الشجاج

ونصف عشر العقل في مشي
والعشر الكمال في هامة
ومثله والنصف في ناقلة
والثلثان منه في نافذة
كخارصات او فدا معار
والمفلاجات والسحان له
واقترص في موضع غير فعلة

فصل

ونصف عقل في اصابع اليد
فان يكن اضاف نصف المسا
في الكف ذات اصبع او مشي
ولومع الكف اينت فاجهد
كانت له حكومة في الزا
حكم الدين لا دخول الاد

في الاصبع الراي وليس ذكر
 شح نفا خطنا ومعاوهر
 ولم يقدر ان اذهب العين
 لا ارش في السين اذا غرقت
 واوجيلا وسط نقص الراي
 في اشر جرح الضرب ارش يجرى
 ان قود العمد بشير سقط
 كاش ارش اقرار وصل ارتبط
 تعمد المجنون والصبى

فصل في الجنين

وعقل سقط الضرب في العشر
 وامن تمت وطرحه حيا
 وارشد ارش سوي الجنين
 واكل از صاع ومات قادر
 ومات فالمر وضعا ديا
 اسقط حملا لم يرق من اذن

وعارم

وامن تمت وطرحه حيا
 وارشد ارش سوي الجنين

وغارموم ناصروا البير
 وفي الجنين البرق نصرت العشر
 او عشرم ان كان انثى فاشعر

وفي العتيق قبل طرح الام
 قيمته قبل موت مكمله
باب ما يجد

لو زاد في الاعظم ميزا بخضر
 وفي سواه اذن اهلكه اغبر
 كما يوضع الصخر والبير
 والغرور في الهم كماله قصر
 ومن يضع بالوعة في ملكه
 والحسن في الطريق ياذن
 او افياتا في الطريق نظر
 فمرفقها من ذراها هدر

ومدخل القنديل والبوارى
 مسجد غير ضامن لبوارى
 كما لولا للصلاة فيه
 واسقطا في ذواتا وية

فصل في الحايض المأكلة

والتسقط لا تكفير طافيه
 من سحر حيا وذا في الذر
 كان انثى فاشعر

قيمته قبل موت مكمله
الرجل في الطريق

وليس من بينا فدمه يضر
 وتغرم العترة من به تضر
 والغرم في الهم كماله قصر
 والحسن في الطريق ياذن

مسجد غير ضامن لبوارى
 واسقطا في ذواتا وية

يضمن ميل الدار ربيعاً
 وإن تمل دار جار فالطلب
 أن أحد الخمسة بالنقص^{طلب}
 أو أحد الثلاث فيما حفر
باب جنابة
 القول في جنابة البهيمة
 يضمن ما بالقود والسوق^{عطب}
 بالامنطأ والسوق والقود^{حجب}
 لكن إذا أوقفها في الطرق
 لأبائهم وأحفادهم
 لكن على الركاب^{تبد}
 وإن تروى وطا الطريق
 والعقل في المضطرب^{تبد}

في النقص إذا شهد ثم وقرا
 في نقصها لذلك الجار وجب
 فحضر العقل على ذلك يجب
 فالثلثان وما قد سطر
البهيمة والجنابة
 وما بها يحصل من جريمة
 والامنطأ من غير نفع يعقب
 ما انلف بغير نفع يعقب
 للبول والروث بغير كمال
 إذا أثارته بكلى إن كبر
 يكتسب
 فلا ضمان إن توى ببرخل
 في عاقل لا حر كل منهما

ويضمن

ويضمن السائق شرجهما
 والقود للقطار كما لسوقها
 وينشئ عاقله القايدي
 وسائق البهيم إذا أرسلها
 وما على باعش طير معسر
 في عين شاة الجار والنقص
باب جنابة المملوك والجنابة عليه
 إذا جنى خطأ مولاة الفدا
 وإن جنى جسد
 وإن جنى شئتين يدفع بهما
 لو باع أو حرز فبطل ما علم
 وإن رأى يفدي كرمطع^{فدا}
 اعتنق مدفع بقطع سري
 فالعبد صلح في الذي تقر^{فدا}

وينوكون الأعوان بعقل قسمها
 عواقل رابطة بالثالث
 مضمن في القود ذاك العلم
 ولا كلام لبيتهما فاعلموا
 جزوره ربع من السقر^{ربع}
 بالارش أو يدفعه كالأذا
 القذا الحكم كذا
 أو يقتدي بالكل من رشمها
 بها فاد في الارش والسعر
 يقتلها أو شجرة وكان إذا
 فالعبد صلح في الذي تقر

وان كنت من قبل ما تحزنا
في عتق ما ذور مدين قد جنى
في ولد الما ذورنا البسرا
لو قتل العبد من امرأه
قول قتل ابنك حاله
وقولها قطعني في العتق
والوطي والمال كذا ولا يرك
وذو الصبا الحراذ اما
كما لعبد ذيا من
عبد لذى ابنين وذى ابنين
فصفه لربه ان يلقبه
وقتل ذاعا مداو خطا
يفديه بالعقل لوى الخطا
رد ملواه وفيد فاسط
مصرى ومثل الدنيا
بينها لا الدفح بالجنايه
بعثوا ملواه له خطا هذه
بزي بدعوى زيا في الرق
خطا على العتق في العتق
برد تحير العين من تاخرا
بامر مجور لرق عسلا
عبد فاعقلا
عدا من فرد بن عقوق قد حصل
للاخرين آوقداه باله
والفرد من ولي العتق
ونصف عقل العبد الذي

والنفع

والدفع بالاملاذ عند الصد
عبد ما ارى قريبا لها
واوجبا دفع نصيب من عفا
او الفدا بربع عقل فاعرفا

فصل

في خط قتل العبد حره يوق
وخمسة الاف الا العشرة
وان يميت مع غا
وكل ما من دية الحر قتل
يعتق بين القطع والموت اذا
واقض له وارثه المولى وقد
لوشح من ائمه عتقا فيها
ائمه عتقا فيها فجدحا
والسعر في عيني رقيق فعا
عشر الالف غير عسرة فسوق
في امه يوق منها مسخرة
صب لن يقصره
فذا من سعر الرقيق مستمر
يرشه قوم ليس يقتض هذا
راى الاخيرا لشر فيه القود
بين في الفرد حوى ارشها
كان له الارشان هما شرعا
اولا فلا غرم وكلا جمعا

لا الضم في
لا الغنم ازنايب
فصل في جنابة
ان تجزأ من الولد او من دبره
ولو قضى السفر يحكم وجنا
وان مشايتبع المولى اذا
باب غضب العبد
لو حب كفت عبده فغضبا
فمات يعثر
لكن اذا مات بقطع حصلا
لو غضب المحجور عيدا مثله
مدبر في الغضب والرجنا
به على العادي له وللبند
المنع وكلا جمعا
وكلا جمعا
المدبر واما الولد
يضمن من سحر وارث ان ذرا
ثانية تناصفا فاقضنا
سلم بالرضا به الصدر قضى
والمدبر والجنابة لك
فمات يغرم سحره من غصبا
اقطعا من غصبا
منه لذي الخاصيت يثاقلا
فمات يغرم سحر ذاك كلة
فسعره السيد يعطى انشا
وخضر بالصف الذي محمد
واعطى

باب الوصية
اوصى للشخصين لكل ثلث
او خصره ابا الثلث والسادس
وان يكن اوصى لدايشلث
تناصفا فيه ويجعله
لا يضرب لموصى له بالاكثر
الا الحايات وعقوب عبد
يوصى بمثل الخط الابا لخط
والسهم سدس واما الا برث
وفوض البيان في السهم الى
لو قال يدا سدس مالى خلا
او قال عود اثلث مالى فاسد
اوصى لدايشلث فقد فلك
بثلث المال
ولم تجز تقاسما الثلث فنيش
تساكنا في الثلث من غير اذ
ولما بكل واني ذوالارث
سهما لداك والثلثا لثا
من ثلث عند الامام الاكبر
او ماله ارسله من نفقة
وان له آيينان بثلث تقضى
كوارث مالم يزود على الثلث
وارثه وقيل في السهم كذا
ثم كذا قال فسلك لا سوي
يدخل في الثلث وذو الحش
ثلثاء فالباقي له بغير شك

ولو رقيقا او ثيابا خلة ثلث الذي منه بقى لا كاله
 وان يكن وصي له بالف من ثلث لنقلها يستون
 او ممن الدين اذا كان الو ياخذ ثلث من يودي السلفا
 لاثنين وصي فمستظهر حوى الذي وصي به الحي وحر
 وان يقل كذا كذا بينهما فالنصف للحي كما قد نظما
 لو مغلدا وصي ثلث ماله يعطاه ان اثرى لذي الرحم له
 ثلثي للثلاث من ولا يدي والفقرا ومسكين اليد
 كان لكل خمس والآخر ثلثي المحاويج فسيح يظهر
 وصي بثلث لغتي والفقرا يعطون سدسا وثلثا
 وصي لشخصين لكل مائة ومعهما اشرك شخصا من فيه
 ياخذ ثلثا منهما لكن اذا ثلثي لشخص منهما ناصف اذا
 يدا بني داصد فواما قاله كان الى الثلثة المقالة
 ولو وصايا عزل الثلث لهم والفضل ارث وله تصدقهم

والوصايا

وللوصايا فضل ثلث مدهم
 او وصي لنا وابنه يجوز اذا نصف او ماله من شيء يجزى
 او شيئا بمتفاوتات فضاع ثوب ليس في الدنيا
 وانكر الوارث قتلها واذا سلم باقية تكن قسمة اذا
 لصاحب الجيد ثلثا الجيد وثلثا رديها لذي الردا
 وللوصي ثلث كل فاجهدي
 دار الدين ذابيت وصي وقسمت ان ذابك خصا
 فهو لمن اوصي له واء لا فهو من الا ذرع يعطى مثلا
 والثالث لزوج ونصف ^{اول} كذلك الا قرار خذ صلا
 اوصي لذابا بالف عن زيد وصي جاز الرضا والتقصير ^{الرضا}
 اقسم ارثا وذا ابلا امصا اقر يعطى ثلثا قد خصا
 انه ولد لموصي بعد ورث هاله ان خرجا من الثلث
 اولى منها ثم منه يحثونك والحق لا فيهما على السوا

فصل في اعتبار حال الوصية
 اعتبار حال الوصية

وَيُطْلَقُ الْهَبَاتُ وَالْوَصِيَّةُ لَا الْإِعْتَرافَ لَنْ جَرَتْ رُؤْيَا
 وَالْكَالِ لِبْنِ كَارِثٍ أَوْ عَيْدٍ قَدِمَاتٍ وَهُوَ مَقْتُولٌ وَمَنْ
 وَعَقْدٌ مَشْلُوكٌ وَمَقْلُوحٌ آمَنَ عَلَيْهِ مَا جَزَا لَاشْلُوكَ الزَّيْنِ
بَابُ **الْعَتَقِ فِي الْمَصْرِ** وَجِبَ
 اِعْتَقَ أَوْ بَاعَ وَحَابَا أَوْ هَبَ فِي سَقْمَةٍ فَالْكَالُ فِي الثَّلَاثِ
 ثُمَّ الْحَابَاةُ مِنَ الْعَتَقِ أَحَقُّ أَنْ سَبَقَتْ وَأَسْتَوِيَا إِذَا سَبَقَ
 وَابْتَدَأَ بِالْعَتَقِ تَتَّقِي كَيْفَ مَا اتَّفَقَ
 وَأَزَيْتَ شَيْءٌ مِنَ الْفَدَا أَوْ بَيْعِي بِالْمَعْتَقِ فَالْعَتَاةُ
 وَنَفَذَ مِنْ ثَلَاثَةٍ مَا قَدْ قَصَدَ
 وَاجْتَمَعُوا فِي الْحَجِّ أَوْ نَحَجَّ مِنْ حَيْثُ مَا يَبْلُغُ فَافْتَحَ الْحَجَّ
 وَعَتَقَهُ مَنْ جَاءَ مِنَ الثَّلَاثِ جَوَازَ الْوَارِثِ لَا سَعْيَ بَدَا
 أَوْ صَيَّ بَانٍ يُعْتَقُ هَذَا الْفَنَى فَرَفَعَهُ يَطْلُوكَ الْفَدَا
 وَالْعَتَقُ وَالْإِصَابُ بِالْثَلَاثِ ^{إِذَا} بَانَا وَقَالَ الْأَبْنَاءُ الْعَلَا
 وَقَالَ ذُو الثَّلَاثِ بِالْإِصَابِ صَحْنَهُ وَلَمْ يَبْرَأَ مِنْ تَنْشِئِهِ

إِذَا

إِذَا ادَّعَا دَيْنًا وَعَيْدٌ عِنَقًا وَأَظْهَرَ لِبْنٍ كُلِّ صِدْقًا
 لِلْخَصْمِ يَسْعَى الْعَبْدُ قِيمَتَهُ وَيَسْفُطَانِ السَّعْيَ عَزِيمَتَهُ
فصل
 مَنْ يَحْقُوقُ اللَّهَ أَوْ صَاقِدَ مَنَ فَرُوضُهَا وَأَنْ تَسَاوَتْهُ
 أَوْ حِجَّةُ الْفَرَضِ حَجَّ رَاكِبٍ مِنْ مَضْرَمٍ أَوْ لَا حَيْثُ لِقَابُ
 مَوْصٍ حَجَّ قَاتٍ فَيَنْبِشِدَا مِنْ مَضْرَمٍ عِنْدَ الْأَمَامِ ذِي الْهَدْيِ
بَابُ **الْوَصِيَّةِ لِلْأَقَارِبِ**
 وَالْجَارُ مَنْ لَا صُوقَ قَالَ الصَّدِّ وَمَحْرَمُ الرُّوْحَةِ ذَا الرُّهْرِ
 وَزَوْجُ ذَاتِ الرِّحْمِ الْمَحْرَمُ مِنْهُ يَسْمَى خَتَنًا فَلْيُعْلَمَ
 وَالْأَقْرَبَاءُ مَحْرَمَانِ الْأَقْرَبُ أَوْلَى وَمَا فِي ذَلِكَ أَمْرٌ أَبَدُ
 إِذَا التَّقَى الْعَمَانُ وَالْحَالَانِ حَازَ الَّذِي هُوَ صِيْبَةُ الْعَمَانِ
 وَأَنْ يَكُنْ عَمَلُهُ لَدَفًا لِنَصْرِفَ لَهُ وَالنَّصْرُ لِلْخَالِئِينَ فَاحْفَظْ ^{مُسَالَةً}
 وَمَنْ لِي تَنْسِبَ فِي نَوَاحِيهَا مِنْهُ إِلَى أَقْصَى ابْنِ قَدَلْمَا
 إِذَا أَمَرُ أَوْصَى لَوْلَاهُ تَابِي لِيَسْمَى لِلنِّسْبَةِ كَالذِّكْرَانِ

وَإِنْ يَقْلُ لَوَارِثٌ فَلَا يَنْفَعُ الْمُنَافِعُ إِلَّا بِمَا إِذَا
بَابُ
 يَصِحُّ بِالْمُنَافِعِ الْمَالِ مَحَلُّ الْمُنْفَعَةِ
 وَإِنْ يَمُوتَ عَادَهُمْ كُلُّ الْمَحَلِّ
 لَا شَيْءَ لِلْمَوْصِي لَهُ بِمَا لَمْ يَمُوتْ
 وَمَا لَمْ يَمُوتْ يَوْصِي لَهُ بِالْعَلَّةِ
 وَلَا يَفِيدُ ذَكَرَهُ فِي الْأَجَلِ
بَابُ وَصِيَّةِ
 لَوْ صَنَعَ الذَّهَبُ دَوْرًا بَعِيًّا
 وَإِنْ يَمُوتَ أَوْصِي لِقَوْمٍ سَمِيٍّ
 وَهَكَذَا جَازَتْ لَدَى النِّعَمِ
 كَهَيِّ مِنْ الْمُسْتَأْمَرِ الْحَزَنِي
 فَالْمَالُ لِلْمُسْلِمِ وَالذَّهَبُ
بَابُ
الْوَصِيَّةِ

فَإِنْ خَلَّ فِي ذَلِكَ سَهْمَانِ
الْوَصِيَّةُ بِالسَّكَنِ وَالْمَخْدَمَةِ
 وَتَوَاتُرًا فِي الثَّلَاثِ
 يَكُونُ لِلْوَارِثِ ثَلَاثَانِ مِغَّةً
 أَوْ فِي حَيَاةِ الْأَصْلِ فَالْعَقْدُ
 إِنْ لَمْ يَوْصِ فِي الْجَنَّةِ الْمُنْتَظَرِ
 أَبَدًا وَلَا لِأَخِي فِي الْعِلَّةِ
 فِي الدَّرَجَةِ وَالصُّوفِ مَعَ الْوَلَدِ
الذَّهَبُ
 فِي صِحَّةِ وَمَاتَ بِوَرِثَتِهِمَا
 جَازَتْ مِنْ ثَلَاثِ فَحْذَةٍ عُلْمًا
 إِنْ لَمْ يَسْمُوا وَأَبَى الْجَنَانُ
 فَبِالْمَالِ لِلْمُسْلِمِ وَالذَّهَبُ
الْوَصِيَّةُ

رَدَّ الْوَصِيَّةَ فِي مَغْيِبِ الْمَوْصِي
 وَإِنْ يَمُوتَ فَقَالَ لَيْسَ أَقْبَلُ
 إِنْ لَمْ يَكُ الْقَاضِي
 وَالْعَبْدُ وَالْكَافِرُ وَالْفَاسِقُ
 وَجَازًا أَنْ يَوْصِيَ مَوْلَى عِبْدِهِ
 لَا يَصْلُحُ الْعَبْدُ مَوْلَى السَّيِّدِ
 وَمَتَوَاتُرًا أَوْصِي إِلَى مَنْ لَعَجَزَ
 وَفِي الْوَصِيَّةِ إِذَا أَلْفَرَدَ
 إِلَّا الْجَمَازَ وَشَرَّ الْكُفْرِ
 وَالْأَخْضَامَ وَقَضَا الدِّينِ
 وَالْأَهْلِيَّةَ لِلصَّغَارِ وَشَرَّ
 إِذَا الْوَصِيَّةُ قَاسَمَ الْمَوْصِي
 وَأَنْ يُقَاسِمَهُمْ لَهُ عَادًا إِذَا
 بَعْدَ الرِّضَا الْغِي فِي النَّصْرِ
 وَبَعْدَ ذَلِكَ يُقْبَلُ صَحِّحًا فَاعْفُوا
 لِذَاكَ يُعْزَلُ
 يُوصَوْنَ بِإِقَامَةِ غَيْرِهِمْ مِنْ
 لُطْفِهِ عِنْدَ الْأَمَامِ حِينَ
 إِنْ بَالِغًا قَدْ كَانَ يُعْضَرُ الْوَلَدُ
 فَإِنَّهُ بِأَخْرَجَ عِزَّزُ
 قَدْ كَانَ عِنْدَ لُطْفِهِ قَدْ
 وَرَدَّ مَالُ الْمَوْتِ الْمَعِينِ
 وَدَفَعَ مَا أَوْصَى بِهِ مِنْ عِلَلٍ
 وَالْأَهْلِيَّةَ لِلصَّغَارِ وَشَرَّ
 حَاطَهُمْ مِنَ اللَّبَاسِ وَالْغِذَا
 إِذَا الْوَصِيَّةُ قَاسَمَ الْمَوْصِي
 عَنَّمُ مَضَى وَكُسُهَا مَرَّالَهُ
 وَأَنْ يُقَاسِمَهُمْ لَهُ عَادًا إِذَا
 ضَاعَ بِثَلَاثِ بَاقِي مِنْ فَضْلِهِ

وان يكن في الحج ذاك كذا
 وقسمه الفاضل واخذ
 وبيعه شيئا من الخلف
 ويضمن الوصي عبدا امرا
 ان استحق العبد ذبا^{ال}د
 او مال طفل اذ يبيع عبده
 ويشترى ختياله بماله
 والبيع والشر الغبن قبل
 على الوصي بالشراء يكت
 بيع الوصي للكبير الغايب
 ثم وصي الابن بمال الوصي
 فالجد اولى

الناس فيه كالاب

فصل في الشهادة

ان

ان الوصيان لزيد شهرا
 الا اذا ما يدعي المشهود له
 او شهد اللوارث الصغير
 والغرماء بعضهم لبعض
 وان يكون ذلك في الاوصياء

كتاب

ملوا الذي فوج له وذكر
 واذا يتول منها فالعيرة
 لكنه عند التخاذل مشكل
 وما بدا عند البائع جدير
 وان تعارض فذاك مشكل
 بين الزوجات

وليشترى الحنفية بعض الاما

بانه اوصاه ايضا قسدا
 ذاك كذا الابن فاحفظ
 او بشر الميث الكبير
 يشهد قال الطرفان مضي
 بمبلغ فذاك كالحباء

الحنفي

والحكم بالمبال فيها ذكروا
 بالسبق عند الصد لا بالكثرة
 والحكم بالكثرة قالوا يجعل
 علامة الاغنى به او الذكر
 لكنه خلف الامام يجعل
 والنساق اغفوا

من ماله او ليشترى ان عدا

من مال بيت المسلمين

ومن غير ما في ثمن خنثى

ويجعل السبع رثل الخنثى

واختلف الجواز في خروج

ثلاثة الاسباع عند

مسائل

والكتب والاموال البينا

في البيع والشر والطلاق

كذلك في الايصام والقود

والحكم في اكثر الميئاد

ويجوز لكل الذي استوا

حمد كثير عده النعماء

وقوزي لوجيز النظم

ثم يساع ويعاد الثمر

فالارش عند الصدق

كنصف حظي ذكر وانثى

للولد الخنثى مع ابن قدي

والربيع والسدر لذي الشيا

مشق

للكم لامعتقل النشا

وعقد النكاح ولعتاق

ولم يجز ذلك في وجوب حد

ان هن خالطن مذكيات

والحمد للرحمن في الالاء

منه فقد جلت عن الاحصاء

بداية المبتدئ المشقق

نظمها

قال



